الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر البرامج التنموية على التنويع الاقتصادي في ظل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة

دراسة تحليلية في الجزائر للفترة (2001–2016)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: التحليل الاقتصادي

إعداد الطالب

رحال مراد

الأستاذ المشرف

أ.د.السعيد بريكة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
د. مراد كواشي	أستاذ محاضر - أ-	جامعة أم البواقي	رئيسا
أ.د. بريكة السعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مشرفا ومقررا
د. محمد دهان	أستاذ محاضر - أ-	جامعة قسنطينة 2	عضوا مناقشا
د. جدي شوقي	أستاذ محاضر - أ-	جامعة تبسة	عضوا مناقشا
د. وليد بشيشي	أستاذ محاضر - أ-	جامعة قالمة	عضوا مناقشا
د.رياض عيشوش	أستاذ محاضر - أ-	جامعة أم البواقي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018-2019

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــــــــــــداء

إلى من أوجب الرحمان برّها وطاعتها، وأجزل الثواب لمن رعاها وأحسن عِشرتها، إلى من أعلى الله قدرها ومكانتها، إلى أمي إلى أمي، إليك يا أماه ...

إلى من رباني منذ عهد الصغر، وجعل الله عقوقه إحدى الكبر، إلى من أدين له بكل نجاح أصبته بعد الإله، لمن أنا ومالي له، إلى العزيز الغالي، إليك يا أبتاه ...

إلى من كانت لي خير سند ومعين، إلى خير زوجة وخير رفيقة، إلى أم عبد المعز ...

إلى راحتي وفرحتي وكل أملي، إلى فلذات كبدي، إلى عبد المعز ورنيم....

إلى من كانوا عونا لي في الضرّاء كما في السرّاء، إلى من روحي لهم فداء، إلى إخوتي الأحبّاء...

إلى من أمر الله بصلتهم فوصلوني وأرجو أن أوّفي حق صلتهم، إلى إخوة لم تلدهم أمي، إلى كل الأهل والأصدقاء...

إلى كل هؤلاء ...

أهدي هذا العمل.

مراد رحال

شـــــــكر وعرفان

الحمد لله الذي لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام،

الحمد لله الذي جعل الحمد مستحق الحمد حتى لا انقطاع،

وصلى الله على محمد خير من افتتحت بذكره الدعوات،

صلى الله على محمد نبي مبعوث، وأفضل وارث وموروث،

صلى الله على كاشف الغمة، الناطق فيها بالحكمة، الداعي إلى الصدق، القائل وقوله حق: **" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"** فجزيل الشكر لمن دلّ وأرشد وشجع الأستاذ

المشرف: الأستاذ الدكتور: **بريكة السعيد،**

كما أتقدم بالشكر للأساتذة الكرام أعضاء اللجنة الذين تشرفت بقبولهم مناقشة هذا العمل، وكل من قدم لي يد العون طيلة سنوات الدراسة من مبتداها إلى يومنا، ولو بشق كلمة .

جاز الله الجميع عني كل خير، وهو من وراء القصد.

مراد رحال

فهـــــــرس

المحتـــــــويات

المحتـــــــوى	الصفحة
الاهداء	I
شكر وعرفان	III
فهرس المحتويات	III -III
قائمة الأشكال والجداول	III - III
مقدمة	ا–ط
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية وأهمية الاستدامة في الاقتصاد	
تمهيد	2
المبحث الأول: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية	3
المطلب الأول: النمو الاقتصادي	3
أولا: مفهوم النمو الاقتصادي	3
ثانيا–متطلبات النمو الاقتصادي	7
ثالثا: نظريات النمو الاقتصادي	8
المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية	16
أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية	16
ثانيا: نظريات التنمية الاقتصادية:	19
المبحث الثاني: تطور مفهوم التنمية و التنمية المستدامة	26
المطلب الأول: النمو والتنمية الاقتصادية	26
المطلب الثاني: التنمية البشرية والتنمية المستقلة	28
أولا: التنمية البشرية	28
ثانيا: التنمية المستقلة	30
المطلب الثالث: الهدف البيئي وظهور التنمية المستدامة	32
أولا: أهم المحطات قبل سنة 2000	32
ثانيا: مؤتمر الألفية للأمم المتحدة	39
ثالثا: اتفاق باريس بشأن تغير المناخ:	41
المطلب الرابع: مفهوم التنمية المستدامة	43
أولا: تعريف التنمية المستدامة	43
ثانيا: مميزات التنمية المستدامة	46
ثالثا: نظريات التنمية المستدامة:	46
المبحث الثالث: أبعاد وخصائص ومؤشرات التنمية المستدامة	49
المطلب الأول: أبعدا التنمية المستدامة	49

أولا: الأبعاد الاقتصادية	50
ثانيا: الأبعاد الاجتماعية	52
ثالثا: الأبعاد البيئية	53
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة	56
المطلب الثالث:مبادئ و أهداف التنمية المستدامة	59
أولا: مبادئ التنمية المستدامة	59
ثانيا : أهداف التنمية المستدامة	61
خلاصة الفصل	64
الفصل الثاني: التنويع الاقتصادي كآلية للتنمية المستدامة وسبل تحقيقه في الجزائر	
تمهيد:	66
المبحث الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي ومستوياته	68
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي	68
أولا: نشأة وتطور التنوع الاقتصادي	68
ثانيا: تعريف التنويع الاقتصادي:	69
المطلب الثاني: مستويات ومحددات التنويع الاقتصادي	73
أولا: مستويات التنويع الاقتصادي	73
ثانيا: المحددات الرئيسة للتنويع الاقتصادي:	74
المبحث الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه	77
المطلب الأول: أنماط التنويع الاقتصادي	77
أولا: تنويع التصنيع في البلد	77
ثانيا: التنويع في الصادرات	78
ثالثا: تنويع السوق	79
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	80
أولا: مؤشري أوجيف و إنتروبي	80
ثانيا: مؤشر هيرفندال–هيرشمان	82
ثالثا: مؤشر تشابه التصدير	83
رابعا: مؤشر فلاديمير كوسوف	84
خامسا: منهجية MPDI لتحليل هيكل الصادرات الصناعية	84
سادسا: مؤشر theil	85
المبحث الثالث: أثر التنويع الاقتصادي على النمو والتجارة	88
المطلب الأول: التنويع الاقتصادي والتجارة الدولية	88

المطلب الثاني: التنويع والتنمية	90
المطلب الثالث: التنويع والتنمية البشرية	91
أولا: الآثار الإيجابية	92
ثانيا: الآثار السلبية	92
المبحث الرابع: تجارب دولية في موضوع التنويع الاقتصادي	94
المطلب الأول: تجربة ماليزيا	94
المطلب الثاني: التجربة النرويجية	96
المبحث الخامس: جهود وخطط الجزائر للخروج من التبعة لقطاع المحروقات	101
المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004	101
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009/2005	106
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو 2010–2014	111
المطلب الرابع: البرنامج الخماسي للنمو 2015– 2019 و النموذج الجديد للنمو	114
أولا: البرنامج الخماسي للنمو 2015– 2019	114
ثانيا: النموذج الجديد للنمو	116
خلاصة الفصل	121
الفصل الثالث: تحليل أثر البرامج التنموية على التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000–2017	
تمهيد	126
المبحث الأول: تحليل أثر برامج التنمية على النمو الاقتصادي	127
المطلب الأول: تحليل الأثر على النمو الاقتصادي	127
المطلب الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي	130
المطلب الثالث: العلاقة بين اعتمادات الدفع والنمو في القطاعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي	133
أولا: الأثر على النمو الاقتصادي	133
ثانيا: الأثر على النمو في القطاعات الاقتصادية	134
المبحث الثاني: قياس درجة التنويع الاقتصادي	137
المطلب الأول: قياس التنويع في الناتج الداخلي الخام	137
المطلب الثاني: قياس مؤشر التنويع في الصادرات	140
المطلب الثالث: قياس تنويع الواردات	143
المطلب الرابع: قياس التنويع في التوظيف	146
المطلب الخامس: المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في الجزائر:	150
المبحث الثالث: أثر بعض المتغيرات على التنويع الاقتصادي	154
المطلب الأول: النمو الاقتصادي	154

المطلب الثاني: المتغيرات النقدية والمالية	156
أولا: معدل التضخم	156
ثانيا: السياسة الضريبية	157
ثالثا: الانفاق العمومي	159
المطلب الثاني: المتغيرات التجارية	163
أولا: الانفتاح التجاري	163
ثانيا: أسعار الصرف	165
المطلب الثالث: معدل البطالة	167
المبحث الرابع: قياس أثر برامج التنمية على التنويع الاقتصادي	170
المطلب الأول: الانحدار التدريجي لتحديد أثر المتغيرات الاقتصادية على التنويع الاقتصادي	170
أولا: القدرة التفسيرية للنموذج:	171
ثانيا: المعنوية الكلية للنموذج:	172
ثالثا: المعنوية الجزئية	173
المطلب الثاني: تقدير النموذج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL	175
أولا: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية	175
ثانيا: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	177
ثالثا: الاختبارات التشخيصية للنموذج	179
رابعا: اختبار الحدود للتكامل المشترك	180
خامسا: نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل	181
سادسا: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل	182
سابعا: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL	183
المطلب الخامس: تفسير نتائج النموذج القياسي	185
خلاصة الفصل	188
الخاتمة	192
قائمة المراجع	201
قائمة الملاحق	211

قائمة الأشكال

والجـــــــداول

1- قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	قيمة مؤشر التنمية البشرية وترتيب الجزائر	30
2-1	تطور مفهوم التنمية و محتواها	42
3-1	تكامل أبعاد التنمية المستدامة	55
4-1	أمثلة لبعض مؤشرات التنمية المستدامة	58
1-2	قيم مؤشرا التنويع في الصادرات للجزائر خلال الفترة: 1988-2006	86
2-2	متوسط مساهمة مكونات الصادرات لبعض الدول خلال الفترة 2009-2013	95
3-2	تطور المؤشرات الاقتصادية للنرويج خلال الفترة 1990-2016	99
4-2	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	102
5-2	التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	102
6-2	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي2001/2004	106
7-2	المحاور الرئيسية للبرنامج التكميلي لدعم النمو	107
8-2	المحاور الرئيسة لبرنامج توطيد النمو 2010-2014	111
9-2	التقسيمات القطاعية لبرنامج توطيد النمو	113
10-2	معطيات حول برنامج التنمية خلال الفترة 2001-2017	115
1-3	معدلات النمو في للناتج المحلي الإجمالي والنتاج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	127
2-3	معدل النمو الحقيقي للقطاعات الاقتصادية	131
3-3	متوسط معدل النمو في القطاعات الاقتصادية خلال فترات برامج التنمية	134
4-3	القيم المضافة بالمليار دينار لأهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	137
5-3	قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنويع الناتج في الجزائرية خلال الفترة 2000-2017	138
6-3	أهم مكونات الصادرات الجزائرية حسب الاستخدام خلال الفترة 2000-2017	140
7-3	قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017	141
8-3	نسبة مجموعات المنتجات المصدرة الى اجمالي الصادرات خلال الفترة 2000-2017	143
9-3	أهم مكونات الواردات حسب الاستخدام خلال الفترة 2000-2017	144
10-3	قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنويع الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017	145

3–11	توزيع العمالة على أهم النشاطات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2000–2017	147
3–12	قيم مؤشر هيرفندال–هيرشمان لتنويع التوظيف في الجزائرية خلال الفترة 2000–2017	149
3–14	نصيب الفرد والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2017	154
3–15	معدل التضخم والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2016	165
3–16	الجباية العادية والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2016	158
3–17	ترتيب الجزائر حسب مؤشر إهدار الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2010 – 2016	160
3–18	تطور كل من اعتمادات الدفع ومؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2017	161
3–19	درجة الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2016	164
3–20	سعر الصرف والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2016	166
3–21	معدل البطالة والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2016	168
3–22	القدرة التفسيرية للنموذج	171
3–23	تحليل التباين من أجل اختبار المعنوية الكلية	173
3–24	المعلمات المقدرة في النموذج	174
3–25	نتائج اختبار ديكي فولار المطور ADF على السلاسل	176
3–26	تقدير النموذج باستخدام ARDL	178
3–27	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للنموذج المقدر	179
3–28	اختبار الثبات في تباين البواقي للنموذج المقدر	179
3–29	اختبار الحدود لعلاقة التكامل بين المتغيرات	181
3–30	تقدير المعاملات طويلة الأجل للنموذج	181
3–31	نتائج نموذج تصحيح الخطأ لنموذج التنويع الاقتصادي	182

2- قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	تطور مبادئ ومفاهيم التنمية المستدامة	38
2-1	تكامل و ترابط أبعاد التنمية المستدامة	49
1-2	علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية البشرية	93
1-3	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الاجمال خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة 2000-2016	129
2-3	النمو في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الاجمال خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة 2000-2017	130
3-3	القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2000-2016	132
4-3	العلاقة بين النمو واعتمادات الدفع للجزائر خلال الفترة 2000-2016	133
5-3	العلاقة بين اعتمادات الدفع ومتوسط معدل النمو في القطاعات الاقتصادية خلال فترات برامج التنمية	135
6-3	تطور قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنويع الناتج للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2017	139
7-3	تطور قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017	142
8-3	تطور قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017	146
9-3	التوزيع النسبي لليد العاملة حسب أهم الأنشطة في الجزائر لسنة 2017	148
10-3	تطور قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان للتوظيف في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2017	150
11-3	قيم للمؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	151
12-3	قيم المؤشر المركب للتنويع وأسعار البترول في الجزائر 2000-2017	152
13-3	تطور كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و التنويع الاقتصادي للجزائر للفترة 2000/2017	155
14-3	تطور كل من معدل التضخم و مؤشر التنويع الاقتصادي للجزائر للفترة 2000/2017	157
15-3	تطور كل من الجباية العادية و مؤشر التنويع الاقتصادي للجزائر للفترة 2000/2017	158

16-3	تطور كل من اعتمادات الدفع و مؤشر التنويع الاقتصادي للجزائر للفترة 2017/2000	162
17-3	مؤشرا التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1995-2017	165
18-3	مؤشرا التنويع الاقتصادي و سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	167
19-3	تطور كل من معدلات البطالة ومؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	168
20-3	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء	180
21-3	المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي	183

المقدمـــــة

تمهيد:

سجلت الجزائر منذ سنة 2001 نموا مستمرا في حجم صادراتها المحروقاتية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار هذه الأخيرة في الأسواق الدولية نتيجة لعدة عوامل أهمها تحقيق بعض الدول لمعدلات نمو مرتفعة على غرار الصين والهند ودول جنوب شرق أسيا، مما أدى إلى ازدياد طلب هذه الدول على المحروقات، كما أن عدم الاستقرار الذي ميز منطقة الشرق الأوسط ساهم في ارتفاع الأسعار باعتبار أن بعض دول هذه المنطقة تعد من أكبر المصدرين في العالم.

إن هذه الظروف مكنت الدول المصدرة للبترول كالجزائر من تحقيق فوائض مالية كبيرة رغم وجود آثار سلبية محتملة على اقتصاديات هذه الدول على المديين القريب والبعيد نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار المحروقات، فهذه الحالة تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية المستوردة من الدول الصناعية التي تستعمل هذه الطاقة المستوردة بأسعار مرتفعة، كما يؤدي ذلك إلى زيادة أسعار الغذاء في السوق العالمي. أمّا على المدى البعيد فقد تؤدي هذه الظروف إلى تغير الهيكل العالمي للطلب على موارد الطاقة من خلال محاولات الدول المستوردة للبترول تنمية قدراتها الإنتاجية من المحروقات مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو التوجه إلى تطوير واستغلال بدائل المحروقات كالطاقة النووية والشمسية.....الخ.

وقد حاولت البلدان المصدرة للبترول الاستفادة من هذه الطفرة في أسعار المحروقات من خلال الاستغلال الأمثل لعائداته، وبما يراعي حق الأجيال اللاحقة في هذه الثروة، فتوجهت كثير من الدول إلى ادخار جزء من هذه العوائد، كما عمدت دول أخرى إلى استثمار جزء من هذه الأموال فأنشأت صناديق سيادية لاستثمار هذه العوائد والحفاظ على الثروة المحروقاتية الناضبة في شكل أموال، في حين اتجهت دول أخرى إلى تنفيذ مشاريع وبرامج تنموية مباشرة لتحقيق تنمية مستدامة.

إن أهم مبررات إقامة برامج تنموية ضخمة في البلدان النامية على غرار الجزائر في هذه الفترة هو خصائص اقتصادياتها، حيث تتميز اقتصاديات هذه الدول باختلال في الهيكل الإنتاجي والاعتماد على الصناعات الاستخراجية، وكذا عدم التوازن بين الإمكانات المادية والموارد البشرية بسبب التزايد السكاني مقابل ركود وعدم توسع في النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى شيوع البطالة المقنعة والدخول في الحلقة المفرغة للفقر.

لقد تميزت العشرية الأولى من القرن الحالي ببحبوحة مالية مكنت الاقتصاد الجزائري من الخروج بعض الشيء من الأزمة التي كان يعاني منها، خاصة بعد ما عُرف بالعشرية السوداء. ولعل أهم انجازات هذه الفترة هو إتباع سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية، ممّا خفف عبأ كبيرا على الخزينة العمومية لما تستنزفه هذه الديون من موارد مالية جراء سداد هذه الديون وخدمتها، كما تميزت بداية هذه العشرية باستحداث مجموعة من الصناديق الخاصة بلغت إلى غاية سنة 2012 حوالي 65 صندوقا كان الهدف منها تنمويا، مثل صندوق الهضاب العليا، ولكن أهم هذه الصناديق هو صندوق ضبط الموارد، الذي يهدف إلى تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة.

قد تمكنت الجزائر بفضل هذه الوفرات المالية من تنفيذ خطط تنموية بداية من سنة 2001 بغية معالجة الاختلال في الاقتصاد و تطوير الاقتصاد الوطني للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، تمثلت هذه البرامج التنموية في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) و برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) و التحضير للبرنامج المقبل (2015-2019).

وقد جاءت هذه البرامج متكاملة تستهدف جل القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة، كما استهدفت تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على جذب الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى التنمية الاجتماعية والجوانب المتعلقة بالبيئة.

الإشكالية:

تبنت الجزائر مجموعة من البرامج التنموية قصد تنويع الاقتصاد الوطني للخروج من دائرة التبعية لقطاع المحروقات و تحقيق تنمية مستدامة ، ومن ثم يمكن طرح الإشكال التالي:

ما هو أثر البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر على تحقيق التنويع الاقتصادي؟ وهل أدى ذلك إلى دعم مسار التنمية المستدامة في الجزائر؟

ومن هذا الإشكال يمكن أن نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو التطور التاريخي لمفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وما أهمية اعتماد الفكر التنموي المستدام عند التخطيط للتنمية؟

2- هل الاقتصاد الجزائري منوعا من حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج، وهل الجزائر تتبع سياسات اقتصادية من اجل تحقيقه؟

3-هل الانفاق العام عاملا مهما في التنويع الاقتصادي، وهل أثرت البرامج التنموية على مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر من حيث المساهمة في الناتج الوطني؟

فرضيات البحث:

سوف نعتمد في هذا البحث على الفرضيات التالية:

1- يعتبر التنويع الاقتصادي أحسن استراتيجية للتنمية المستدامة في الجزائر.

2- تبنت الجزائر مجموعة من البرامج التنموية تجسدت في الإنفاق العام من أجل تشجيع النشاط الاقتصادي و تحقيق النمو خارج المحروقات.

3- أدت البرامج التنموية إلى تنويع الاقتصاد الوطني الذي ساهم بدوره في دعم مسار التنمية المستدامة خاصة بزيادة الاعتماد على القطاعات البديلة للبترول.

أهمية الموضوع

يكتسي موضوع التنمية أهمية كبيرة في الاقتصاديات الحديثة بالنظر إلى الهزات التي يشهدها كل مرة الاقتصاد العالمي، وهذا ما جعل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق إعداد خطط تنموية ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وبيئية، خاصة في الدول النامية المصدرة للبترول الذي يعتبر المورد الرئيس لاقتصادياتها، والتي تعاني من مشكل هيمنة هذا القطاع على باقي القطاعات، حيث تحاول عن طريق اتباع سياسات تهدف الى تحقيق التنويع الاقتصادي من أجل الحد من التبعية لقطاع النفط الذي يعد موردا غير مستدام من أجل تحقيق الأهداف التنموية المرجوة

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى محاولة معرفة أهمية ونتائج برامج التنمية على تنويع الاقتصاد الوطني من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الوطني الإجمالي، وأثر ذلك على بعض المتغيرات الكلية و محاولة معرفة مدى تنوع

واستدامة الاقتصاد الوطني ، من خلال تحليل قياس نتائج هذه البرامج على القطاعات الاقتصادية و النتائج المحصل عليها على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية.

خصوصية الدراسة:

تتميز عن الدراسة بكونها تربط بين متغيرين مؤثرين في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، هما البرامج التنموية والتنويع في الاقتصاد، فمن خلال هذه الدراسة نحاول ربط آثار البرامج التنموية التي من بين أهدافها تحقيق تنويع اقتصادي يعتبر هو بدوره من أسس التنمية المستدامة، فالاقتصاد حتى يكون مستداما يجب أن تكون مساهمة القطاعات الاقتصادية متقاربة فيه، وعليه سنحاول تحليل أثر البرامج والخطط التنموية على التنويع من خلال تغير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الوطني، كما نقيس أثر هذه البرامج على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

حدود الدراسة:

رغم نهاية برنامج التنمية الخماسي سنة 2014 إلا أننا سوف نحدد هذه الدراسة زمنيا بسنة 2017 حتى يتسنى لنا التطرق لمحتوى البرنامج المرتقب في الفترة 2019/2015.وبالتالي تكون فترة الدراسة بين سنتي 2000و2017.

تقسيمات للدراسة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية وأهمية الاستدامة في الاقتصاد

سوف نتناول في هذا الفصل التأصيل النظري لموضوع التنمية وأهم النظريات المتعلقة بكل من النمو والتنمية الاقتصادية، كما نستعرض أهمية التنمية المستدامة وأهم المحطات التاريخية التي أصلت لهذا المفهوم.

الفصل الثاني: التنويع الاقتصادي كآلية للتنمية المستدامة وسبل تحقيقه في الجزائر

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى عرض مفاهيم وأهمية وتقسيمات التنويع الاقتصادي ودوره في الاقتصاد الوطني، كما سنتناول دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية، إضافة إلى الوقوف على مختلف البرامج والخطط التي اعتمدتها الدولة للتحرر من اعتماد الاقتصاد على مورد وحيد كالمحروقات، وبالتالي حتمية الاتجاه إلى موارد جديدة ومتجددة ومستدامة.

الفصل الثالث: اثر البرامج التنموية على تحقيق التنويع الاقتصادي

سوف نتناول في هذا الفصل بالتحليل أثر البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال فترة الدراسة، من خلال معرفة أثرها تنمية قطاعات اقتصادية تقلل من الاعتماد على المحروقات، كما سنحاول أثر هذه البرامج على بعض المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة الى استعمال الأسلوب القياسي لدراسة أثر البرامج التنموية على التنويع الاقتصادي في الجزائر.

منهج الدراسة:

سوف نعتمد في هذه الدراسة على المناهج المتبعة في مثل هذه الأبحاث في العلوم الاقتصادية، حيث نتبع المنهج الوصفي عن استعراض الإطار النظري للموضوع وعند عرض الخطط والبرامج التنموية المعتمد في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما سنعتمد المنهج التحليلي قصد دراسة وتحليل النتائج المترتبة على البرامج والخطط التنموية على تنوع واستدامة الاقتصاد الوطني.

كما نعتمد على أسلوب التحليل الاقتصادي الكمي من خلال الدراسة القياسية للمتغيرات الأساسية الداخلة في الدراسة، وهذا قصد قياس الأثر المترتب على تنفيذ مجموعة من البرامج الانفاقية على التنويع الاقتصادي خلال فترة الدراسة المحددة من 2000 الى 2017

الدراسات السابقة: نستعرض فيما يلي بعض الدراسات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة

الدراسة الأولى: استخدام الطاقات المتجددة و دورها في التنمية المحلية المستدامة –دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر-

أطروحة دكتوراه من إعداد الباحث عمر شريف، جامعة باتنة سنة 2007. تناولت هذه الدراسة إشكالية مدى مساهمة استخدام الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. جاءت هذه الدراسة في ثمانية فصول. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1-أن الطاقة بقدر ما تمثل عاملا مساعدا للتنمية المستدامة تمثل لها مشكلا في نفس الوقت.

2- أن هناك حاجة ملحة للطاقات الجديدة التي لا تتسبب في تلويث البيئة.

3- هناك أثر ايجابي للطاقات المتجددة على البيئة، خاصة الطاقة الشمسية.

الدراسة الثانية: أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة –حالة الجزائر– من إعداد الباحث: عبد القادر بلخضر سنة 2013،

وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر وقد ركزت الإشكالية الرئيسية لهذه الدارسة على مدى بقاء النفط كمصدر أساسي للطاقة، ودوره في التغيرات المناخية في العالم، وكذا دور الطاقات الجديدة والمتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، وقد افترضت الدراسة أن الجزائر مُجبَرَة على اعتماد إستراتيجية تنموية طموحة، تقوم على اقتصاد تقوده الطاقة النظيفة المستدامة، وتمويلها يكون من الفوائض المالية النفطية، كي تتمكن من الحصول الفعلي على التكنولوجيا النظيفة، وقد خَلُصت الدراسة إلى عدة نتائج:

1- أن النفط سيبقى المصدر الرئيسي للطاقة في العالم، في المدى القصير والمتوسط، وأن محدوديته تشكل قلقا للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، وأن لاستخدامه جملة من الآثار السلبية على البيئة والمناخ، وعليه فإن الطاقة المتجددة ستكون الخيار الطاقوي الأمثل في المستقبل من حيث التكاليف وكذا التأثير على البيئة.

2- أن إمكانيات الجزائر كبيرة في هذا المجال خاصة ما تعلق بالطاقة الشمسية.

الدراسة الثالثة: سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار إستراتيجية استخلاف الثروة المحروقاتية في الجزائر

مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف من اعداد الباحث حمزة عبد الرزاق، وقد تركزت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول مدى استعداد الجزائر للتخلي عن قطاع المحروقات كممول رئيسي للاقتصاد الوطني، واستخدام العوائد النفطية ضمن استراتيجية استخلاف المحروقات، وأيضا مدى جاهزية قطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات للحلول كبدائل للنفط.وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

أن انعكاسات مختلف الجهود المبذولة لتطوير البدائل المختلفة لقطاع النفط (الصناعة، الزراعة، الخدمات...)، لم تكن في مستوى الآمال والطموحات المرجوة، لم تحقق هذه المجهودات تطويرا يذكر لهذه البدائل، ويبق القطاع الرئد في الاقتصاد الوطني هو قطاع المحروقات..

الدراسة الرابعة: دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية -دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج– خلال الفترة 2000–2012.

مذكرة ماجستير، جامعة سطيف من اعداد الباحث صادق هادي، وكانت إشكالية البحث حول إمكانية أن تكون سياسة التنويع الاقتصادي دافعا لتحقيق التنمية المستدامة، وتمثلت أهم نتائج البحث في:

1- يمثل التنويع الاقتصادي أحد سياسات التنمية الاقتصادية، التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية .

2- أن تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية اعتمادا على التنويع الاقتصادي، يتطلب إحداث جملة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني، تقوم على استغلال كافة موارد المجتمع.

3- يشكل النفط جسرا حقيقيا نحو تحقيق التنمية المستدامة، سواء من خلال الرفع من كفاءة استخدامه كمصدر للطاقة، وتنمية الصناعات التكريرية المرتبطة به، أو من خلال ضمان الاستخدام الأمثل لموارده في تمويل تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة (الصناعة، الزراعة ، السياحة، تطوير الهياكل القاعدية، وغيرها).

الدراسة الخامسة:

paterne ndjambou, **diversification economique territoriale:enjeux, determinants, strategies, modalites, conditions et perspectives**, thèse de doctorat présentée à L'université du québec à chicoutimi, université du québec, october2013

تناول نجامبو دراسة حيث قام بقياس ثمانية متغيرات رئيسة في الاقتصاد الغابوني هي معدلات النمو الاقتصادي و الاستثمارات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم وأسعار الصرف وإدارة المالية العامة، والانفتاح التجاري وريادة الاعمال كمتغيرات مؤثرة في التنويع الاقتصادي من جهة ومؤشر هيرفندال–هيرشمال كمقياس للتنويع الاقتصادي، وتوصلت الدراسة الى:

1 – هناك ثلاثة متغيرات رئيسية مؤثرة في التنويع تمثلت في كفاءة إدارة المالية العامة والتي يستدل عليها بتوازن الموازنة العاملة للدولة، والتضخم، والانفتاح التجاري كان لها أثر في قيمة التغير في مؤشر قياس التنويع الاقتصادي،

2– ان باقي المتغيرات لها تأثير بدرجة أقل لكنها تكون ذات تأثير فعال على التنويع اذا كانت مجتمعة.

3– هناك عوامل داخلية لها أثر سلبي على التنويع الاقتصادي أهمها الاضطرابات السياسية والمديونية العامة.

4– ان العوامل الخارجية مثل الازمات الاقتصادية تؤثر سلبا على التنويع الاقتصادي.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في طبيعة الاقتصاد الغابوني الذي يعتمد بنسبة كبيرة على صادرات من الصناعة الاستخراجية والمتمثلة في تصدير الذهب وبهذا فهو مشابه للاقتصاد الجزائري.

الدراسة السادسة:

feriel dermechi et ahmed zakane, **les facteurs budgétaires et financiers pour une diversification économique solide en Algérie,** article publié, revue finance et marché, Volume 4, Numéro 1, Pages 1-15, 2018.

من خلال دراسة قياسية حول تأثير العوامل المالية والميزانية على التنويع الاقتصادي في الجزائر، تم من خلالها تأثير دور الإنفاق العام و سوق رأس المال خلصت إلى:

1– أن الإنفاق العام يرتبط عكسيا مع التنويع الاقتصادي1–

2– حيث أن التوسع في الإنفاق العام يؤدي الى درجة تنويع أقل بسبب تراجع دور القطاع العام واتجاه الإنفاق العام للتقليل من السيولة الموجودة في السوق.

3– بالإضافة الى ذلك فإن سوق رأس المال كذلك له دور سلبي في عملية التنويع الاقتصادي.

4– اذا تم ربط السياسة المالية بسوق رأس المال فسوف يكون له أثر إيجابي في التنويع الاقتصادي، من خلال توسيع الاستثمارات المالية في الأوراق المالية الحكومية والعقارية.

5– لكن هذا التنويع المالي يكون له اثر سلبي على الاقتصاد حيث يتم التوجه نحو هذه الاستثمارات غير المنتجة والمتمثلة خصوصا في الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية، وقطاع العقارات.

6– ان السياسة المالية التوسعية التي تؤدي الى التنويع التجاري لن تؤدي بالضرورة الى تنويع الاقتصاد الوطني ولن يؤدى الى تنويع الصادرات بقدر ما يؤدي الى تنويع الواردات.

الدراسة السابعة:

Hakim Ben Hammouda et autres , **la diversification, vers un nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique**, centre africain de politique commerciale, N36, Juin 2006.

دراسة حكيم بن حمودة وآخرون بعنوان " التنويع نحو نموذج جديد لتنمية افريقيا" سنة 2006 حيث تناولت الدراسة إشكالية التنويع الاقتصادي في افريقيا، مستعرضا المحددات الرئيسية للتنويع وهي التجارة البينية في افريقيا والتفضيلات التجارية التي تستفيد منها الدول الافريقية بالإضافة الى النمو الاقتصادي ورأس المال البشري ومتغييرات الاقتصاد الكلي (التضخم وأسعار الصرف) والاستثمار. حيث تم بناء نموذج قياسي خلص الى:

1- أن التنويع يتأثر بشدة بالاستثمار و نصيب الفرد من الدخل و الانفتاح التجاري، وتوجيه سياسات الاقتصاد الكلي، والعوامل السياسية.

2- أن زيادة التنويع تتطلب مستويات عالية من الاستثمار وارتفاع نصيب الفرد من الدخل، ومع ذلك فإن كلا هذين المحددين (الاستثمار ونصيب الفرد) لهما علاقة على شكل حرف U مع التنوع ، حيث يشير إلى وجود مرحلتين ، يؤدي أولهما إلى التنويع نتيجة لزيادة الاستثمار ونصيب الفرد من الدخل ، قبل أن يؤدي التنويع في المرحلة الثانية الى التخصص الذي يتدخل عند مستوى معين من هذه العملية من الزيادة.

3- كما خلصت الدراسة الى أن الاستقرار في الاقتصاد الكلي يؤثر في التنويع، وأن السياسة المالية المحافظة تتعارض مع التنويع، أي أن اعتماد سياسات مالية جريئة من شأنه تعزيز التنويع الاقتصادي.

4- و خلصت أيضا الدراسة الى وجود وأهمية العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي في الاقتصادات الأفريقية وأظهرت أن زيادة التنويع ساعدت على تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج بأكملها، حيث يمكن للبلدان الأفريقية أن تزيد نموها الاقتصادي بزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية، من خلال سياسات التنوع.

5- ان اتباع سياسات اقتصادية وغير اقتصادية متكاملة مبنية على التراكم الرأسمالي و ازالة القيود على النمو وتحسن المناخ السياسي والحد من الصراعات المسلحة وزيادة مستوى الاستثمار والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي و وتحرير التجارة بين الدول الافريقية، بالإضافة الى اتباع ساسة قطاعية فعالة في قطاعي الصناعة والتجارة، تؤدي الى تعزيز التنويع الصادرات التي تكون عاملا حاسما في عملية التنمية في افريقيا.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للتنمية وأهمية الاستدامة في الاقتصاد

تمهيد:

تعتبر التنمية ظاهرة اجتماعية تتميز بعدم استقرارها وتغيرها حسب طبيعة المجتمعات، فهي تختلف من مجتمع لأخر، حيث لكل مجتمع خصائصة وممزاته ومتطلباته. وقد ظهر مفهوم التنمية بالمعنى التقليدي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت هناك عدة أسباب لظهور هذا المفهوم أهمها محاولة البلدان الأوروبية النهوض باقتصادياتها التي خرجت مدمرة من الحرب، فهي عملت على إعادة الاعمار والنهوظ بالاقتصاد،و كذا محاولة الدول المستقلة حديثا تنمية اقتصاديتها ومعالجة الآثار التي خلفها الاستعمار، هذه الأخيرة عملت على إقامة هياكلها الاقتصادية حسب توجهها السياسية، فهناك دولا اتبعت النهج الرأسمالي، وأخرى اتبعت النهج الاشتراكي، وكل نظام خصائصة التنموية.

لقد عملت مختلف الدول على قيام اقتصاديات متينة تواكب الظروف الاقتصادية العالمية، وكان الفكر التنموي يتطور حسب تطور هذه الظروف، حيث مر مفهوم التنمية بعدة مراحل فبعد أن أنصب الاهتمام بتحقيق عائد مادي، أصبح مفهوم التنمية في الفكر الحديث يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئية كعامل مؤثر في عملية التنمية، بالإضافة الى الأهداف الاجتماعية.

بناء على ما سبق سوف نتناول في هذا الفصل التأصيل النظري للفكر التنموي مع التركيز على مفهوم التنمية المستدامة، حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: تطور مفهوم التنمية والتنمية المستدامة

المبحث الثالث: خصائص التنمية المستدامة.

المبحث الأول: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

لقد كان لظهور الثورة الصناعية في أوربا اثر كبير على نواحي الحياة فيها، ليس فقط على النواحي الاقتصادية فقط. فقد تميزت أوربا بعد ذلك بتقدمها الاقتصادي والتكنولوجي، في المقابل كانت الكثير من دول العالم تتميز باقتصادات متخلفة، ولا تواكب التطور العلمي والتكنولوجي للدول الأوروبية. من هذا المنطلق ظهر التمييز بين الدول، الى دول متقدمة وأخرى متخلفة، تميزت اقتصاديات كل فئة بمجموعة من الخصائص، هذه الخصائص هي التي أوجدت الفرق بين مفهومي النمو والتنمية. فالدول المتخلفة أو النامية تعمل على تنمية اقتصاديتها مما يخلق أثر على باقي نواحي الحياة، عكس الدول المتقدمة التي كانت تهتم أكثر بتحقيق نمو اقتصادي. بالاضافة الى ذلك مند أدم سميث ان تطور الفكر الاقتصادي الذي ساير التطور الاقتصادي كان منصب في السابق على تحقيق النمو الاقتصادي المادي ثم اتجه الى مفهوم التنمية لمعالجة الاختلالات الحاصلة في افتصاديات الدول خاصة النامية منها. من خلال ما سبق نستعرض بايجاز في هذا المبحث بعض نظريات النمو و التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: نظريا النمو الاقتصادي

قبل عرض بعض النظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي، يجب معرفة مفهومة، متطلباته، ومؤشراته من خلال مايلي:

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي:

نتناول فيما يلي تعريف النمو الاقتصادي، ومؤشراته:

1-تعريف النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي يعني الزيادة في اجمالي الناتج المحلي أو الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي مما يحقق زيادة في متوط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي[1]ويعني أيضا كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد معين

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، مصر 2000، ص71.

باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، و الذي تؤدي إلى الزيادة في الناتج الوطني مما يؤدي بدوره إلى زيادة معدل الدخل الفردي و بالتالي تحسين المستوى المعيشي.

يعرف النمو الاقتصادي حسب Bourdonne et Mortos على أنه عملية معقدة ومستدامة الطويل الأجل تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج في الاقتصاد في المدى طويل الاجل، يتم قياسها بالتغيرات في مؤشر الإنتاج المعبر عنه من حيث الحجم – الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[1].

ويعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة الأجل وليست ظرفية لا تكون ناتجة عن ظروف معينة[2].

عرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في قدرة الدولة على توفير مجموعة السلع و الخدمات لسكانها، وتكون هذه الزيادة المستمرة مكتسبة عن طريق التقدم التكنولوجي[3] .

ان النمو الاقتصادي يدل على الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي، والذي لا يؤدي بالضرورة الى احداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد[4]، فقد لا يرافق هذا النمو نحسن في نمط المعيشة للفرد.

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تلك العملية المستمرة و التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج الوطني و الدخل الوطني و تعرف أيضا على أنها عملية يزداد فيها الدخل الوطني للنظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية طويلة[5]

من خلال هذه التعارف يكون النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة المستمرة في انتاج الاقتصاد الوطني من السلع والخدمات، حيث يؤدي ذلك الى زيادة الدخل الفردي وهي زيادة مادية ، كما تكون هذه الزيادة طويلة الاجل. كما أن أي دراسة لموضوع النمو الاقتصادي لايجب أن تكون بمعزل عن عاملي النمو السكاني والتضخم،

---

[1]- Matouk Belattaf, **Economie du dévloppement** , OPU, Alger 2010,P 07.

[2] – محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،2009، ص 4.

[3]– ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد خليل ، دار المريخ للنشر الرياض 2009، ص 175.

[4] – جمال علاوة، علي صالح، **مدخل الى عالم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن 2010، ص 30.

[5] – فرحان محمد علي الأهدن، **التنمية الاقتصادية من منضور شامل**، الطبعة الأولى، مؤسسة دار التعاون، القاهرة، 1994، ص 64.

ولهذا فان الزيادة في الدخل يجب أن يكون بالقيم الحقيقية وليست النقدية لمعرفة قيمة الزيادة الحقيقية، وأن نعرف نصيب الفرد من هذه الزيادة حتى نعرف اثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي، كما أن معدل النمو الاقتصادي يجب ان يفوق معد النمو السكاني حتى يكون هناك معدل نمو اقتصادي موجب.

تعد الزيادة أو التراجع مع معدل النمو الاقتصادي دليلا على تحسن النشاط الاقتصادي أو تراجعة، ولا يدل التحسن في معدل النمو الاقتصادي على طبيعة تطور الاقتصاد، كما لايدل تراجع النمو على تخف الاقتصاد أبدا، فاقتصاديات الدول المتقدمة يكون معدل النمو فيها قليل بسبب أنها وصلة لحلة التشغيل الكامل وهذا راجع لتطور اقتصادها، عكس بعض الدول النامية التي تسجل معدلات نمو مرتفعة بسبب وجود طاقات غير مستغلة تحاول في كل مرة ضخ موارد جديدة وطاقات معطلة في الاقتصاد وبالتالي تسجل معدلات نمو مرتفعة[1].

لكن لا يمكن تعميم ذلك بسبب وجود اقتصاديات متخلفة لا تسجل أي معدلا نمو موجبة بسبب التخلف الكبير الذي يشوب النظام الاقتصادي فيها، أو بسبب المشاكل السياسية والنزاعات التي تعاني منها، وعلية فان تسجيل نسبة نمو عالية لدولة ما مقابل نسب أقل في دولة أخرى لا يدل على تخلف الثانية وتطور الأولى، لان معدل النمو هو مؤشر كمي يقيس التغير في حجم النشاط الاقتصادي بغض النضر على أثرة على باقي مجالات الحياة. وما يهم الدول النامية أو المتخلفة أكثر من تحقيق معدلات نمو موجبة فقط.

نهدف من خلال دراسة معدل النمو الاقتصادي لمعرفة مستولى معيشة السكان والطريقة التي يمكن من خلالها تحسينها، عن طريق مجموعة من الإجراءات الاقتصادية الهادفة الى محاربة الفقر ومعالجة الاختلالات الحاصلة في الهيكل الاقتصادي.

لمعرفة معدل النمو الاقتصادي لأي بلد هناك العديد من المؤشرات، أهمها حسب جوزيف شومبيتر[2] Schumpeter Joseph هو مقياس الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس مقادر ما ينتجه الاقتصاد من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة تكون سنة واحدة، وهو يعبر عن مقدار انتاج القطاعات في الاقتصاد الوطني

[1] – بودخدخ كريم، **أثرسياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001–2009**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2010، ص 80.

[2] – محي الدين حمداني، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

الذي نعرف من خلاله قيمة الزيادة في الإنتاج من سنة الى اخري، والذي يعتبر أحسن مقياس لمعرفة المستوى المعيشي للمجتمع. ولهذا المؤشر كذلك أهمية في معرفة مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي وبالتالي يمكن أن نعرف أي من القطاعات لا يساهم بشكل جيد في النمو الاقتصادي من حيث معدل نموه أو من خلال مساهمته في توفير مناصب الشغل، مما يدفعنا لمعالجة الاختلالات الظاهرة[1].

كما أن هناك مؤشرا أخرى لا تقل أهمية عن السابق منها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي بدلالة عدد السكان، والذي يبين مستوى معيشة الافراد، وقد اعتمد البنك الدولي على هذا المؤشر في تقاريره الدورية لتصنيف الدول الى مجموعات متماثلة في درجة الفقر أو الغنى. الإضافة الى مؤشرا مجاميع الانفاق والاستهلاك والدخل[2].

وعموما لقياس النمو الاقتصادي يجب الاخذ بالاعتبار ما يلي[3]:

- الدخل الوطني الكلي: فحسب نموذج Mead الذي اقترح هذا المعيار كدلالة عامة عن مقدار النمو الاقتصادي في البلاد بغض النظر عن العوامل السكانية وحركة الأموال.
- الدخل الوطني المتوقع: والذي يبنى على ما يملكع البلد من موارد يمكن توظيفها لتحقيق نمو اقتصادي مرغوب.
- متوسط نصيب الفرد: وهو الذي يترجم قيمة النمو الاقتصادي على المستوى الفردي. باعتبار ان النمو يجب أن يكون له اثر إيجابي على مستوى معيشة الافراد.
- علاقة الادخار الصافي بكل من إنتاجية رأس المال والنمو السكاني: فوفق معادلة سنجر Singer فانة وجب التوفيق بين معدلات المتغيرات الثلاثة لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي.

[1] – بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 71.

[2]–Matouk Belattaf, op cit,PP 16-17.

[3]– كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامع أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص 34.

ثانيا– متطلبات النمو الاقتصادي:

حتى تحقق أي دولة نمو اقتصاديا يجب توفر مجموعة من المتطلبات تتمثل في[1]:

1- نمو الدخل الحقيقي للفرد بشكل مستمر وخلال فترة زمنة وطويلة.

2- مخزون رأس المال الحقيقي: وهو التراكم طويل المدى في السلع الرأسمالية [2]، والذي يعتبر مؤشر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

3- معدل النمو السكاني وهو عامل داعم للنمو الاقتصادي من خلال الزيادة في حجم اليد العاملة واتساع حجم الأسواق.

4- التقدم التكنولوجي، الذي يساهم في تطوير طرق الإنتاج وسهولة أداء الاعمال.

5- الموارد الطبيعية:[3] وهو مورد أساسي للنشاط الاقتصادي، حيث يمد الاقتصاد الوطني بالمواد الأولية اللازمة لعملية الانتاج، وتلعب عملية الاستخدام الأمثل للموارد دورا مهما في النمو الاقتصادي.

وحسب تودارو Todaro فانه لكي يتحقق نمو اقتصادي في أي مجتمع لابد أن تتوفر ثلاث مكونات أساسية تتمثل في[4]:

1- تراكم رأس المال مشتملا على كل الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية.

2- النمو السكاني الذي يؤدي الى نمو فعلي في قوى العمل.

3- التقدم التكنولوجي الذي يدعم النمو الاقتصادي.

من خلال ما سبق نلاحظ أن النو الاقتصادي لا يحث بشكل تلقائي، وانما وجب توفر مجموعة من المسببات لقيامة والتي تمثلت أساسا في توفر موارد طبيعة، و عوامل بشرية، تقدم تكنولوجي.

---

[1]- وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية –دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990**–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2014، ص 10.

[2]- عماد الدين احمد المصبح، **قياس مخزون رأس المال القطاعي في سوريا**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 67، السعودية 2014، ص 126.

[3]- شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصاددي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، 2015، ص 135.

[4]- ميشيل تودارو، **مرجع سبق ذكره**، ص168.

ثالثا: نظريات النمو الاقتصادي

يعتر التجاريون[1] أول من اهتم بموضوع النمو الاقتصادي من خلال اعتبارهم أن أهم طريق لثروة البلد وقوته تتمثل في تغلب كفة الصادرات عن الواردات، فقد دعو الى تنمية ودعم الصادرات مقابل الحد من الاستيراد والتي تمثل أساسا في تكديس الذهب، ثم جاء بعدهم الطبيعيون الذين دعو الى العمل على انتاج الثروة من الطبيعة عن طريق الإنتاج الزراعي بدلا من العمل العمل على تجمع الذهب، فالعمل الزارعي وحرية التجارة والزراعة هي معيار الثروة عندهم. لكن الاعتمام الحقيقي موضوع النمو جاء بداية على يد المدرسة الكلاسيكية، ونتناول فيما يلي أهم النظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادي:

1- المدرسة الكلاسيكية

استند رواد التحليل الكلاسيكي مثل آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتوس على عدة فرضيات في تعرضهم لموضوع النمو أهمها: الملكية الخاصة، والمنافسة التامة، وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط.

1-1-آدم سميث

بنى آدم سميث نظريته على ست اعتقادات وفرضيات، حيث آمن بمفهوم اليد الخفية وإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، نادى بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة. كما اعتبر بأن التخصص وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة الإنتاجية وبالتالي فهو مصدر للثروة، ويرى آدم سميث بأن التراكم الرأسمالي واحد من أهم شروط تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، فزيادة الدخل والادخار، ومنه زيادة التكوين الرأسمالي[2].

ووفقا لآدم سميث فإن دوافع الرأسماليين للاستثمار هي تحقيق الأرباح وهذا متوقف على مناخ الاستثمار السائد، وكذا الأرباح المحققة الفعلية. هذا بالإضافة إلى أن عناصر النمو عنده تقوم على حرية التجارة، والعمل والمنافسة ومن ثم توسيع أعمال المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال لتحقيق النمو الاقتصادي. أمّا عن عملية النمو

[1]- محي الدين حمداني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 21-21.

[2] - متشل تودا روا ، **مرجع سبق ذكره**، ص 169.

بذاتها فهو يفترض أنها تتم بشكل ثابت ومستمر، ويرى أن لتقسيم العمل مزايا كثيرة منها أن زيادة إنتاجية العمل ناتجة عن زياة العمالة الماهرة، وزيادة التطور التقني في أساليب العمل ينجم عن التخصص في العمل، والاستفادة من عامل الوقت و أداء الأعمال بسرعة أكبر بسبب التطور التقني وزيادة الابتكار.[1]

ويرى أن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة[2] ، وأن الإنتاج يبنى على ثلاث عناصر أساسية ، ودالة الإنتاج تكون بدلالة رأس المال والعمل والأرض كما يلي:

$$Y = f(K,L,N)$$

حيث: Y الإنتاج، K رأس المال، L العمل، N الأرض

1-2-ديفيد ريكاردو

اعتبر ديفيد ريكاردو أن التنمية عملية متجددة وأن المحرك الأساسي للرأسماليين هو وجود معدل ربح موجب، الأمر الذي يحفزهم على ادخار جزء من أرباحهم مما يوفر تمويل لاستثنمار الجديد الذي يكون دافعا لعملية التنمية، و يرى أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان، حيث يرى أن الزيادة في الاستثمار خاصة في الزراعة يؤدي إلى زيادة الأرباح و بالتالي زيادة معدلات التراكم الرأسمالي مما يدفع بالمستثمرين إلى زيادة الإنتاج ما يرفع من الأجور الذي يؤدي بسبب تحسن الظروف المعيشية إلى الزيادة السكانية التي تؤدي إلى الزيادة في طلب الغذاء، وهذا يدفع بدوره إلى استغلال أراضي أكبر حتى لو كانت أقل خصوبة. ومع تزايد السكان واستغلال أكثر الأراضي يؤدي إلى استمرار ارتفاع الأجور وزيادة الريع لهذا تنخفض أرباح المستثمرين مما يؤدي إلى خفض الأجور إلى حد الكفاف، هذا ما يؤدي إلى خفض الطلب عن العمل و تظهر حالة الركود. ويحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات وهي:[3] الرأسماليون الذين يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى ربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو الاقتصادي، وكذا ملاك الأراضي الذين

[1]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر 2007، الأردن، ص 56.

[2]- بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

[3] - مدحت القريشي ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:56-63.

يحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم، والعمال الذين يحصلون على أجورهم من العمل عند أصحاب رأس المال.

1-3-روبرت مالتوس

يعرف مالتوس بنظريته حول السكان والطلب الفعال، وهو القائل بأن السكان يزدادون بنسب أكبر من نسب الزيادة في الموارد وأن الغذاء يصبر غير كاف لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، ويري أن السكان يتزايدون وفق متوالية هندسية والإنتاج بمتوالية عددية كما أكد على أهمية الطلب الفعال لتحقيق النمو الاقتصادي[1]. ويرى مالتوس بأنه على الطلب أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أُريد الحفاظ على مستوى الربحية، لكن ليس هناك ما يضمن ذلك. واعتبر أن نمو السكان يحبط النمو الاقتصادي الأمر الذي ينتج عنه مجاعات وتناقص عوائد الزراعة وبالتالي انخفاض دخل الفرد إلى مستوى الكفاف. كما يؤكد أن الزيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد التي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف.

2-تقييم التحليل الكلاسيكية في النمو:

من خلال استعراض الآراء السابقة نستخلص بأنها تجعل من عامل التراكم الراسمالي الدافع الكبير لحدوث نمو اقتصادي، وأن تعبئة المدخرات يتكون من خلال الأرباح المحققة من طرف الراسماليين، لكن الواقع يثبت أن المدخرات تتكون من مصادر كثير بخلاف أرباح الرأسماليين، فنجد أن الطبقة العاملة تساهم بشكل كبير في تعبئة المدخرات ناهيك عن المدخرات الحكومية، هذا بالإضافة إلى مدخرات الجهات الخارجية التي تساهم في تمويل الاستثمارات المحلية.

كما أن نظرة الكلاسيكيين تجاه الأزمة تتلخص من خلال حلقة تناقص إنتاجية رأس المال بالنسبة لآدم سميث، وتناقص الموارد بالنسبة لريكاردو، ونظرية السكان لمالتس، لكن الحقيقة أن هناك عوامل يمكن أن ألا تؤدي بالظرورة الى هذه الأزمة مثل التطور التكنولوجي الذي يساعد في توفير الغذاء كما يؤدي الى اكشاف موارد

[1] – لبيب شقير، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، 1988، ص 103

جديدة. كما أن التزايد السكاني ليس بالضرورة عامل مثبط للنمو الاقتصادي، فهناك الكثير من النماذج التي تؤكد أن التزايد السكاني يساهم في عملية التنمية من خلال توفير أكثر لليد العاملة وخفض تكاليف العمل.

3: تحليل كارل ماركس

حسب سميث وريكاردو فالعمل البشرى المبذول في إنتاج السلعة هو الذي يحدد قيمتها في السوق، فالعمل البشرى وحده هو خالق الثروة، باعتبار الثروة هي المجموع الكلى للسلع التي ينتجها المجتمع، وكانت إضافة ماركس[1] إلى هؤلاء العلماء هي كيف تنقسم تلك القيم المنتجة بواسطة العمل البشرى، بين الرأسماليين الذين يحصلون على جزء من تلك القيمة أسماه ماركس فائض القيمة، وذلك في صور ثلاث هي أرباح على مشاريعهم الإنتاجية والخدمية أو فوائد على ودائعهم وقروضهم البنكية أو ربوع على عقاراتهم، وبين العمال الذين يحصلون على أقل من قيمة ما أنتجوه فعليا من قيم في صورة أجور.

ينطلق ماركس في دراسته للنشاط الاقتصادي من نظرية الأزمة في النظام الرأسمالي ضمن نظرية تراكم رأس المال[2]، حيث حصر منشأ الأزمة بعجز رأس المال عن التراكم، وعجز الإنتاج عن التوسع، ومن ثم انخفاض معدل الربح، إلى الحد الذي يصبح فيه عاجزا عن تجديد رأس المال وتراكمه، بحيث يصبح رأس المال الإضافي مساويا للصفر، وهنا يرى ماركس أن تراكم رأس المال مقيد بعلاقات القيمة، فإذا كان فائض القيمة كافيا لتوسع رأس المال، فإن تراكم رأس المال سيكون قادرا على تأمين نموه مستقبلا. أمّا إذا كان فائض القيمة غير كاف فإن النمو الإضافي السريع للتراكم سيصل إلى نهايته. لم يكتف ماركس بالقول إن الرأسمالية تصاب بالأزمة بمجرد انخفاض معدل الربح المحكوم بالإنتاج والتراكم المفرطين، وإنما تنبأ أيضا بانهيار النظام الرأسمالي، لأن الانخفاض المستمر في معدل الربح سيؤدي إلى توقف عملية الإنتاج ككل. والسبب الجوهري لهذا التوقف الكلي يكمن في التناقض، أو عدم التوافق بين الإنتاج المفرط وعجز القدرة الاستهلاكية، وهما سمتان يرى ماركس أنهما لصيقتان بالنظام الرأسمالي.

---

1 -لبيب شقير، **مرجع سبق ذكره**، ص 109.

2-عبد الله عبد الواحد مصلح الخولاني، مقال منشور في الموقع http://econ.to-relax.net/t733-topic.، تاريخ الدخول: 2016/04/06.

ووضع ماركس تصورا مفاده أن الإنتاج وتخصص العمل يهدف الى توفير نوعين من الإنتاج هما الإنتاج الاستعمالي والإنتاج التبادلي، وأن قيمة الأول تساوي بقدر منفعتها للآخرين، ام الثاني فتتمثل قيمته نسبة ما يمكن تبادله من انتاج مع الآخرين. وأن الفوارق في قيمة السلع التبادلية هي التي تقابل فائض القيمة عند الرأسماليين، فهو يشترى قوة العمل لخق فائض للقيمة تمثل في النظريو الماركسية القيمة الاستعالية للإنتاج. ويرى ماركس أن الشرط لتحويل قوة العمل الى انتاج هو ألا يستعمل الراسمالي قوة العمل لدى العامل بأن يكون العامل هو من يمتلك قوة عمله، وأن يصرف قوة عمله المتمثله في الإنتاج أي ألا يكون مالكا لعوامل الإنتاج، وإذا كانت سلعة يجب ان تكون لها قيمة استعمالية وقيمة تبادلية. إذا فوفق هذه النظرية فان النمو عند ماركس يكمن في فائض القيمة الذي يحصل علية الرأسمالي والذي يتراكم ليعيد استثماره[1].

4: المدرسة الكلاسيكية الحديثة

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن الماضي التي ركزت على الاتجاه من القطاع العام إلى القطاع الخاص وتحرير الأسواق مما يؤدي إلى زيادة معدل التراكم الرأسمالي[2]، و أهم الأفكار الرئيسية لكلاسيكية الجديدة هي أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة ومتكاملة و متبادلة، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى الدفع بالقطاعات الأخرى للنمو[3]، وأن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما ينتج من عناصر الإنتاج في المجتمع، فقد اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين رأس المال و الزيادة السكانية حيث أن هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت التي تؤدي إلى خفض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات ويعتبر الادخار عادة راسخة عند الدول المتقدمة وأن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال ، هذا ما يعطي للنمو شكلا آليا ميكانيكيا. وهنا تبرز فكرة مارشال بأن النمو الاقتصادي كنمو العضو لا يتحقق فجأة وإنما يتحقق تدريجيا. وقد استعان النيوكلاسيك بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن[4].

[1] –محي الدين حمداني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 60-61.

[2] – سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي**–المفاهيم والنظريات الأساسية، الكتاب الثاني، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر، 1994، ص 95.

[3] –متشل تودارو، **مرجع سبق ذكره**، 2009، ص 146.

[4] –سامي خليل، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

كما يلعب التطور التكنولوجي والتجارة الخارجية دورا مهما في النمو الاقتصاديت، وأن معدل النمو في المدى البعيد يتحدد بمعدل النمو في أسواق العمل، وانه مستقل عن معدل التغير في كل من الادخار والاستثمار، أي أن العمال الفاعل في النمو المستقبلي يبني على أساس معدل التزايد السكاني. كما ان هناك علاقة طردية بين معدل نمو الدخل الفردي وعمل نمو الادخار والاستثمار.

وعلى اعتبار ان النظرية الكلاسيكية لم تبرر ولم تتوقع حدوث ازمة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي، فان النيوكلاسيك يقولون انه يمكن ان يكون هناك استمرا في النمو دون حدوث حالات ركود بسبب طبيعة النمو عملية متكاملة ومترابطة، وأن القطاعات الاقتصادية تكامل بعضها وتترابط فيما بينها[1].

ويري شومبيتر ان النمو يأخذ اتجاها غير مستقر تؤدي الى وصول الى درجة لا يمكن زيادة الاستثمار فيها فيكون للابتكار دور مهم في خلق منتجات جديدة واختراعات جديدة تساعد على ضخ استثمارات جديدة. ويتضمن النمو ثلاثة مكونات أساسية تتمثل في الابتكار التكنولوجي والتنظيم والتمويل المصرفي، حيث أنه بسبب التكلفة الكبيرة لتنفيذ المنتجات الجديدة لا يمكن للادخار الفردي تمويلها، وأن تمويل الاستثمارات الجديدة في هذه الحالة يتم عن طريق التمويل المصرفي، وهذا ما يؤدي الى زيادة عدد المنظمين. وان هذه الاستثمارات في الابتكارات الجديدة تؤدي ال تغييرات في الهيكل الاقتصادين، كما تؤدي الى زيادة دخل الفردي وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي[2].

4-1-نظرية النمو الكنزية (هارود-دومار):

يعتبر نموذج هارود-دومار من أشهر النماذج شيوعا ويستند على عدد من الافتراضات أهمها افترض أن كل اقتصاد يجب أن يحتفظ بنسبة من الدخل الوطني لاستبدال الإهتلاك في السلع الرأسمالية، وأن تكون هناك إضافات استثمارية صافية جديدة إلى رأس المال[3]. ويعتبر الاستثمار ضرورة حيوية لأي اقتصاد وكذا الأهمية الكبيرة للادخار

[1] -كبداني سيدي أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

[2] -صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي** ، دار المعارف ، القاهرة ، 1986 ، ص52 .

[3] - متشل توداروا ، **مرجع سبق ذكره**، ص 126.

كممول للاستثمار وقد قدم النموذج وفق معادلات رياضية بنيت على أن الادخل الكلي يمثل نسبة من الناتج، وأن الادخار هو الممول الرئيسي للاستثمار، وأن الناتج يبنى على معامل رأس المال K

$$\triangle Y/Y=sk$$

يسمى الطرف $\triangle Y/Y$ من المعادلة معدل التغير أو النمو في الناتج الوطني، وبناءً على المعادلة فإنه يتزايد طرديا مع معدل الادخار وعكسيا مع معامل رأس المال.

بالإضافة الى ذلك فإن هذا النموذج يبنى على معدل النمو المرغوب، وهو معدل النمو الذي يستخدم كامل مخزون رأس المال[1] الذي يحقق رضا المنتجين ويكون حافزا لهم. فإذا كان هذا المعدل أكبر من معدل النمو الفعلى فإن المجتمع في هذه الحالة يعاني من مشكلة تضخم بسبب تزايد الدخل الحقيقي بنسب أكبر من تزايد كمية الإنتاج.

وقد قدم هذا النموذج في الدول الأوربية لرفع معدلات النمو الاقتصادي فيها وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال. ولكن هذا لا ينطبق على الدول النامية لعده اعتبارات منها أن معدل الادخار منخفض جدا ومن ثم لجوؤها إلى التمويل الخارجي لسد فجوة المدخرات.

4-2-نظرية النمو الجديدة (الداخلية):

جاءت هذه النظرية نتيجة الضعف في أداء النظرية النيوكلاسيكية في النمو فقد كانت هناك عدة انتقادات لهذه النظرية للنيوكلاسيكية تتمحور أساسا حول أن هذه الأخيرة لا يمكنها تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل، ولا تحليل محددات التقدم التكنولوجي لأنه مستقل عن القرارات الاقتصادية، وأنها فشلت في إعطاء تفسير للاختلافات الكبيرة بين الدول التي تستخدم تكنولوجيا متشابهة[2]. إن نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم ومعدل النمو في الناتج الوطني. تفترض النظرية الحديثة زيادة

[1] -بلقة إبراهيم، **آلية تنمية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2008، ص 59.

[2] -متشل توداروا، **نفس المرجع** السابق، ص 154.

العائد الحدي على الحجم في عوامل الإنتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري مما يولد تحسن في الإنتاجية ويعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة. ويرتكز النمو على الادخار والاستثمار في رأس المال البشري من جهة والاستثمار في البحث والتطوير وإنتاجا لمعرفة، يضاف لذلك اعتبار أن السوق الحرة تقود إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم، وبالتالي قد تحسن الحكومة كفاءة تخصيص الموارد من خلال الاستثمار في رأس المال البشري الذي يعتبر أساس التقدم التقني، ومن خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية. إذًا السياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة للنمو بل يعتبر المستثمرين الأكفاء والحكم الصالح أساس للنمو طويل الأجل[1].

ترى هذه النظرية أن هناك عدة مصادر للنمو الاقتصادي، وقد كانت هناك عدة محاولات في هذا المجال قام بها مجموعة من الاقتصاديين مثل ROMER Paul الذي ركز على البحث والتطوير، أما LUCAS فقد ركز على الرأس مال البشري في بناء نموذجه، في حين ركز BARRO على البنى التحتية والنفقات العمومية، وركز البعض الآخر على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي[2]. وهناك ثلاث نماذج أساسية لنظرية النمو الداخلي هي:[3]

- **النموذج الأول للنمو الداخلي**: قدمه لوكاس، الذي يدعو فيه للاستثمار في رأس المال البشري لأن الاختلافات في النمو بين البلدان والمناطق يمكن تفسيرها من خلال الوقوف على نوعية رأس المال البشري، بالإضافة إلى المؤهل العلمي والتكنولوجي، هذا ما من شأنه أن يجعل من الممكن قيام ابتكارات جديدة وتنفيذها في العمليات الإنتاجية.
- **النموذج الثاني**: هو نموذج بارو الذي يرى أنه من الضروري الاستثمار في رأس المال العام (البنية التحتية والصحة والتعليم) الذي يمكن أن يكون له آثار خارجية إيجابية على النمو الطويل الأجل.

[1] –فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه**، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان، 2008، ص 91.

[2]– ربيع نصر، **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، 2004، ص 08.

[3]- Paterne ndjambou, **diversification economique territoriale :enjeux, determinants, strategies, modalites, conditions et perspectives**, thèse de doctorat présentée à L'université du québec à chicoutimi, université du québec, october2013, P 100.

- **النموذج الثالث:** هو نموذج رومر الذي تستند أسسه للنمو على رأس المال المادي وعوامله الخارجية المتعلقة بتكامل ونشر المعرفة بين الشركات، من ناحية. و على التقدم التقني والتكنولوجيا الذي يتمثل جوهره في الابتكار والبحث والتطويرمن ناحية أخرى. هذه النماذج الثلاثة لنمو النمو الداخلي تقر بتدخل الدولة في الاستثمار في البحث والتطوير، وتوفير السلع العامة (البنية التحتية)، وتنظيم السوق في سياق المنافسة غير الكاملة كما تهتم بالبحث عن المصادر الأساسية للنمو على المدى الطويل.

هدفت جميع النظريات السابقة إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤدي للزيادة الدخل الفردي من خلال زيادة الإنتاج للاقتصاد الوطني، ورغم أن مؤشر الدخل الفردي له دلالة كبير في تحسن مستوى معيشة الافراد، لكن كل هذه النظريات أعدت لاقتصاديات البلدان المتقدمة وتتماشى مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وتمتلك المقومات من أجل العمل وفق هذه النظريات. أمّا البلدان النامية فقد كانت غير معنية بأغلب هذه النظريات نظرا لعدم توافق ظروفها مع مبادئ هذه النظريات. كما أن البلدان النامية تحتاج إلى أكثر من تحقيق هدف النمو الاقتصادي، حيث الاعتماد على الزيادة المادية في مستوى الدخل وحده ليس هدف هذه البلدان بسبب الاختلالات في الهياكل الاقتصادية والاجتماية، وعية وجب العمل على تنمية تتدى هدف النمو الاقتصادي المادي.

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

إن تحقيق هدف النمو الاقتصادي وفق النظريات المدروسة سابقة غير كاف للبلدان النامية لعدة اعتبارات أهمها عدم توفر المرتكزات التي تقوم عليها تلك النظريات في ظل الظروف الاقتصادية للبلدان النامية.

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية

تهدف عملية التنمية الى تحقيق المتطلبات الأساسية للافراد، سواء كانت هده المتطلبات مادية كزيادة في دخلهم لتحقيق أكبر رفاهية ممكنة، أو غير مادية متعلقة بتحسن المستوى المعيشي كتحسين الرعاية الصحية والتربوية لهم. كما تهدف التنمية الى تحقيق الكفائة في استغلال الموارد المتاحة، حيث تعاني الدول النامية من قصور في استغلال مواردها أو اهدار فيها.

فقد يعجز الهيكل الاقتصادي للدول في اسغلال موارده لعدة أسباب أهمها عدم قدرة الاقتصاد على توظيفها بسبب اختلال الهيكلي وتركز النشاط الاقتصادي في قطاع واحد أو قطاعين مسيطرين، بالإضافة الى غياب الكفائة البشرية والتكنولوجية فتبقى هذه الموارد معطلة، ولا نعني بالموارد هنا ماتملكه الدول من ثروات طبيعية فقط، بل نعني بها كذلك الموارد البشرية. كذلك فان هذه الدول تعاني من اهدار كبير لموارها لعدة عوامل أهما اعتمادها على تصدير ثرواتها الطبيعية كالبترول خاما ودون استغلاله محليا وتلجئ لاسترداد مشتقاتة بسبب عدم تحكمها في تقنيات الانتاج بالإضافة الى فساد الأنظمة السياسية والإدارية وما ينتج عنه من أثار سلبية في عملية استغلال الموارد المتاحة.

1-تعريف التنمية الاقتصادية:

هناك العديد من التعاريف لمفهوم التنمية الاقتصادية نذكر منها:

هي ظاهرة مركبة تهدف الى احداث تغييرات هيكلية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، حيث تكون مرافقة للنمو الاقتصادي باعتباره العامل الأساسي في عملية التنمية، وهذا من أجل خلق زيادة تراكمية في مستوى الدخل الفردي الحقيقي تترافق مع تحسين في المستوى المعيشي، والرعاية الصحية، والممارسة السياسية[1].

يبنى مفهوم التنمية على أساس السياق التاريخي والظروف الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والسياسية والمؤسسية الذي يتميز بها المجتمع المعني[2]، فكل مجتمع يواجه تحديات ومصاعب تختلف عن باقي المجتمعات، والتنمية تعني التدخل في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توظيف مجموعة من العوامل أهما التكنولوجيا والخصائص الثقافية للمجتمع بالإضافة الى الإمكانيات الاقتصادية والطبيعية لتكوين نظام معقد، يهدف هذا النظام الى تغيير الظروف الراهنة الى ظروف أكثر ملائمة لتطور المجتمع. فقد وضعت التنمية منذ بداية الاهتمام بها للتأثير على الدول حديثة الاستقلال، بسبب عدم قدرة اقتصاد هذه الدول عن تحقيق غاياته وأهدافه للخروج من

[1] -وعيل ميلود، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

[2] -حسن عبد اللطيف كاظم، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، جامعة الكوفة، العراق، 2010. بحث منشور على الموقع: http://hasnlz.com/permalink/3393.html تاريخ الدخول مارس 2017.

التخلف والخروج من المشاكل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، بل أن الوضع السابق ادي بها الى اللجوء الى زيادة اعتمادها على الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية، مما أدى الى زيادة تبعيتها وتخلفها.

التنمية ظاهرة كمية ومتعددة الأبعاد، والتي تأخذ مبدأ التكامل في مكوناتها وأبعادها في الاعتبار، بحيث تتجاوز مجرد النمو الاقتصادي، فهي عملية طويلة الأجل تتميز بالذاتية والتراكمية، وتهدف الى زيادة الإنتاجية والتوزيع العادل للثروة، مما يسهل على كل من الناس والبيئة تحمل تكاليف مقبولة. وهي الانتقال من حالة الهشاشة والضعف وانعدام الأمن الى حالة تتسم بقدر أكبر من السيطرة على عدم اليقين، وعدم الاستقرار، لتلبية الاحتياجات الأساسية، وتحسين الظروف المعيشية المادية وغير المادية[1].

وبعرفها مدحت العقاد على أنها عملية تقوم بها الدولة "غير مستكملة النمو" قصد زيادة الدخل الدخل الفردي الحقيقي[2].

وتعرف حسب Nicolas et Kaldor على أنها مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تتخذها الدولة تهدف الى احداث تغييرات في بنيية الهيكل الاقتصادي تؤدي الى زيادة في الدخل الفردي، ويستفيد منها جميع فآت المجتمع.

التنمية تتطلب وضع قوانين واطار مؤسسي يكفل عدم خروجها عن الاهداف المسطرة لها تتضمن أبعاد اجتماعية ثقافية وسياسية، أي أن التمية لا تعني مؤسسات الدولة فقط فأفراد المجتمع كذلك لهم دور فيها، كما ان لها بعدا دوليا يتمثل في السعي من أجل الحصول على الخبرات الدولية ونقل التكنولوجيا المرافقة والمطلوبة. هذا يعني أن التنمية ليست نظام مغلق يعني المجتمع المحلي فقط، بل هي نظام مفتوح يمكن المجتمع من الاستفادة من العالم الخارجي[3].

[1] -Philippe hugon, **L'Economie du développement et de la pensée francophone**, agence universitaire de la francophonie, france, décembre 2008, PP 10-11.

[2] – خطاري أحمد ولد بيه، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية دراسة حالة موريتانيا خلال الفترة 1985–2001**– مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2001، ص59.

[3] – خطاري أحمد ولد بيه، **مرجع سابق**، ص 59.

هناك الكثير من العوامل التئ أدت الى زيادة الاهتمام بموضوع التنمية منها الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها الاستعمار التقليدي، فقد تركت مستعمراتها في حالة تخلف على جميع المستويات لا يمكن للنمو المادي المتثمثل في النمو الاقتصادي أن يعالج هذ التخلف، فقد ظهرت نظريات تعلق أسباب تخلف الدول الى الاستغلال غير العادل لموارد البلدان النامية من طرف الدول المتقدمة عامة والاستعمارية خاصة[1].

كما ان الزيادة السكانية الكبيرة في الدول النامية شكلت تحيدا للنشاط الاقتصادي وكانت عائقا في عملية النمو، بسبب زيادة الطلب على الغذاء ونقص الرعاية الصحية وزيادة الطلب على المنشآت القاعدية. هذه العوامل أدت الى صعوبة تسيير الاقتصادات بالطرق التي وررثتها الدول من الحقبة الاستعمارية، وبالتالي بات لزاما عليها البحث عن أساليب أكثر فعالية لمواجهة هذه العوائق.

مما سبق يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها نظام يدمج العوامل الاقتصاادية والاجتماعية لتحويل المجتمع من الحالة التي هو عليها الى حالة أكثر تطورا تتميز بزيادة في الدخل الحقيقي للفرد مع ملازمة ذلك بتطوير المستوى المعيشي وتحسن في الظروف الصحية وتطوير في أنظمة الرعاية الصحية والتعليمية، مع الالتزام بالكفائة في استغلال الموارد المتاحة.

ثانيا: نظريات التنمية الاقتصادية:

هناك الكثير من النظريات الخاصة بالتنمية الاقتصادية التي بنيت على تحقيق متطلبات السكان، نذكر منها:

1-نظرية الدفعة القوية

صاحب هذه النظرية هو Rosentein Rodan الذي يرى أن التقدم خطوة ليس له تأثير فاعل على توسيع السوق و كسر حواجز الحلقة المفرغة، حيث يؤكد على وجوب وجود دفعة قوية أو برنامج كبير و مكثف من الاستثمارات للتغلب على عقبات التنمية والانتقال بالاقتصاد من حالة ركود إلى حالة نمو. أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات بحيث يجب ألا ينخفض هذا الحجم عن حد معين وذلك لأن التنمية بدفعات صغيرة لا تكفي للتغلب على عوامل التخلف والركود، حيث يشبه البعض هذه الدفعة القوية بإقلاع

[1] – عيسى على إبراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي، **جغرافيا التنمية والبيئة**، دار النهضة العربية، لبنان، 2004، ص 13.

الطائرة التي تحتاج لقوة معينة حتى تحلق وأن أي دفعة أقل من تلك القوة لا تمكن الطائرة من الإقلاع[1]. وتتمثل هذه الدفعة في حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق المواصلات ووسائل نقل، وتدريب القوى العاملة وهى مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة والتي تخلق وفورات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة وهى ضرورية لقيام مشروعات صناعية. و حجم ضخم من الاستثمار في إنشاء صناعات تتكامل مشروعاتها رأسيا وأفقيا. ويفرق روزنشتين بين ثلاثة أنواع من عدم التجزئة التي تنجم عنها وفرة خارجية، الأول عدم قابلية الإنتاج للتجزئة وعدم التجزئة في الطلب، والأخير عدم التجزئة في عرض المدخرات. أما أسلوب روزنشتين لتصنيع المناطق المتخلفة يتمثل فيما يلي:

أ–توجيه حجم كبير من الاستثمار للصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها في آن واحد.

ب–الاهتمام بإقامة مستوى معقول من البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي فهي ضرورية لقيام الصناعات الاستهلاكية، كما يتعين إقامة توازن بين مجموعات الصناعات الاستهلاكية ومشروعات رأس المال الاجتماعي، هذا إلى جانب الاستفادة من تقسيم العمل الدولي المتمثل في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

جـ–أن يكون للدولة دور بارز في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التي يتطلبها مبدأ الدفعة القوية، فتدخل الدولة ضروري لضمان توفير الموارد التمويلية ولضمان حركة رؤوس الأموال الأجنبية بشكل يكفل لها أداء مهمتها.

2–نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن

2–1–نظرية النمو المتوازن

صاحب هذه النظرية هو Nurkse الذي ركز على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عند تدني مستوى الدخل وبالتالي ضيق حجم السوق مؤكدا أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يكون إلا بتوسع السوق الذي يتحقق من خلال تطوير جميع القطاعات في آن واحد بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت مع تحقيق التوازن بين

[1] – عبد الهادي عبد القادر سويفي. **أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جامعة أسيوط، 2008، ص 51.

القطاع الصناعي والقطاع الزراعي[1]، وتحقيق التوازن بين الصناعات الاستهلاكية المحلية والصناعات الخارجية و في النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب[2]. ويرى Nurkse أنه لا يمكن الخروج من هذه الحالة إلا من خلال تنفيذ برنامج استثماري ضخم يتطلب عدة مقومات لنجاحه تتمثل في احتواء البرنامج على مجموعةكبيرة من المشروعات أو الصناعات المتكاملة، وذلك لأن ضيق نطاق السوق يؤدي إلى عدم القدرة على تصريف المنتجات إذا ما تركز الاستثمار في مشروع واحد أو صناعة واحدة لذا يجب إنشاء أكثر من مصنع في وقت واحد لإنتاج عدد من السلع الاستهلاكية المتكاملة، فإن أي من هذه المصانع لن يواجه مشكلة تصريف منتجاته ذلك لأن كل منها سوف يجد طلبا على إنتاجه، سواء من العاملين فيه أو العاملين في المصانع الأخرى وهذا ما يؤدي إلى توسيع نطاق السوق، لذلك تعتبر إستراتيجية النمو المتوازن وسيلة أساسية لتوسيع نطاق السوق وخلق حوافز الاستثمار.

إستراتيجية النمو المتوازن تستهدف التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة للسوق المحلية وليس الغرض منها التصدير على الأقل في المرحلة الأولى، وذلك لعدم قدرة هذه السلع على منافسة سلع الدول المتقدمة من ناحية، ولا يستطيع الاعتماد على التجارة الخارجية لأن شروط التبادل تكون دائما لغير صالحه باعتبارها مصدرة للمواد الأولية من ناحيةأخرى[3].

يرى Nurkse أن الصناعات التي يشملها البرنامج الاستثماري يجب أن تكون صناعات استهلاكية خفيفة مثل صناعة الأحذية والملابس[4]، أما الصناعات الثقيلة، سواء كانت استهلاكية أو آلات ومعدات، فالمنطق يقتضي عدم إقامتها مالم تكن الظروف مواتية لذلك، حيث أنها غالبا مالا تكون في متناول الدول المتخلفة خصوصا في مراحل التنمية الأولى، ومن ثم فمن مصلحة هذه الدول أن تقوم خلال هذه المراحل باستيراد الجزء الأكبر من احتياجاتها من منتجات الصناعات الثقيلة من الدول المتقدمة اقتصاديا. ومع ذلك، فإن Nurkse

[1] – محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدارالجامعية، الاسكندرية، دون تاريخ، ص 433.

[2] – فرحان محمد علي الأهدن، **التنمية الاقتصادية من منضور شامل**، الطبعة الأولى، مؤسسة دار التعاون، القاهرة،1994، ص:

[3] - محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

[4] - كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1987، ص 88.

يلفت النظر إلى أهمية بعض الصناعات الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء... فمثل هذه الصناعات يجب أن تعطي أهمية خاصة لأنه قد يتعذر استيرادها أو قديستحيل نقلها من مصاد ربعيدة.

2-2-نظرية النمو غير المتوازن:

يرى أنصار إستراتيجية النمو غير المتوازن أن يكون هناك تركيز على قطاع رئيسي رائد في المجتمع نتيجة لقلة الموارد المالية للاستثمارات في مختلف مجالات التنمية[1]، وسيؤدي هذا القطاع الرائد إلى جذب القطاعات الأخرى إلى مرحلة النمو المتوازن مما سيؤدي إلى تحقيق تنمية على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ومن أهم مؤيدي هذها لإستراتيجية ألبرت هيرشمان وهانز سنجر اللذان انتقدا أسلوب النمو المتوازن على الرغم من وجود اتفاق في الرأي من طريف الكثير في أن عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في برنامج استثماري كبير.

إن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية من أجل تحقيق عملية التنمية، ولكن نتيجة لظروف وطبيعة معظم هذه البلدان ووجود بعض العوائق أمام عملية التنمية وافتقارها إلى الموارد اللازمة للقيام ببرنامج تنموي شامل يغطي جميع قطاعات الاقتصادالوطني فإنها لاتستطيع أن تنفذ وتدير برنامج استثماري واسع وشامل يغطي كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا يبرر هيرشمان المناداة بإتباع أسلوب النمو غير المتوازن والمتمثل في الدفعة القوية في بعض الصناعات أو القطاعات الرائدة من الاقتصادالوطني، أي أن يكون التركيز هنا على تنمية بعض الصناعات الرائدة والتي سوف تعمل بدورها على جذب صناعات أخرى في طريق التنمية على حسب إستراتيجية النمو غير المتوازن.

أما بخصوص موضوع ضيق السوق حسب إستراتيجية النمو المتوازن فإن صحة إقامة مشاريع وصناعات عديدة يساعد على توسيع السوق لتصريف منتجات هذه الصناعات. يوجه هيرشمان انتقادا إلى مسألة ضيق السوق، فمن وجهة نظره هدف التنمية ليس خلق أسواق جديدة ولكن تنمية الأسواق الموجودة فعلا أو استبدال الواردات بمنتجات محلية[2].

[1] – محمود يونس محمد، د. عبد النعيم محمد مبارك ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 433-435

[2] – محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك ، **مرجع سبق ذكره**، ص 435.

لكل من الاستراتيجيات الثلاث السابقة مزاياها وعيوبها فالدفعة القوية إذا أتيحت للبلاد النامية لا يمكن أن يختلف اثنان على أهميتها فهي الحل الأمثل لمشكلة التخلف الاقتصادي، والنمو المتوازن مرغوب إذا توفرت الموارد اللازمة لتحقيقه حتى لا تكون التنمية في بعض القطاعات على حساب القطاعات الأخرى. أما إستراتيجية النمو غير المتوازن تعتبر أحسن خيار للدول النامية التي لا يمكنها تنمية جميع القطاعات في آن واحد، ووفقا لهذه الاسترتيجية يجب على البلدان النامية أن تبدأ في جهودها الإنمائية على مناطق تتمتع بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي.

3-نظرية أقطاب النمو والتغير الهيكلي:

3-1-نظرية أقطاب (مراكز) النمو:

كان الفرنسي فرانسوا بيرو هو السباق في شرح هذه الفكرة و التي اعتمدها في ما بعد و طورها هيرشمان كأساس لنظرية النمو غير المتوازن فيوضح بيرو بأن الفكرة الأساسية لنظرية أقطاب النمو[1] هي أن التنمية الاقتصادية ليست موجدة في جميع المناطق و القطاعات، بل تأخذ منطقة محددة أو كتلة، حيث يتميز هذا القطب _ يمكن أن يكون القطب منطقة جغرافية، أو قطاع اقتصادي ، أو شركة_ في كثير من الأحيان بالصناعات التي ترتبط بالصناعات الأساسية في عملية التنمية، وذلك أساسا من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تحفز مجموعة واسعة من القطاعات.كما أن التوسع في الصناعة الأساسية في القطب ينطوي على التوسع في الإنتاج والعمالة والاستثمارات ذات الصلة، وكذلك التكنولوجيات الجديدة والقطاعات الصناعية الجديدة.

ان إقامة اقطاب قائدة في عملية التنمية تتطلب حسب بيرو توفر الظروف المناسبة والملائمة لقيام تلك الصناعة، خاصة قرب تموقع هذه الصناعات من الموارد الطبيعية والبشرية للازمة لها، بالإضافة الى اتاحة التكنولوجيا لها، ووجود بنى تحتية داعمة ل مثل الطرق والجسور، كذلك توفر الإطار المؤسسي اللازم مثل المؤسسات المالية والتشريعات[2].

[1] - Keith Griffin, **stratégies de développement**, éd : Economica, Paris 1989, PP 206 – 207.

[2] – إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاديات التنمية**، دار أسامة، عمان 2011، ص: 177.

لنظرية أقطاب النمو عدة مزايا، فهي تقلل من التكاليف النسبية وتخفض الهدر في الموارد بسبب تخصص الأقطاب المتميزة بالموارد الوفيرة في الإنتاج، وهو ما يؤدي الى الاستغلال الأمثل للموارد، بالإضافة الى تمكين اليد العاملية المؤهلة من التجوه الى قطب تخصصها مما يسهل الحصول على العمل، بالإضافة الى تشكيل الروابط الخلفية والامامية للصناعات[1].

3-2-نظرية التغير الهيكلي:

تهدف هذه النظرةي الى تغيير الهيكل الاقتصادي للدول النامية من هياكل تعتمد بنسبة كبيرة على الزراعة بالطرق التقليدية عند مستوى الكفاف الي اقتصاد متطور تساهم فيه العديد من القطاعات، حيث تستخدم هذه النظرية أدوات التحليل الكلاسيكي المحدث لنظرية أسعار توزيع الموارد، والقياس اقتصادي الحديث لوصف الكيفية التي يتم بها التمويل، وكان آرثر لويس[2] أول من اقترح نموذج للتنمية مبني على أساس نظرية التغيير الهيكلي. فقد افترض وجود اقتصاد مكون من قطاعين الأول قطاع زراعي عند مستوي الكفاف ومكتظ بالسكان بحيث إن مستوي إنتاجية العمل فيه تقترب من الصفر، والقطاع الثاني قطاع صناعي حديث تكون فيه إنتاجية العمل مرتفعة وأجور العمل فيه أعلى من القطاع الأول ولتوضيح حالة انخفاض إنتاجية العمل في القطاع الأول الناجمة عن ازدياد أعداد الأيدي العاملة الناتجة عن الزيادة السكانية ذات المعدلات المرتفعة[3].

وقد بنى لويس نظريته على ان عملية تحويل العمالة من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي متوقف على نمو الإنتاج في القطاع الصناعي، وزيادة الأجور فيه مقارنة مع القطاع الزراعي ممايشجع هجرة العمال، أي انه حتى يحدث تحول في الهيكل الاقتصادي للبلد وجب زيادة الإنتاج في قاعات لصناعة والخدمات، بالإضافة الى ذلك فإن هذه النظرية تفترض ان المستثمرين يعيدون استثمار جميع ارباحهم قصد التوسع في النشاط الاقتصادي، وأن التغييرات التي تحدث في الاقتصاد طويلة الأجل تحدث نتيجة تراكم متغيرات قصيرة الأجل خاصة في العمل ورأس المال.

[1] – إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره**، ص 178.

[2]- Keith Griffin, OP – CIT, PP 208 – 209.

[3] –فارس رشيد البياتي، **مرجع سبق ذكره** ،ص 89.

4- نظرية مراحل النمو (روستو) :

لخص روستو "نظرية المراحل"[1] في كتابه مراحل النمو الاقتصادي الذي ظهر عام 1956 في خمس مراحل تمر بها المجتمع للانتقال من التخلف الى التنمية:

-**المجتمع التقليدي**: إن أهم ما يميز المجتمع التقليدي هي ضعف مردود الأرض للهكتار الواحد لأنه لا يملك من الإمكانيات ما يسمح له برفع إنتاجية الفرد الواحد، فهو غير قادر على استخدام التكنولوجيا الحديثة.

-**مرحلة التهيؤ للانطلاق**: هذه المرحلة هي بداية استخدام التقدم التقني بصورة موسعة وفي كل المجالات، والتي تعمل على زيادة الاستثمارات خاصة في النقل والمواد الأولية، بالإضافة إلى ظهور البنوك و بعض المؤسسات الخاصة بادخار، وبهذا فإن نمو كل هذه المؤسسات يمشي ببطء.

-الانطلاق : تتميز هذه المرحلة بارتفاع الإنتاج الحقيقي للفرد، و يمكن اعتبار هذه المرحلة بالثورة الصناعية، حيث تنتصر فيها القطاعات الصناعية و تنتصر في هذه المرحلة الطبقة المستخدمة لثقافة الجديدة والصناعة المتطورة على الطبقة التقليدية، ويرى روستو في هذه المرحلة انتقال معدل استثمار من 5% إلى 10 % من الدخل الوطني .

-**الاستهلاك الواسع**: يرتفع الدخل الحقيقي للفرد و يتغلب عدد سكان المدن على عدد سكان الريف ويتغلب العمال الإداريين على العمال الآخرين و يصبح التقدم التقني ليس هدفا بل يصبح أمرا سهلا و تسمى هذه المرحلة بالاكتمال.[2]

تم فيما سبق عرض موجز للمفهيم لأساسية لموضوعي النمو والتنمية الاقتصادية، بالإضافة الى أهم النظريات فيها، فهناك كم كبير من النظيات التي تفسر علمية النمو الاقتصادي، او التنمية الاقتصادية، لكن كانت كل هذه النظريات تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية وفق إمكانيات وظروف البلدان المتقدمة، لكنها لا تتوافق مع إمكانات ولا ظروف البلدان النامية من جهة، بالإضافة إلى أن عملية التنمية باتت تنطوي على متغيرات جديدة جعلت من هذه النظريات غير كافية لوحدها رغم أهميتها الكبيرة، خاصة ما يتعلق بالاهتمام بالجوانب الاجتماعية و البيئية.

[1] – ميشل تودارو، **مرجع سبق ذكره**، ص 124.

[2] – عبد الهادي عبد القادر سويفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

المبحث الثاني: تطور مفهوم التنمية و التنمية المستدامة

مر مفهوم التنمية بعدة مراحل، فقد ظهر في البداية مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي وكان الهدف هو تحقيق مكسب مادي يتمثل في تحقيق معدلات مرتفعة لدخل الفرد ويتجلى هذا المفهوم في نظريات النمو الاقتصادي التي ظهرت على يد بعض المفكرين. ونستعرض أهم التطورات التي أدت الى ظهور مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الأول: النمو والتنمية الاقتصادية

كانت الدول تهدف الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج، أملا في تحسين مستوى معيشة السكان عن طريق زيادة الإنتاج، فقد ركزت على الإنتاجية وبالتالي زيادة دخل المنتج دون الأخذ في الحسبان دخل المستهلكين أو الحالة المعيشية. كما يشير مفهوم النمو الاقتصادي على أنه قدرة الاقتصاد على تحقيق نسب متزايدة في الناتج الوطني الإجمالي تتراوح بين 5% و7% سنويا، و وفق هذا المفهوم فإن التنمية الاقتصادية مرادفة للنمو الاقتصادي، وهذا النمو لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية[1] في البنية الاقتصادية و الاجتماعية، فيمكن أن لا توافق عملية النمو الاقتصادي تغيرات في استخدام التكنولوجيا أو تحسين القدرات البشرية، بل يمكن تحقيق نمو اقتصادي بينما يحث تباطؤ في عملية التنمية بسبب عدم حدوث تغييرات جوهرية تواكب الطورات العالمية ومتطلبات المجتمع،أاو بسبب ترجع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارت السياسية والاجتماعية، وكبت الحريات

وكما ظهر ما يطلق عليه **بأثر التساقط** الذي يبرز أن الزيادات التي تحقق في الدخل في قطاعات محدودة حتى لو كانت محصورة على فئة معينة من السكان إلا أنها كانت تأخذ في الانتشار مع الوقت إلى قطاعات أخرى بحيث تمس فئات أخرى من المجتمع وهذا ما يؤدي إلى الحد من مشكلات الفقر والبطالة و الحد من سوء توزيع الدخل[2].

[1] – جمال علاوة ، علي صالح، **مدخل إلى عالم التنمية**، دار الشروق، الأردن، 2000، ص 31.

[2]– إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق، الأردن، 2000، ص 1.

وقد كان هذا المفهوم سائدا حتى أواخر الستينات ولكن مع استقلال بعض الدول الآسيوية والإفريقية فقد وجدت نفسها تعاني من تخلف على جميع نواحي الحياة ولم يعد هدف تحقيق معدل دخل مرتفع هو الهدف فقط، ولكن ارتأت هذه الدول أن تعالج جميع نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية وبالتالي فقد ظهر أن المفهوم التقليدي للتنمية فيه قصور[1] ، وهذا ما أدى بالمفكرين ورجال الاقتصاد إلى طرح مفهوم تنموي يركز على الجوانب الاجتماعية.

كما ساد بعد الحرب العاملية الثانية توجه لدى الدول النامية الاتجاه للتمويل الدولي عن طريق الاقتراض من اجل تمويل مشاريعها التنموية، ولعدة أسباب لم تنجح هذه الوسلة في تحقيق اهداف الدول المستدينة، يل شكلت عبأ كبيرا على الاقتصاد جراء سدادأقصاط هذه الديون.

وبسبب هذه الاختلالات التي حدثت في النية الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي كانت تهدف التي تحقيق نمو اقتصادي فقط، اتجهت الدول الى العمل على تركيز أهدافها على باقي الجوانب

وقد ظهر مفهوم **التنمية مع إعادة التوزيع**[2] من طرف البنك الدولي منتصف الستينات واهتم بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية بالجوانب الاجتماعية واعتبر أن التنمية تقوم من أجل الإنسان.

هذا بالإضافة إلى ما تبنته منظمة العمل الدولية وسمي بـ"**إستراتيجية الوفاء بالحاجيات الأساسية للإنسان** "وقد كانت هذه الاجتهادات الدافع لبروز استراتيجيات بديلة للتنمية الاقتصادية.

إن هذا التطور في الأفكار والمبادرات التي تهدف إلى تحسين حياة الناس يبين أن هناك اختلاف بين مفهوم التنمية ومفهوم النمو، فمضمون التنمية أوسع من النمو، حيث يمكن وصف التنمية على أنها النمو الذي يؤدي إلى تغيرات هيكلية، في الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية.

[1] – عبد الهادي سويفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

[2] – عثمان غنيم، ماجدة أبو زنط، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

المطلب الثاني: التنمية البشرية والتنمية المستقلة

هناك بعض مفاهيم اخري للتنمية بالإضافة الى المفاهيم الاقتصادية تجسدت من خلال ظهور مفهومي التنمية البشرية والتنمية المستقلة

أولا: التنمية البشرية

ظهر مفهوم التنمية البشرية في تقرير التنمية البشرية الذي أصدره أول مرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990، حيث يقوم هذا المفهوم على أن الإنسان هو الثروة الحقيقية للأمم وتعرف التنمية البشرية بأنها توسيع الخيارات المتاحة للناس، ويرى البعض أن هذه الخيارات غير محدودة ولكن التقرير ركز على ثلاثة خيارات أساسية وهي:[1]

- العيش حياة طويلة وصحية؛
- الحصول على المعرفة؛
- الحصول على الدخل.

نستنتج من هذا التقرير أن الدخل ليس إلا خيارا من بين الخيارات المتاحة للناس فقد جاء أكثر شمولا من المفاهيم السابقة للتنمية حيث أصبحت التنمية ترتبط بجودة حياة الإنسان.

وفي تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 1991 أدرجت مجموعة من المؤثرات الجديدة التي تعتبر من أهداف التنمية مثل الحريات (الحرية في المعارضة السياسية ومنع عمالة الأطفال والحقوق الشخصية)[2].

وفي تقرير سنة 2010 دليل التنمية البشرية[3] المكون من ثلاثة أبعاد وهي الصحة التعليم والدخل مقياسا للتقدم، لكنه أدخل مجموعة من التغييرات على مؤشرات قياس التعلم وقد أدرج لأول مرة متوسط سنوات الدراسة و متوسط سنوات الدراسة المتوقعة، بدل مقياس الإلمام بالقراء والكتابة الذي كان مدرجا في التقارير السابقة، كما رأى أن العمر المتوقع عند الولادة أحسن مؤشر لقياس القدرة على التمتع بحياة صحية، أما فيما يخص مستوى

[1] – باتر محمد وردم، **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، ط1 ، دار الأهلية للنشر، الأردن، 2003، ص 132.

[2] – عبد الهادي سويفي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[3] – تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص 15.

المعيشة فقد استخدم مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي عوضا عن الناتج المحلى الإجمالي لاعتبارات تتعلق بالظروف الاقتصادية العالمية مثل العولمة، وأبدى مثالا على ذلك بأن التحويلات المالية للعاملين بالخارج للفلبين والمساعدات الخارجية في تيمور–ليتشي أكثر من الناتج المحلي الإجمالي، و لأول مرة في هذا التقرير في تم حساب المؤشرات باستخدم المتوسط الحسابي، بدل المتوسط العام لحساب المؤشرات السابقة.

وفي تقرير سنة 2015 جاء تعزيزا للمبدء الذي بني علية أول تقرير وهو تعزيز الخيارات للناس حتى يصبح في متناولهم المزيد من الإمكانيات والفرص، كما تبنى هذا التقرير شعار "التنمية في كل عمل".

تناول ههذا التقرير أهمية العمل للإنسان على اعبار أن الانسان هو الثروة الحقيقية للأمم وأن العمل يحرر الطاقات البشرية ويصقل حسن الابداع فيهم.وأشار الى علاقة العمل بالتنمية، حيث اعبر ان العلاقة بينها ليست تلقائيةن كما أن العمل المستدام هو أساس التنمية المستدامة. وكز كذلك على وجوب الاستفادة من الثورة الرقمية على اعتبار أن المعرفة هي أساس الإنتاج.كما ركز هذا التقرير على جاء بمفهومين جديدين هما:

1: أبعاد التنمية البشرية

في هذا التقرير تبنى مجموعة من المؤشرات الجديدة للتنمية البشرية تتكون من بعدين أساسيين هما تحسين الإمكانيات البشرية المباشرة الذي يتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية هي تحقيق مستوى معيشي لائق بالسكان بالاضافة الى تحقيق المعرفة، والحياة المديدة والصحية، وتهيئة الظروف للتنمية البشرية والذي يتكون بدوره من أربعة أبعاد رئيسية هي تعميم المساوات والعدالة الاجتماعية، وتحقيق الامن البشري و حقوق الانسان، والاستدامة البيئية ن المشاركة في الحياة السياسية.

2: شجرة دليل التنمة البشرية

استنادا الى الرسم البياني المنجز من طرف Jurjen Verhagen الفائز بجائزة كارتاخينا لتمثيل البيانات في رسوم، أعد تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 رسم عبارة عن شجرة تتدرج بين اللونين الأخضر والأصفر، تدل على قيمة مؤشر دليل التنمية البشرية لدل دولة، فكلما كانت الشجرة أطول دل ذلك على ارتفاع في قيمة المؤشر،

ويدل عرض الشجرة على مؤشر الدخل الفردين كما يدل كثافة أو قلة عدد الأوراق فيها على مؤشر التعليم، ويدل التدرج في اللون على مؤشر الصحة[1].

الجدول الموالي يبين قيمة مؤشر التنمية البشرية وترتيب الجزائر حسب تقارير التنمية البشرية

جدول رقم(1-1): قيمة مؤشر التنمية البشرية وترتيب الجزائر

	2001	2005	2010	2015
القيمة	0.704	0.733	0.677	0.736
الترتيب	107	104	84	83

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية لسنوات 2001-2005-2010-2015.

نلاحظ أن قيمة المؤشر المركب (الصحة، المعرفة، المستوى المعيشي) بدا مرتفعا بين سنتي 2001 و 2005 إلا أنه تراجع سنة 2010، ثم ارتفع بعد ذلك في سنة 2015 من 0.677 الى 0.736، وهذا سببه التراجع في احد المؤشرات الفرعية، لكن رغم هذا التذبذب فقد سجل ترتيب الجزائر منحى تصاعدي خلال السنوات السابقة.

ثانيا: التنمية المستقلة

إن الهدف الذي تصبوا إليه الدول النامية هو أن تكون علاقاتها مع الدول المتقدمة مبنية على الاعتماد المتبادل القائم على التكافؤ وتبادل المنافع، حيث أنها بهذا المبدأ تتحرر من التبعية، فهي جراء هذه التبعية تفقد كثيرا من إمكاناتها المادية والطبيعية وحتى البشرية.من هنا برز مفهوم التنمية المستقلة[2]، و يبنى هذا المفهوم على أن البديل الصحيح للتبعية هو الاعتماد على الذات المكمل لاستقلال الدول النامية مع قيام علاقات دولية مبنية على أساس المساواة و تكافؤ الفرص، كما لا يجب في المقابل ألا تنعزل الدول النامية عن العالم و تعتمد على الحماية المطلقة للاقتصاد. ووتهدف التنمية المستقلة الى مزيد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قصد تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفروقات الاجتماعية من أجل تماسك أكبر للمجتمع فهي تلعب دور التوجيه

[1] –برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لسنة 2015**، ص39 . موجود على الموقع: http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr15.shtml تاريخ الدخول سبتمبر 2017.

[2] – ابراهيم العيسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 71.

والتحفيز والتدخل المباشر في الإنتاج والاستثمار عبر مؤسساتها الاقتصادية، ومبرر تدخل الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية هي الأثر السلبي لسوء توزيع الدخل والثروة على النمو الاقتصادي[1].

فالمقصود بالتنمية المستقلة هو أن تكون جميع الجهود مركزة على العمل التنموي وللمصلحة الوطنية دون الاستسلام للضغوط والمصالح الخارجية وأن تتهيأ جميع الظروف لتحقيق ذلك، فكلما كان الاعتماد على القدرات الوطنية، سواء المادية أو البشرية كلما زادت حصانة وقوة الاقتصاد.

ويعد **بول باران**[2] رائد فكرة التنمية المستقلة في تحليله لتطور المجتمع الهندي في كتابه الشهير "**الاقتصاد السياسي للتنمية** "والذي ركز فيها على فكرة السيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله أفضل استغلال، و أن التنمية المستقلة تهتم بالفئات المنخفضة الدخل والعمل على القضاء على الاستهلاك الترفي المقلد للغرب.

كما تنطوي التنمية المستقلة على بعد إقليمي، حيث تدعو الى أن تكون بلدان الإقليم الواحد مكاملة من اجل عملية التنمية، بالإضافة الى ذلك فإن هذه النظرية تتعدى البعدين الوطني والاقلمي، وذلك من خلال البعد الدولي المتمثل في التعاوون بين بلدان العالم الثالث، والذي سمي بالاعتماد الجماعي على الذات، و ذلك بدعوى أن هذه الدول لها نفس الطموحات ، كما يؤدي ذلك الى استبعاد الأثر السلبي والاستغلالي للدول المتقدمة لهذه الدول.

ولتحقيق التنمية المستقلة يتطلب أن تطون الدولة هي المحرك الرئيسي لها، حيث يمكنها من التقيل من التبذير والسيطرة بشكل فعال على الموارد المتاحة، بالإضافة الى الاستفادة من البعد الإقليمي في التنمية، والعمل على اشباع الحاجات الأساسية للسكان، والحد من الآثار السلبية للعوامل الخارجية على الاقتصاد الوطني.

---

[1] – عبد القادر النيال، **التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية، المؤتمر القومي العربي**، بحث منشورفي مجل المستقبل العربي، الامارات العربية المتحدة،2015 موجود على الموقع: https://platform.almanhal.com/Reader/Article/78151 تاريخ الدخول مارس 2016.

[2] – إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره**، ص 202.

المطلب الثالث: الهدف البيئ وظهور مفهوم للتنية المستدامة

تهدف التنمية الاقتصادية الى الى تحسين مستوى معيشة الافراد وذلك من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرافقه تغيرات هيكية في البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، لكن غالبا ما فشلت البرامج والمشاريع والسياسات التي اتبتها الدول في مكافحة الفقر وتحسن ضروف معيشة الافراد وهذا ما أدى بالمفهوم التقليدي للتنمية الاقتصادية الى الفشل والقصور في تحقيق أهدافها. كما أن االتدهور البيئي الخطير الذي عرفته الكرة الأرضية بسبب النشاطات الإنسانية غير المسئولة نتيجة الاستعمال اللاعقلاني للموارد الطبيعية الناضمة في العمليات التصنيعية، بالاضافة الى النشاطات الصناعية والبشرية الملوثة للبيئة مما زاد من التكاليف التي يتحملها المجمع.

أولا: أهم المحطات قبل سنة 2000

عقدت الكثير من القمم والمؤتمرات التي عنيت بالتنمية والبيئة وكيفية تحسين النشاطات الاقتصادية بالشكل الذي يتماشى مع المتطلبات البيئية، وقد ساهمت هذه المؤتمرات العالمية والاتفاقيات الدولية المصاحبة لها في تطور مفهوم التنمية المستدامة بشكل كبير. وكانت هناك الكثير من المحطات الهامة في التأصيل للمفهوم الحديث للتنمية.

في سنة 1950 أنشئ الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة (UICN) هدفهت دراسة حالة وضعية البيئة في العالم، وقد أصدرت أول تقرير يربط بين المصالح الاقتصادية والبيئية في العالم[1].

قدم نادي روما سنة 1972 دراسة بعنوان"**حدود النمو**" أكد فيها أنه لو استمر الوضع السائد خلال تلك الفترة فانه سيكون استنزاف كبير للموارد الطبيعية يؤدي الى تدمير للبيئة نتيجة للنشاطات البشرية، وأنه وجب تغيير منهج التنمية وتوجيهه بالشكل الذي يتماشي مع حاجات السكان والبيئة.[1]

[1] - Catherine Aubertin et Franck Dominique Vivie, **Le Développement Durable Enjeux Politiques Économiques et Sociaux**, La documentation française, IRD Edition, Paris 2005, P .45

إن مفهوم التنمية المستدامة، برز أول مرة خلال مؤتمر الأمم المتحة للمناخ في أستكهولم 5-16 جويلية 1972حول البيئة الإنسانية، و الذي يعد بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة [2] أو ما اتفق علية بالتنمية الملائمة للبيئة[3]. وتم خلاله عرض مجموعة من القرارات الاقتصادية وضرورة الربط بين البيئة والتنمية الاقتصادية.

وقد ركز المؤتمر على دراسة مشاكل تلويث المياه و الهواء و مدى تأثير ذلك على الغطاء النباتي، خاصة ما تعلق بالنباتات الصغيرة، كما تناول موضوع إشكالية النمو في الوسط الحضري و تزايد عدد السكان مما يؤدي إلى زيادة مساحة المدن الذي ينجم عنه تلويث أكبر للبيئة وتراجع المساحات الزراعية، وهذا ما يخلق مشكل بيئية خطيرة. [4]

ناقش هذا المؤتمر للمرّة الأولى القضايا البيئية و علاقتها بواقع الفقر و غياب التنمية في العالم، خاصة أن البعض يقر بأن الفقر هو أكبر ملوث للبيئة[5]، و قد تبنى المؤتمر عدة مبادئ منها:[6]

- أهمية البعد الاجتماعي والإنصاف في الحلول المقترحة بما أن الهدف من التنمية أخلاقي واجتماعي.
- أن التدخل الأنثروبولوجي في عمل كوكبنا والمحيط الحيوي قد اتخذ مسارا خطرا يحمل نتائج لا يمكن تحملها .
- الكفاءة الاقتصادية، ووجب تحسين وضع الاقتصاد وقياس فعاليته من حيث المعايير الاجتماعية الكلية .
- يجب أن تكون الحلول المقترحة مقبولة ثقافيا، و اقتراح التغيير في الاستمرارية الثقافية وعدم فرض نماذج خارجية.
- البعد الإقليمي وعلاقته بالبيئة، حيث تعالج المشاكل البيئية بعيدا عن الإقليمية .

---

[1] – سحر قدور الرفاعي، **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق،المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة"التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"** ،أوراق عمل المؤتمر العربي الختامي للإدارة البيئية، تونس2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية2007، ص ص 23-22.

[2] –رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، **البيئة ومشكلاتها**، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص 24.

[3] – محمد كنفوش، **الإقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، 2005، ص 25.

[4] – عيسى علي ابراهيم، فتحي عبد العزيز أبوا راضي، **جغرافية التنمية و البيئة**، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص 317.

[5] – أسامة الخولي، **البيئة وقضايا التنمية و التصنيع، دراسة حول الواقع البيئي في الوطن العربي و الدول النامية**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2002، ص 11.

[6]- Christian Brodhag et autres, **Glossaire pour le développement durable**, Association pour l information, la communication et la gouvernance pour la développement durable, Agora21, version du 20 avril 2001, Ecole nationale supérieure des mines de Saint-Etienne, France, 2001,P 18.

ومما تضمنه هذا المؤتمر ما يؤكد على أن البيئة والتنمية يُشكلان معا واجبا ومسؤولية دولية، وواحدة من المقومات الأساسية التي يقوم عليها العمل الدولي[1].

و في سنة 1980 استعمل لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة بهذا الشكل في تقرير نشر حول الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة من الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة وهي منظمة عالمية أنشئت 1948 و مقرها سويسرا، ووضع تعريف محدّد للتنمية المستدامة للمرة الأولى في تقرير أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة1987 الذي يحمل عنوان "**مستقبلنا المشترك**".

قامت **قروهارلم بريتلاند** رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية*- تأسست اللجنة سنة 1983 و يعمل أعضائها بصفة شخصية ولا يمثلون بلدانهم- وهي رئيسة وزراء النرويج بإصدار كتاب بعنوان " **مستقبلنا المشترك**" الذي أوجد أكبر سند لمفهوم التنمية المستدامة.

هذا الكتاب هو الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية و إنسانية بقدر ما هي قضية تنموية و بيئية، و هي قضية مصيرية و مستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الأفراد و المؤسسات والحكومات[2].

يلفت التقرير عناية العلماء إلى التراجع عن الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والتوجه إلى بعض المشاكل العاجلة والمعقدة والتي تتعلق أساسا بزيادة حرارة الأرض والخطر الذي يهدد طبقة الأوزون وظاهرة التصحر التي تلتهم الكثير من الأراضي الزراعية، هذه المشاكل التي كانت تبدو من اهتمامات الدول المتقدمة فقط، ولكنها صارت تهم الدول النامية كذلك لما سوف تعانيه جراء هذه المخاطر[3].

---

[1] -إبراهيم محمد العناقي، **البيئة و الأبعاد القانونية والدولية**، العدد110، اكتوبر 1992، ص 120.

* **للإشارة فقد كان السيد: محمد سحنون السفير الجزائري السابق أحد أعضاء هذه اللجنة، وكان نائب رئيسة الجنة هو السيد منصور خالد رئيس الوزراء السوداني السابق.**

[2]- سحر قدور الرفاعي، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

[3] - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، الكويت، 1989، ص ص 15-16.

في جوان 1992 عقد مؤتمر التنمية والبيئة في مدينة **ريو ديجانيرو** بالبرازيل ، الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة و التنمية تحت إشراف الأمم المحتدة حضر هذا المؤتمر 179 دولة، و عرّف هذا المؤتمر باسم "**قمة الأرض**" وهذه التسمية تدل على أهميته العالمية[1].

أنشئت خلال هذا المؤتمر **لجنة التنمية المستدامة** لرصد تنفيذ اتفاقات قمة الأرض والإبلاغ عنها، واتفق على أن تجري الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة استثنائية في عام 1997 لاستعراض خمس سنوات للتقدم المحرز في مؤتمر قمة الأرض واستعرضت هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة مدى نجاح البلدان والمنظمات الدولية وقطاعات المجتمع المدني في التصدي لتحدي قمة الأرض.

خرج هذا المؤتمر بمجموعة نتائج مهمة، حيث تم وضع معاهدات للحد من التغير المناخي والحفاظ على التنوع البيولوجي، وكذلك تم الإعلان عن ميلاد ما سمي"بميثاق الأرض" الذي يحدد المبادئ التي يجب على شعوب العالم الالتزام بها في العلاقات فيما بينها من جهة، ومع البيئية العالمية من جهة أخرى، كما تم صياغة ما يعرف بجدول أعمال القرن "**الأجندة 21**"، كما تم إعداد ميثاق حول التغير المناخي وسمي"**بمعاهدة المناخ**".

تناول هذا المؤتمر التنمية المستدامة بصورة واضحة من خلال بعض المبادئ التي خرج بها من خلال التأكيد على أنه وجب القيام بالتنمية التي تتحقق على نحو متساو بين الأجيال الحالية والمستقبلية، كما أنه أشار إلى أن حماية البيئة جزء لا يتجزأ، ولا يمكن عزلها عند القيام بالعمل التنموي.[2]

و تمثلت النتائج الفورية المترتبة على مؤتمر قمة الأرض في بعض ثلاث اتفاقيات رئيسية و معاهدتين متعددتي الاطراف[3]:

1-الاتفاقيات الرئيسية:

احتوت قمة الأرض على ثلاثة اتفاقيات رئيسية تمثلت في:

[1] - Tracey strange et Anne baley, **le développement durable**. OCED. France.2008.P 31.

[2]-خبابة عبد الله و بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية**، المؤسسة الجامعية، 2009، الجزائر، ص 323.

[3] - شكراني الحسن، **من مؤتمر ستوكهولم 1987 الى ريو +20 لعام 2012، مدخل الى تقييم السياسات البيئية العامة**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 63 و64 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص125.

1-1- جدول اعمال القرن 21

تعتبر أجندة القرن الـ 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنته 182 دولة، والخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 وخلال القرن 21، و هي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا و التزاما سياسيا.

وتتضمن حوافز و تدابير محدّدة لتضييق الثغرة بين الأمم الغنية و الأمم الفقيرة، و دفع عجلة اقتصاديات الدول النامية، و القضاء على مشكلة الفقر و تخفيض استخدام الموارد الطبيعية للأرض و ضبط معدلات الزيادة السكانية التي تهدد تنمية الموارد و البيئة معا[1].

1-2- إعلان ريو: حول البيئة و التنمية الذي يحتوي مجموعة مبادئ محدّدة لحقوق وواجبات الدول في هذا المجال، وقد وضع 27 مبدأ يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- أن الإنسان هو أولى اهتمامات التنمية المستدامة، مع الاخذ بالاعتبار حق الأجيال الحالية والقادمة.
- عدم تأجيل مواجهة النتائج الخطيرة الناجمة عن التلويث البيئي ، وأن حماية البيئة جزء لا يتجزء من عملية التنمية، والقضاء على أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة.
- اشراك الجمهور في القرارات والتشيريعات الفعالة، والعمل بمبدئ الملوث اكثر يدفع اكثر
- تأكيد سيادة الدول على استغلال مواردها دون التسبب في ضرر بيئي للدول الأخرى، وأن تتعاون وفق مبدئ حسن النية، وتحمل الدول المتقدمة مسؤوليتها في تحقيق التنمية المستدامة.
- مشاركة المرأة والشباب والجمعيات المحلية في عملية التنمية المستدامة.
- التأكيد على محاربة الفقر و التقليل من المجموعات الهشة.
- السلام والتنمية وحماية البيئة ثلاث أمور مترابطة لا يمكن فصلها ويجب احترام القواعد البيئية حتى في حالة الحرب.

[1]-بوراس عصام، **المياه والتنمية المستدامة-مع دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عنابة، 2009، ص 49.

[2] -**تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية**، المجلد الأول، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك 1993، ص ص 3-8.

1-3- مبادئ الغابات: وهي مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها الإدارة المستدامة للغابات، عن طريق إقامة المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، والاقرار بتنظيم إدارة الغابات التي تقدم على أساس محلي ومجتمعي

2- المعاهدات متعددة الأطراف:

2-1- اتفاقية التغير المناخي:

تقر الاتفاقية أن التغيرات المناخية[1] الحاصلة لا يمكن تجاهلها وبأنه وجب مواجهة هذه التهديدات بسرعة قبل أن تتفاقم ، وأقرت الاتفاقية بتحمل الدول المتقدمة المسؤولية في التمويل و البحث العلمي حول الظاهرة .

2-2- اتفاقية التنوع البيولوجي:

تهدف الاتفاقية إلى حماية التنوع البيولوجي و تنظيمه و وضع أسس مرتبطة باستعمال الموارد البيولوجية كالصيد، ومهدت هذه الاتفاقية إلى مسار عمل في مجال حماية التنوع البيولوجي على كوكب الأرض.

سنة 1997 عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة استثنائية حول تقييم التقدم المحرز في تطبيق "الأجندة 21" عرفت بقمة الأرض +5 فأبرزت الدول الأعضاء اختلافها حول كيفيات تمويل التنمية المستدامة على الصعيد الدولي، إلا أنها أكدت على أن وضع "الأجندة 21" حيّز التنفيذ يشكل أولوية أكثر من أي وقت.

إن الوثيقة النهائية للدورة أعطيت توصيات حول عدد من الإجراءات لهذا الغرض أهمها المصادقة على الأهداف الرامية إلى التقليص من إطلاق الغازات الحابسة للحرارة التي تؤدي إلى التغيير المناخي، العمل أكثر وبكل جد على النمو نحو أنماط مستدامة للإنتاج، والتوزيع، واستخدام الطاقة، و التركيز على القضاء على الفقر، هو شرط مسبق لكل تنمية مستدامة[2].

من بين توصيات هذه الدورة العمل على تحسين سبل العيش المستدامة، وفرص انشاء المشاريع والمواد الإنتاجية، م بذل جهود خاصة لتوسيع قاعدة الرأسمال البشري والاجتماعي للمجتمعات من أجل الوصول الى

[1]-خبابة عبد الله و بوقرة رابح، **مرجع سبق ذكره**، الجزائر، ص 197.

[2]- لجنة التنمية المستدامة، **إعلان ريو بشأن البيئة و التنمية-التطبيق والتنفيذ- e/cn.17/1997/8**، افريل1997.

فقراء الريف والقطاع غير السمي في المدن. وتعزيز الدور الذي تؤديه الاعمال التجارية في تشكيل أنماط استهلاكية أكثر استدامة، وتنفيذ نظام تجاري متعدد الأطراف ومنفتح وتقائم على قواعد الانصاف والشفافية.[1]

في ديسمبر 1997 إقرار"**بروتوكول كيوتو**" باليابان شارك فيها أكثر من 10.000 مشارك، هدف إلى الحد من انبعاث الغازات الملوثة للبيئة والمسببة للاحتباس الحراري، ويعتبر عقد هذه الندوة منعطفا هاما فيما يخص الحماية الدولية للبيئة بصفة خاصة والالتزام بمبادئ الاستدامة بصفة عامة وتضمنت هذه الاتفاقية لأول مرة في تاريخ المؤتمرات المبلورة لمفهوم التنمية المستدامة أهدافا صارمة للحد من نشر الغازات الدفيئة، حيث دعى إلى تثبيت تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون كحد أعلى بـ 550 جزء من المليون أو أقل، وأن تتكفل الدول الصناعية منفردة أو مجتمعة بتخفيض مجموع انبعاثات الغازات الدفيئة خلال الفترة 2008-2012 بنسبة5.2 %عن مستويات سنة 1990، وأكد البروتوكول كذلك على ضرورة حماية الدول النامية التي تتعرض اقتصادياتها للآثار الضارة من تطبيق هذه الاتفاقية[2]. ويمثل الشكل الموالي أهم المحطات التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة

الشكل رقم (1-1): تطور مبادئ ومفاهيم التنمية المستدامة

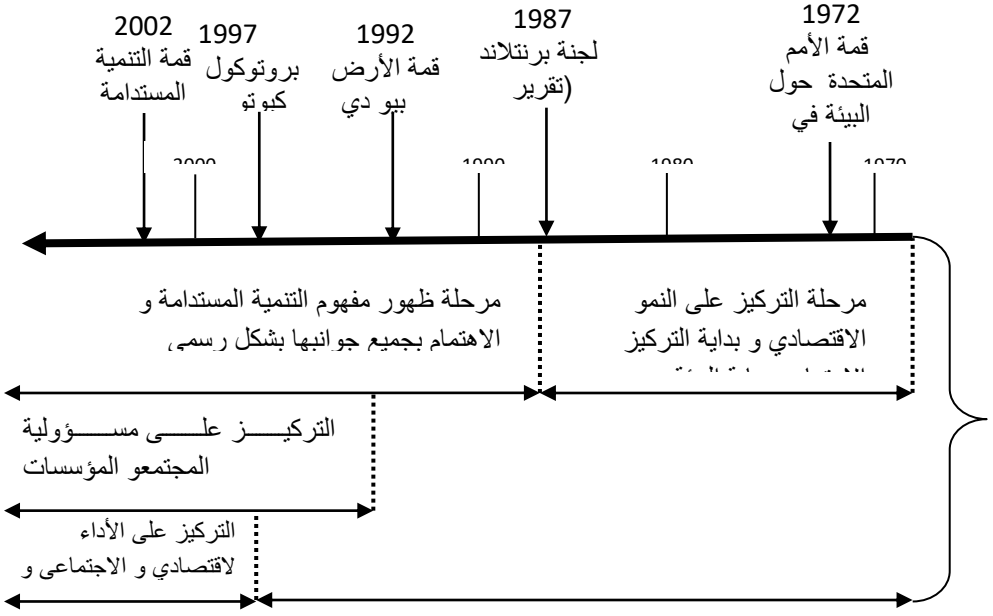

Source: Alain Jounot, 100 questions pour comprendre et agir le développement durable, Afnor, France,2004,P16

[1]- الجمعية العامة للأمم المتحدة، **برنامج مواصلة تنفيد أجندة القرن 21**، سبتمبر 1997.

[2]-خبابة عبد الله، **التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008، ص 75.

نلاحظ من خلال الشكل السابق، أن الاهتمام بالجوانب البيئة بدأ قبل تقرير لجنة برنتلاند، لكنه لم يكن اهتماما كافيا، ومثل صدور التقرير البداية الفعلية لعلاقة الجوانب البيئية بالعملية التنموية

ثانيا: مؤتمر الألفية للأمم المتحدة

عقدت قمة الألفية في نيويورك في الفترة 6 الى8 سبتمبر 2000 حضرها 147 رئس دولة من الدول الأعضاء انبثق عن القمة أهداف التنمية للألفية تعهدت فيه الدول بتحمل المسؤولية الجماعية في الحفاظ على الكرامة الإنسانية و المساواة، كما تعهدوا بتحقيق بعض الأهداف وفق مدة زمنية محددة[1]، وأصبحت أهداف الألفية هي الأهداف الرئيسية لدول العالم في القرن الحالي و هي:

- **الهدف الأول**:استئصال الجوع والفقر الشديدين، و خفض نسبة الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم ونسبة سوء التغذية إلى النصف؛
- **الهدف الثاني**: تحقيق شمولية التعليم الابتدائي، و ضمان تمكن الأطفال من إكمال التعليم الابتدائي؛
- **الهدف الثالث**: تعزيز المساواة الجنسية، وتمكين النساء من حياتهن، إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي في فترة لا تتعدى سنة 2015؛
- **الهدف الرابع**: تخفيض نسبة وفيات الطفولة خاصة الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين.
- **الهدف الخامس**: تحسين صحة الأمومة، وخفيض معدل الوفيات عند الحمل والرضاعة بمقدار ثلاثة أرباع.
- **الهدف السادس**: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والعمل على وقف انتشاره، ومكافحة الملاريا وأمراض أخرى.
- **الهدف السابع**: ضمان الاستقرار البيئي، خفض نسبة المحرومين من فرصة مستديمة للحصول على مياه الصالحة للشرب والصرف الصحي الآمن.

[1]- باتر محمد علي وردم، **مرجع سبق ذكره**، ص 155.

- **الهدف الثامن:** تنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التنمية المستدامة، و تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية، وإصلاح أنظمة المعونات والتجارة مع معاملة خاصة للدول الفقيرة[1].

في سنة 2002 انعقدت **قمة جوهانسبورغ**، أطلق عليها[2] "ريو +10"، حضرها أكثر من 100 رئيس دولة، حيث ركزت القمة على ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وقد خرج المؤتمر بخطة عمل طويل من أبرز بنودها[3]:

- الإقرار بضعف التقدم المحرز منذ مؤتمر ريو سنة1992.
- إعادة التأكيد على المقررات السابقة الخاصة بتمويل التنمية ومحاربة الفقر، ووضع ساسات للإنتاج والاستهلاك وتخفيض مستويات التلويث والتبديد.
- دعم العمالة المدرة للدخل مع الالتزام بمعايير المنظمة العالمية للعمل.
- دعم الأهداف الإنمائية للالفية بخفض نسبة الأشخاص غير القادرين للوصول للمياه الصالحة للشرب الى النصف.
- إطلاق الاتحاد الأوروبي مبادرة المياه من أجل الحياة.
- مكافحة التصحر ومحاربة الجفاف والفيضانات.
- زيادة الكافائة البيئية بتقديم الدعم المالي من كافة المصادر، قصد بناء القدرات واكتساب التكنولوجيا.

بالإضافة الى ماسبق من المحطات الهامة في مسار التنمية المستدامة عقد مؤتمرات أخرى قمة الأمم المتحدة للتغير المناخي سنة 2009 التي ناقشت موضوع الاتباس الحراري، بالإضافة الى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سنة 2012 في ريو " ريو +20» تحت شعار **المستقبل الذي نصبو اليه** الذي جاء للتأكيد على مواصلة تعميم التنمية المستدامة عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وإقامة عالم

[1]- هيئة الأمم المتحدة: **تقرير التنمية البشرية لسنة 2005**، ص 15.

[2]- أنظر Robert Barbault et outres, **Johannesburg Sommet Mondial du Développement Durable 2002, Quels enjeux? Quelle contribution des scientifiques?**, Ministère des Affaires étrangères, France, Juillet 2002.

[3]- هيئة الأمم المتحدة، **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**، جوهانسبورغ 2002.

عادل ومنصف يتسع للجميع، والتأكيد على أهمية حقوق الانسان والحكم الراشد في التنمية المستدامة. بالإضافة الى التأكيد على مواصلة العمل وفق مبادئ ريو وجدول اعمال القرن 21. وقد أكد على العمل من اجل[1]:

- أهمية الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر
- تجديد الالتزام السياسي بالاتفاقيات السابقة بخصوص البيئة والتنمية.
- بناء رؤية مستقبلة للقضايا ذات الاهتمام العاملي.
- بناء اطار مؤسسي للتنمية المستدامة.

ثالثا: اتفاق باريس بشأن تغير المناخ:

من بين الاتفاقات الدولية المهمة في مجال المحافظة على البيئة والحد من التغير المناخي وارتفاع درجة حرارة الأرض "اتفاق باريس"[2]، وهو الاتفاق الذي عقد في باريس في أفريل 2016 صادق عليه 171 بلدا.

يقرّ الاتفاق بأن مسؤولية التصدي لتحدي تغيّر المناخ هي مسؤولية مشتركة بين الدول ولكنها تتفاوت بحسب قدرات كل دولة واختلاف السياق الوطني لكل واحدة منها، ويراعي الاتفاق بوجه خاص مستوى التنمية والاحتياجات الخاصة للبلدان الأضعف. فبالإضافة إلى الالتزامات المالية للبلدان الصناعية، يتعيّن على هذه البلدان تيسير نقل التكنولوجيا، وعموما التكيّف مع الاقتصاد المنزوع الكربون. ومن بين بنود هذا الاتفاق الالتزام بعدم ارتفاع المتوسط في درجة حرارة الأرض 1.5 درجة فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية لكي يتسنى تحقيق التوازن بين الانبعاثات والتعويض عنها في النصف الثاني من القرن. كما التزمت الدول بزيادة جهودها فيما يخص التخفيف وخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وجعل التدفقات المالية متماشية مع مسار يؤدي الى خفض انبعاثات الغازت الدفينة كذلك اتفق على أن تقدم البلدان المتقدمة الأطراف في الاتفاقية مساعدات مالية للبلدان النامية الأطراف بالإضافة الى الدعم على تطوير التكنولوجيا والابتكار.

[1]– أنظر: هيئة الأمم المتحة، **تقرير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو دي جانيرو البرازيل 2012**، نيويورك 2012.

[2]– هيئة الأمم المتحدة، **اتفاق باريس**، من الموقع
https://unfccc.int/files/meetings/paris_nov_2015/application/pdf/paris_agreement_arabic_.pdf
تاريخ الدخول ماي 2016.

وينصّ الاتفاق على أن تراجع جميع البلدان التزاماتها كل خمس سنوات بغية خفض انبعاثات غازات الدفيئة التي تتسبب بها. ويجب أن تسجّل كل مساهمة من المساهمات المحدّدة وطنيا تقدما مقارنة بالمساهمة السابقة.

ويقرّ الاتفاق بإمكانيات الجهات الفاعلة غير الحكومية كالمنشآت والبلديات والجمعيات، وتتجلى مشاركتها في المبادرات المتنوعة التي تقوم بها في سياق برنامج العمل الذي يُعدّ ركنًا من أركان اتفاق باريس بشأن المناخ. وتتيح التزامات الجهات الفاعلة غير الحكومية تجسيد النقلة النوعية التي يسعى اتفاق باريس بشأن المناخ إلى تحقيقها والتي تتمثّل في الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون. وهذه الأنشطة الطوعية التي تنظّمها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لا تحلّ محل أنشطة الدول الأطراف، بل إنها تُسهم في تسريع وتيرتها وترسيخها. ويضمّ برنامج العمل حاليًا أكثر من 70 مبادرة من شأنها أن تحشد جهود زهاء 10000 جهة فاعلة في 180 بلدًا. أما في مجال الشفافية، ينشئ الاتفاق نظاما لمتابعة تنفيذ الالتزامات الوطنية، يتسم بقدر من المرونة فيما يخص البلدان النامية، من أجل متابعة تنفيذ الجهود التي تبذلها الأطراف. ويمثل الجدول التالي تطور وحتوى مفهوم التنمية

جدول رقم(1-2): تطور مفهوم التنمية و محتواها

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة	المحتوى	المبدأ
الأولى	النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية الى غاية الستينات من القرن العشرين	الاهمام الكبير بالجانب الاقتصادي ممثلا في نمو نصيب الفرد من الناتج	الإنسان هدف التنمية
الثانية	التنمية الاقتصادية	منتصف الستينات ومنتصف السبعينات من القرن العشرين	التركيز على الجانب الاقتصادي بجميع مكوناته، مع بداية الاهتمام بالجوانب الاجتماعية	الانسان هو هدف ووسيلة التنمية
الثالثة	التنمية الشاملة	منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات من القرن العشرين	التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية كأطراف رئيسية في عملية التنمية، مع بداية الأخذ في الحسبان الجوانب البيئية	الانسان هو هدف ووسيلة التنمية الانسان صانع التنمية
الرابعة	التنمية المستدامة	منتصف الثمانينات من القرن العشرين الى غاية وقتنا الحاضر	دمج الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كعوامل رئيسية في عملية التنمية	الانسان هو هدف ووسيلة التنمية الانسان صانع التنمية التنمية من أجل الطبيعة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق و

- عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2010، ط1، ص 34.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن جميع المفاهيم التنموية كانت ترتكز على الجانب الاقتصادي كأهم عنصر في التنمية، تم بداية التدرج في دمج المكونات الأخرى لموضوع التنمية بداية بالعوامل الاجتماعية تم البيئية، لتكتمل جميع الابعاد التي بنيت عليها التنمية المستدامة.

المطلب الرابع: مفهوم التنمية المستدامة

هناك الكثير من التعريفات التي وضعت للتنمية المستدامة، حيت نجد أن كل تعريف يعني بجانب أو بهدف معين وحسب توجهات واضع التعريف، فقد قسمت بعض التقارير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات: اقتصادية، و بيئية، و اجتماعية، و تكنولوجية. وهناك عدة مفاهيم للتنمية المستدامة نذكر منها[1]:

أولا: تعريف التنمية المستدامة

1- **المفهوم الاقتصادي**: تعني التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية خفض الاستهلاك خاصة ما يتعلق بالطاقة، مع تغيير نمط الاستهلاك من خلال التوجه إلى الطاقة البديلة وتنمية الموارد المتاحة، كذلك توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحدّ من الفقر[2]. فهي تعني ان تتحول اقتصادات الدول من النامية من الاعتماد على الصناعات الاستخراجية لموارد ناضبة الى الاعتماد على موارد متجددة. مع الاستعمال العقلاني لهذه الموارد والاستفادة منها محليا من اجل رفع مستوى المعيشي للسكان. كما تعني للدول المتقدمة التحول الى استخدام طاقات متجددة بشكل عادل يحمي حقوق الدول النامية.

2- **المفهوم الاجتماعي**: تعني التنمية المستدامة من الناحية الاجتماعية العمل على استقرار النمو السكاني وتحسين حياة الأفراد برفع مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والحد من الهجرة نحو المدن وتعزيز دور المرأة. ووفق هذا التعريف فانه على الدول النامية جعل النمو الاقتصادي يتوافق مع النمو السكاني، وأن يكون الانسان عاملا مساعدا للتنمية وليس عائقا امامها.

---

[1]- حمادي نبيل، عبادي فاطمة الزهراء، **مقومات تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، الملتقى الدولي: أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة**، منشورات مخبر السياسات و الاسنراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة 2010، ص 678.

[2] -بوعشة مبارك، **التنمية المستدامة–مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008، ص 3.

3- **المفهوم البيئي**: على الصعيد البيئي فهي الحفاظ على البيئة واستخدام الموارد الطبيعية بشكل أمثل، والتحول الى استخدام أساليب صديقة للبيئة.

4- **المفهوم التكنولوجي**: وفق هذا التوجه فان التنمية المستدامة تعني التحول الى استخدام أساليب إنتاجية صديقة للبيئة، وتسخير التكنولوجيا لحماية البيئة.

فقد وضع الاتحاد الدولي لحماية البيئة الطبيعية في اجتماع للمكتب الإقليمي لغرب أسيا /الشرق الأوسط تعريفا للتنمية المستدامة على أنها تزويد الأجيال القادمة بحجم من الفرص بقدر يماثل أو أكثر مما تم تزويد الأجيال الحالية به[1].

كما عرفت منظمة الأغذية والزراعة التنمية المستدامة بأنها أداة لحماية الموارد الطبيعية والتوجه نحو إرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، كما تهدف إلى حماية الغطاء النباتي من الزوال وصيانته.

تعرف أيضا التنمية المستدامة على انها سياسة واستراتيجية لضمان استمرارية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مرور الوقت، مع احترام البيئة، ودون المساس بالموارد الطبيعية اللازمة للنشاط البشري، وهو يدمج الاهتمامات الإنمائية لجميع المجتمعات في مختلف مناطق العالم، ويراعي العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة المحلية والإقليمية والعالمية، وحماية التراث العالمي، التضامن مع أجيال المستقبل[2].

رغم تعدد التعريفات إلا أن أهم تعريف للتنمية المستدامة هو الذي وضعته لجنة البيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة والمعروفة بلجنة برينتلاند:

يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة التنمية المستدامة بأنها: " **التنمية التي تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها**"[3].

[1] – الاتحاد الدولي لحماية البيئة الطبيعية، المكتب الإقليمي لغرب آسيا/الشرق الأوسط، **تقرير حول مستقبل الاستدامة في العلم العربي**، مكتبة الإسكندرية، 2008،ص 16.

[2] - Christian Brodhag, op cit,,P 17.

[3] - Marie-Claude SMOUTS, **Le développement durable. Cursus.2é edition.paris**.2008. P 13.

إن تعريف التنمية المستدامة يتمحور حول نقطتين رئيسيتين هما العمل على استدامة الموارد باستخدام الأجيال الحالية لها بشكل عادل يأخذ في الحسبان حق الاجيال القادمة، وذلك عن طريق صيانة هذه الموارد وتعزيزها[1].

إن هذا التطور في الفكر التنموي هدفه تحسين نمط المعيشة مع الحفاظ على هذا التحسين، من خلال التأكيد على سلامة وقدرة النظام البيئي على الاستمرار بناء على أن الموارد الطبيعية هي أساس أي نشاط اقتصادي سواء كان صناعي أو زراعي.

فالعملية التنموية التي تستغل الموارد الطبيعية بشكل غير عادل تحقق فوائد آنية، لكن عواقبها ستكون وخيمة على الأجيال القادمة، فالإنسان يجب أن يكون في حالة توازن مع الطبيعة، أي أن استمرار الإنسان مرتبط باستمرار الطبيعة ويكون ذلك عن طريق عدم إجهاد الإنسان للطبيعة، ومن هنا تبرز فكرة التربية البيئية التي تعلم الإنسان استخدام التقنيات الحديثة لزيادة الإنتاج وتجنب المخاطر البيئية.[2]

أي أن التنمية لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية، ولا تؤدي إلى دمار الموارد الطبيعية واستنزافها، و تطور الموارد البشرية، و تحدث تحولات في القاعدة الصناعية و الثقافية السائدة. حيث أنها تنقل المجتمع إلى عصر الصناعة التي تستخدم الطاقة النظيفة التي تقلل من انبعاث الغازات الملوثة للبيئة والغازات الدفيئة، فقد كان ارتفاع درجة حرارة الأرض مرتبط ارتباطا وثيقا بزيادة استخدام الوقود الأحفوري خاصة النفط.[3]

وقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة اطارا عاما لمفهوم التنمية المستدامة على أساس التأثير بين عنصري البشر والبيئة، حيث يؤثر نظام البشر على البيئة من خلال مجموعة من الاعمال مثل التلويث والاستنزام، في المقابل يحصل على تنبية واستجابة من النظام البيئي، وهو مفهوم أعد في الأصل لقطاع صيد الأسماك[4].

---

[1]– عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، ، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008،ص 39.

[2]– العربي عطية، **التنمية وتلوث البيئة بالمدينة الجزائرية – مدينة بسكرة نموذجا**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، مارس2010، العدد18، ص 95.

[3]– أسامة الخولي، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

[4] – المنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **مؤشرات التنمية المستدامة لمصايد الأسماك البحرية الطبيعية**. موجود على الموقع: http://www.fao.org/tempref/docrep/fao/004/x3307a/x3307a10.pdf تاريخ الدخول جوان 2016.

والتنمية المستدامة، في ضوء الدراسة السابقة، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي و الاقتصادي، و الاجتماعي و تساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا.

ثانيا: مميزات التنمية المستدامة

من خلال جملة التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج بعض المميزات التي تتمتع بها التنمية المستدامة عن باقي المفاهيم التنموية:

- مفهوم الاستدامة يعني التركيز على عامل الوقت في التنمية، أي جعل هدف التنمية من أجل الحاضر والمستقبل.
- العدالة بين الأجيال عن طريق مراعات حقوق الأجيال القادمة في التمتع بموارد الطبيعة وعدم استاثار الأجيال الحاليه بها.
- التكامل بين الأهداف البيئية والاقتصادية في التنمية وعدم تغيب أي هدف عن الآخرن وعدم فصل أي منها.

ثالثا: نظريات التنمية المستدامة:

تناول الكثير من الكتاب نظريات التنمية المستدامة، بناءا على ابعاد ركائز أساسية، فقد بنيت الكثير من النظريات على الاستدامة الاقتصادية بإعتبار الهدف الاقتصادي هو أساس العملية التنموية، بينا ركز البعض على أهمية الهدف البيئي في التنمية لأن مفهوم التنمية المستدامة جاء لإدراج هدف الحفاظ على البيئة والحد من الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية في العملية التنموية، أما البعض البخر فقد أعطي لمفهوم التنمية المستدامة شكلا اجتماعيا على اعتبار أن الانسان هو جوهر العملية التنموية.وفيما يلي أهم نظرية للتنمية المستدامة:

1: نظرية الصيغة الضعيفة للاستدامة:

تبنى هذه النظرية على أن رأس المال البشري يمكن أن يحل محل رأس المال الطبيعي، وأن الخدمات التي تقدمها الأنظمة البيئية يمكن أن تحل محلها خدمات مصنوعة من طرف البشر، من أجل الاستدامة في الاستهلاك الفردي يجب أن يعاد أستثمار المنفعة التي يحصل عليها الانسان في رأس مال مصنوع يحل محل راس المال الطبيعي وفق قاعدة المنفعة–التكاليف، وأن يكون ماينتجه الانسان أكبر مما يستهلكه من رأس المال الطبيعي.

يرى سولو Solow أن شرط النمو الاقتصادي المستدام في ضروف تكون فيها الموارد محدودة هو أن يسمح للأجيال المستقبلية أن تحصل نفس القدر من الموارد التي تحصل عليها الأجيال السابقة له، وأن كل الأجيال تحصل على نفس الفرص لاستغلال الموارد الطبيعية، وأن مايجعل هذا ممكنا هو مايصنعة الانسان للتقليل من استخدام الموارد المتاحة. ويري ريبتو Repetto أن جوهر فكرة الاستدامة هو انه في عالم يتميز بالتزايد المستمر للسكان، لا يمكن ان يكون الاستهلاك الفردي مستداما ما لم يكن هناك إحلال كبير بين الموارد الطبيعية وما يصنعه الانسان.

وحسب داسجوبتا وهيل Dasgupta and heal فإن إحلال رأس المال الطبيعي برأس مال مصنوع من طرف الانسان يؤدي الى أن النمو السكاني وندرة الموارد لن تكون عائقا في وجه عملية التنمية، أي انه إذا تمكن الانسان من استبدال استعماله للموارد الطبيعية ناضبة أو تتميز بالندرة بموارد بشرية وسلع مصنعة ومواد معاد تدوريها والزيادة في الكفائة الاستخدامية للموادة كاتحول من استخدام الطاقة التقليدية الى الطاقة النووية، فإنه يقلل من استخدام الموارد الطبيعية المتاحة بالقدر الذي يقلل من ندرتها[1].

2: نظرية الصيغة القوية للاستدامة

تبى هذه النظرية على عدم إمكانية أن تكون رأس المال المصنع من طرف الانسان بديلا لرأس المال الطبيعي، أي لا يمكن مبادلة عنصر طبيعي بعنصر مصنع بنفس الكفائة وذلك للمبررات التالية[2]:

1- **عدم اليقين:** فلا يمكن التنبؤ بحجم التناقص في رأس المال الطبيعي مقارنة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، وأن رأس المال الذي يصنعه الانسان لا يمكنه تحديده بالحجم الذي يكون فيه مستداما، ومعوضا للتناقص في في رأس المال الطبيعي.

2- **عدم الانعكاس:** هنناك بعض مكونات رأس المال الطبيعي التي يقوم الإنسان بتدميرها لا يمكن أن تعوض مثل انقراض بعض الأنواع الحيوانية، وارتفاع درجة حرارة الأرض، في المقابل رأس امال المصنوع يمك تحديده. وانه يستحيل التنبئ بالأسعال المستقبلية لراس المال البشري الذي يمكن أن يعوض رأس المال الطبيعي.

[1] – محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، دار إثراي للنشر والتوزيع، عمان 2010، ط1، ص ص 361-362.

[2] – محمد صالح تركي القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 363.

3- **الحجم**: ان الاعتماد على تعويض التناقص في عناصر الطبيعة غير صحيح دائما لأن هناك بعض مكوناتها يمكن ان تؤدي الى انهيار الناظم البيئي لو تم القضاء عليها، ولا يمكن تعويضها ابدا.

إن هذه النظرية تؤكد على عدم إمكانية تعويض مكونات رأس المال الطبيعي بما يصنعه الانسان، ولو حدث ذلك سيكون الاحلال قليلا جدي وغير معوض، وأن البدائل التكنولوجية غير قادره على أن تحل محل البيئة الطبيعية، وبالتالي وجب الحفاظ على المكونات الطبيعية قدر المكان.

المبحث الثالث: أبعاد وخصائص ومؤشرات التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بعدة خصائص تميزها عن باقي مفاهيم التنمية، حيث تبنى التنمية المستدامة على مجموعة من الأبعاد الأساسية، والتي تُؤخذ في الاعتبار عند إعداد أي خطة تنموية، ولها عدة أهداف مبادئ وسوف نتناول فيما يلي هذه الأبعاد ومكوناتها الرئيسية. كما سنتناول مؤشرات قياس نتائج عملية التنمية المستدامة والتي من خلالها يمكن الحكم على مدى نجاح الدول في تنفيذ برامج التنمية. إضافة إلى أهداف ومبادئ التنمية المستدامة.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة

نستنتج من التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها لا يمكن تحقيق التنمية المستهدفة دون التركيز عليها ومعالجتها مجتمعة، إن هذه الأبعاد متكاملة لا يمكن الفصل بينها أو الاهتمام بواحد على حساب باقي الأولويات ونذكر ثلاثة حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والشكل الموالي يبين ترابط هذه الأبعاد:

الشكل رقم(1-2): تكامل وترابط أبعاد التنمية المستدامة

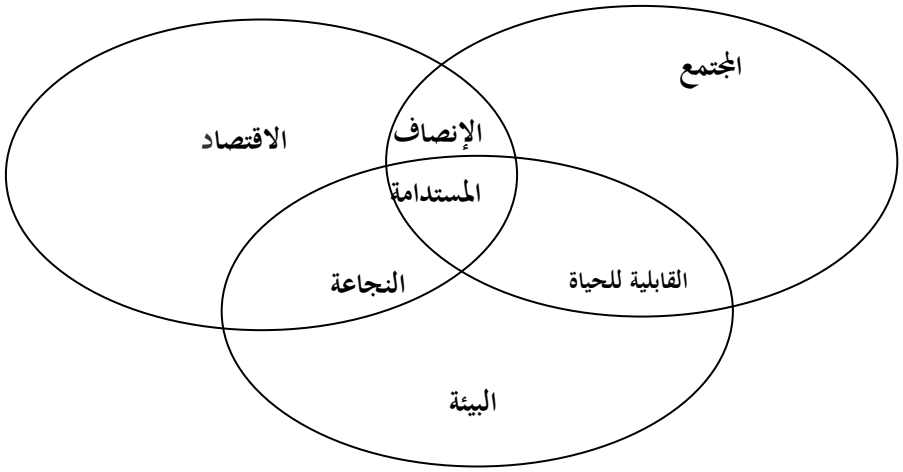

Source: louis Guay et autres, les enjeux et les défis du développement durable connaire, décider, agie, les presses de l'université Laval canada.2004.P16

من خلال الشكل توجد ثلاث أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة هي:

أولا: الأبعاد الاقتصادية

ينطوي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على تقليل الفوراق في مستوى المعيشة بين شعوب البلدان النامية والمتقدمة، حيث يتمتع الفرد في هذه الأخيرة بمستوى معيشي مرتفع، فمعدل استهلاكه المرتفع للموارد الطبيعية التي يتشكل مصدرها الأساسي الدول النامية خاصة ماتعلق بالموارد الطاقوية، مقابل انخفاظ استهلاك الافراد في البلدان النامية من موارده الطبيعية[1]، وهذا ما يقودنا الى مطالب هذه الشعوب للحد من استغلال مواردها الطبيعية لطالح الدول الكبرى، لهذا وجب على الدول المتقدمة تحمل أعباء التنمية المستدامة بشكل اكبر من الدول النامية.

كما أن استمرار الدول التي تعتمد على البترول والغاز في الاعتماد على هذ الموراد فقط لم يساعد على الزيادة في مستوى التنمية فيها، بل أنها تتميز بنمو اقتصادي اكثر بطئ مع زيادة نسب الفقر فيها[2]، لهذا وجب التحول الى اقتصاد اكثر أستدامة يقلل من الاعتماد على الموارد الطبيعية الناظمة، ويدمج العامل التكنولوجي أكثر، مع العمل على محاربة الفقر بجميع اشكالة، والحد من التفاوت في توزيع الدخل بين افراد المجتمع. وعموما يركز هذا البعد على النقاط التالية[3]:

– **النمو الاقتصادي المستدام**: المبني على موارد غير تقليدية وغير ملوثة للبيئة، وأن تكون تكاليفها الاقتصادية أكبر من تتكاليفها البيئية. كما ينطوي ذلك على الاستهلاك المستدام الذي لا يلبي متطلبات الفرد والمجتمع فقط، بل يؤخذ في الحسبان معايير الجودة البيئية والاجتماعية للمنتجات، والذي يدعم المنتجات البديلة المستحدثة التي تؤدي الى التقليل من استهلاك المواد الطبيعية[4].

[1]– بوراس عصامن **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

[2] – صالح عمر فلاحي، **التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 2014/3، ص 10.

[3] – عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[4] Farid baddache, **Le développement durable tous simplement**, edition eyrolles, Paris 2008, P 141.

– **كفائة راس المال:** وهذا بالتحول من الاعتماد على راس المال الطبيعي الى الاعتماد على راس المال البشري والتكنولوجي.

– **إشباع الحاجات الرئيسية: فكلما** تمكن الفرد من الحصول على مايريدة من غداء ودواء وتعليم كان ذلك مساعدا للتنمية أكثر، فسوء التغذية والجهل والمررض تكون دائما عوائق في وجه عملية التنمية.

– **العدالة الاقتصادية: وتنطوي** على تحقيق العدالة توزيع الدخل داخل البلد والمساوات في الفرص المتاحة للافراد، كما ينطوي على العدالة في العلاقات الاقتصادية بين الدول.

– **أهمية التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة:** تعني التنمية المستدامة للدول الفقيرة استخدام مواردها المحلية بدل منحها للدول الصناعية وهذا ما يزيد من الفائض الاقتصادي لها، وبالتالي تحسين ظروف الحياة بالتقليل من الفقر[1]. كما توجه نمط حياة الأفراد إلى طريقة أفضل، حيث أنهم يميلون إلى زيادة عدد الأطفال في محاولة لزيادة القوة العاملة للأسرة ولتوفير الأمن لشيخوختهم[2]، فالتنمية المستدامة تعمل على الحد من التزايد السكاني و بالتالي الحفاظ على الموارد الطبيعية.

– **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:** تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة[3]، لأن استهلاكها الكبير والمتزايد من الموارد الطبيعية مثل المحروقات الذي يؤدي إلى إسهامها في مشكلات التلوث العالمي بدرجة غير متناسبة مع ما تسببه الدول النامية. يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز للتنمية المستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

[1] – صالح عمر فلاحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[2] – فرانسيس مورلاييه و جوزيف كولينز، **صناعة الجوع خرافة الندرة**، ترجمة أحمد حسان، علم المعرفة، الكويت1984،ص 34.

[3] – بوعشة مبارك، **مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد**، مرجع سبق ذكره، ص 58.

ثانيا: الأبعاد الاجتماعية

إن جميع تقارير التنمية البشرية التي تصدر عن الأمم المتحدة تعتبر الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها، وأن توسيع الخيارات الأفراد لابد أن ينطلق من هذا المنطلق و هذا ما يطلق عليه الاستدامة الاجتماعية[1] ، ويتطوي هذا البعد على العلاقة بين البشر والبيئة، بهدف تحسين حياتهم والالتزام بمعايير حقوق الانسان والمساوات بين الجنسين كما يشير الى الى تشجيع الحوار بين المجتماعات والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار[2]. لذا فإن هناك مجموعة أبعاد يجب أخذها بعين الاعتبار عندما نكون بصدد الاهتمام بالإنسان الفرد والبشر مجتمعين هي على النحو التالي:

– **الحد من تزايد السكان:** يشكل التزايد المستمر والكبير لعدد السكان أعباء إضافية على عملية التنمية المستدامة، بسبب زيادة استنزاف الموارد وتلويث البيئة، و التوسع في المدن على حساب الأراضي الزراعية والغابات و هذا يشكل ضغوطا حادة على الموارد الطبيعيةوعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات[3].

– **العامل السكاني:** : يلعب السكان على سطح الأرض أهمية بالغة في عملية التنمية المستدامة خاصة مع التزايد الكبير لعدد السكان و التوسع في مساحات المدن و إنشاء مدن جديدة على حساب الأراضي الزراعية و الموارد الباطنية خاصة المياه، كما أن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن

– **تزايد دور أهمية الموارد البشرية:** مع التطور السكاني والتكنولوجي تزايدت أهمية إعداد موارد بشرية مؤهلة لقيادة عملية التنمية ومعالجة المشاكل التي توجهها. ويحدث هذا بضمان التعليم والتدريب وتطوري المؤهلات العلمية وتحسين الخدمات الصحية ومحاربة الفقر للابتعاد عن حالة الحلقة المفرغة للفقر[4].

---

[1]-Jean-Luc Dubois et François-régis Mahieu , **La dimension sociale du développement durable,** Article publié dans développement durable, Doctrines, pratique, évaluations, Editions, IRD, paris, P 6.

[2] – عبد الله خبابة، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2009، ص 324.

[3] – فرانسيس مورلاييه و جوزيف كولينز، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

[4] – هيئة الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية لسنة2009**، ص 8.

ثالثا: الأبعاد البيئية

إن إشراك العوامل البيئية في اتخاذ القرارات الاقتصادية يجعل منها طويلة الأجل تأخذ في الحسبان نصيب الأجيال القادمة من الموارد والآثار الحالية على البيئة. تؤكد أهمية الممارسات البيئية التي تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية السليمة، ومراعاة الجانب البيئية في عملية التنمية يتطلب مراعات مخلفات النشاط البشري ألا تتعدى قدرة الأرض على تحمل هذه المخلفات أو تظر بها مستقبلا[1]. فالتنمية المستدامة تستدعي الحد من الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية الناظبة لأنها ليست من حق الأجيال الحلية وحدهم، بالإضافة الى ضمان استمرارية الحياة على كوكب الأرض عن طريق التوقف عن النشاطات المدمرة للبيئة، وحماية التنوع البيولوجي على سطح الأرض، وهناك مجموعة عناصر تكون هذا البعد أهمها:

– **الطاقة:** تستدعي التنمية المستدامة التحول من استغلال الطاقة التقليدية المتمثلة في الوقود الاحفوري الملوث للبيئة الى مصادر نضيفة لا تؤثر على البليئةن وتقلل من طرح ثاني أوكسيد الكربون في الجو المتسبب الرئيسي في ارتفاع درجة حرارة الأرض، ويكمن المشكل في الغازات المنبعثة أنها تبقى حبيسة الأرض مما يؤدي إلى رفع درجة حرارتها أو ما يطاق عليه **الصوبة الزجاجية**[2].

– **الأراضي:** بالنسبة للبعد البيئي نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى تدهورها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وهذه قضية معقدة وهامة جدا في موضوع بالتنمية المستدامة، وبالتالي وجب إتباع طرق ووسائل استخدام الأراضي بشكل موافق لمبادئ بالتنمية المستدامة ، حيث تعتد الأجندة 21 على ضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي يأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم استنزافها وكذلك حماية الأراضي من التلوث والتدهور والتصحر وغيرها من أشكال التأثير على الموارد.

[1] – خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص 30.

[2]– عبيرات مقدم و بلخضر عبد القادر، **الطاقة و ثلوث البيئة و المشاكل البيئية العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.العدد7، 2007، سطيف.2007، ص 48.

– **المياه:** تعتبر المياه أهم مصر للحياة على سطح الأرض، حيث تؤثر ندرة المياه وضعف نوعيتها على الصحة البشرية وتوفير الغذء على سطح الأرض، حيث تشكل المحاصيل والماشية بالفعل 70% من جميع عمليات سحب المياه وتصل إلى 95% في بعض البلدان النامية، وسيزداد سحب المياه للري والثروة الحيوانية بزيادة النمو السكاني العالمي والتنمية الاقتصادية[1]، وتشير الاتجاهات الغذائية إلى الزيادة العالمية في استهلاك الأغذية التي تتطلب إنتاج المزيد من المياه، استخدام المياه في الزراعة أكثر كفاءة وإنتاجية ومواتية للبيئة، ويشمل ذلك إنتاج المزيد من الغذاء باستخدام كميات أقل من المياه، وبناء قدرة المجتمعات الزراعية على التكيف مع الفيضانات والجفاف، وتطبيق تكنولوجيات المياه النظيفة. بالإضافة الى تلويث المياه والمحيطات التي تقضي على التروة السمكية والتنوع البيولوجي تحت الماء.

مما تقدم نستخلص أن مفهوم التنمية المستدامة يطرح نهجا جديدا في الفكر التنموي وهو منهج يتجاوز المناهج السابقة المبني على الاعتبارات الاقتصادية، فالدول في كانت ننتج بأقصى طاقاتها دون الأخذ في الاعتبارات الاجتماعية أو البيئية، فالبعد الاقتصادي (التنمية الاقتصادية) والبعد الاجتماعي و البشري (التنمية الاجتماعية) والبعد البيئي تشكل ركائز التنمية المستدامة.

لذا يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أبعاد هي الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئية. حيث يوجد تكامل وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة والجدول الموالي يبين هذا التكامل

[1]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، من الموقع: http://www.fao.org/sustainable-development-goals/goals/ar/ تاريخ الدخول جانفي 2017.

الجدول رقم (1–3): تكامل أبعاد التنمية المستدامة

القضية	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامةالبيئية
المياه	كفاية المياه و كفاءة استخدامها في الأنشطة الصناعية و الزراعية	حق الحصول على المياه الصالحة للشرب للسكان الفقراء	ضمان حماية المجمعات المائية وصيانتها
الغذاء	تحقيق الأمن الغذائي عن طريق رفع الإنتاجية الزراعية	تحسين الإنتاجية قصد ضمان الغذاء	ضمان الاستخدام المستدام للحفاظ على الأراضي والغابات والمياه
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال تحسين الرعاية الصحية	حماية صحة البشر بفرض معايير بيئية في المدينة	ضمان حماية الموارد البيولوجية ة الأنظمة البيئية الداعمة للحياة
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة	ضمان وصول الطاقة للأغلبية الفقيرة	خفض الآثار البيئية ة التوجه نحو استخدام الطاقة النظيفة
التعليم	التدريب وتطوير المهارات في القطاعات الاقتصادية	ضمان التعليم للجميع من أجل حياة منتجة	إدخال البيئة في البرامج التعليمية ولنشر الوعي البيئي
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية و النمو وفرص العمل	دعم المشاريع الصغيرة وخلق وظائف للأغلبية الفقيرة	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية

المصدر: باتر محمد علي وردم– العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية، الأردن، 2003، ص: 194

تترابط الابعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة مع الابعاد الاجتماعية من بناء وتخطيط التنمية على أسس أقتصادية هادفة لتنمية الانسان والمجتمع، لأن التنمية غايتها الأولى الانسان، فالاهداف الاقتصادية مهما كانت جيدة لن تكون مقبولة ما لم تحقق حياة أفضل للسكان، وترفع من مستوى معيشته. كما أن التكامل بين البعد الاقتصادي والبيئي هو بناء اقتصاد يأخد في الحسبان آثار النشاط على البيئة من حيث الحد من اهدار الموارد الطبيعية، والتقليل من النتائج السلبية على البيئة والمحيط، فإذ التزمت الخطة الاقتصادية، أو النشاط الاقتصادي بمادئ البيئة كان الاقتصاد أكثر نجاعة. كذلك إذا التزم المجتمع ببيئتة ولم يشكل عليها عبئا كالتلويث الناجم عن حياة الافراد، أو الزيادة السكانية التي تشكل عبئا على الموارد الطبيعية، أو تدمير الأنضمة البيئية، استطاع الانسان الاستمرار في الحياة على الأرض بشكل مستدام.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

حتى نعرف مدى تحقيقنا للأهداف التنموية للتنمية المستدامة وجب علينا تحكيم هذه النتائج على جميع الميادين التي تعنى بها، ولهذا الغرض توضع مؤشرات معينة تساهم في قياس النتائج، ووضع السياسات، ومعالجة الإختلالات التي تؤدي إلى أهداف التنمية المستدامة وقبل أن نتناول مؤشرات التنمية المستدامة نتعرف أولا على مصطلح المؤشر في التنمية المستدامة وشروط إعداده

تعريف المؤشر:هو تعبير عن رقم مطلق أو نسبي، أو تعبير لفضي عن وضع سائد أو عن حالة معينة [1].

وهناك شروط يجب توفرها في المؤشر وهي[2]:

1- أن يكون دقيقا وقابلا للقياس، ويمكن التنبؤ به.

2- حساسا بمعنى استجابته للتغيرات في الخالة المعنية بالقياس.

3- عدم تحيز المؤشر أو تضليله.

4- السهولة النسبية لجمع البيانات واستخدامها.

5- السهولة بمعنى أن قياسه وتطبيقه في المجال العلمي يعد سهلا.

6- أن يعكس شيئا جوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأجل.

بالنسبة لمؤشرات التنمية المستدامة فقد أوصى جدول أعمال القرن21 في الفصل40 المتعلق بـ"الإعلام من أجل اتخاذ القرار"[3] بوضع مؤشرات تكون بمثابة أدوات اتخاذ القرار على جميع المستويات و رصد التقدم المحرز لصالح التنمية المستدامة. وقد ترك المؤتمر للدول والمنظمات الدولية والإقليمية الفرص لوضع مؤشرات خاصة بها التي تتوافق وخصائص الدول وأهدافها التنموية

[1]- خميس عبد الرحمان رداد.**المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة**، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني.ليبيا، 2009، ص 75.

[2]- حرفوش سهام وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 108.

[3]- لجنة الخبراء الحكومية الدولية المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا، الاجتماع السادس عشر، **وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، المغرب، 2001، ص 12.

لقد جرت العديد من المحاولات لوضع عدة مؤشرات للتنمية المستدامة من عدة جهات خاصة الهيئات الدولية التي تهتم بالتنمية المستدامة مثل هيئة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي هذه المؤشرات لا تتعلق بالجانب التنموي المادي فقط بل تتضمن مؤشرات اجتماعية وبيئية[1].

فقد أورد أحد الكتاب مؤشر سمي بـ "**مؤشر التقدم الأصيل**" الذي يقيس معدل الرفاه الاقتصادي ويأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والبيئية كالمشاكل الأسرية ومخلفات الوقود الأحفوري والآثار الناجمة عن الطاقة النووية[2].

وفي دراسة مشتركة لمجموعة من المؤسسات والمعاهد البحثية التي تهتم بالبيئة في كل من الولايات المتحدة و ألمانيا و اليابان و هولندا، اقترحت هذه الدراسة مؤشر مكمل لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي المستعمل في قياس معدل النمو الاقتصادي عن طريق حجم النشاط الاقتصادي، سمي هذا المؤشر بـ "**مؤشر المستلزمات المادية الكلية للاقتصاد**"[3]و الذي يقيس حجم النشط الاقتصادي بوحدات مادية عكس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس حجم النشاط الاقتصادي بوحدات نقدية. ويتكون المؤشر من المدخلات المادية المباشرة في النشاط الاقتصادي واستخدامات الموارد الطبيعية التي لا تدخل في الحساب الاقتصادي.

يعتبر هذا المؤشر تقريبي للضغط الذي يمارسه اقتصاد أي دولة على البيئة العالمية، كما أنه يمكن من معرفة نسبة معدل نمو النشاط الاقتصادي إلى معدل استخدامات الموارد.

كما وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤشرات لقياس التنمية المستدامة، حيث قسمت هذه المؤشرات إلى فئتين هما: [4]

- **مؤشرات المصدر**: تقيس مستويات التغير في الأصول الاقتصادية، البيئية والاجتماعية.

[1] – عبد الهادي سويفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 113.
[2] – ابراهيم العيسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 135.
[3] – عبد الهادي سويفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 116.
[4] – حرفوش سهام و آخرون **مرجع سبق ذكره**، ص 108.

- **مؤشر النتيجة:** تشمل أنماط الإنفاق ومعدلاته وتوزيع الدخل والصحة والتعليم وهي التي توضح التدابير المتخذة من قبل الدول الراغبة في عملية التنمية.

لكن اشمل تصنيف لمؤشرات التنمية المستدامة هو الذي اقترحته مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة (CNUED) الذي نشر سنة 1996 في وثيقة تعرف باسم " **الكتاب الأزرق**"[1]. هذه المؤشرات مجمعة في أربع فئات كبيرة هي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، وكل مؤشر من هذه المؤشرات مبين بطريقة منهجية مفصلة تبين التعريف، ومناهج الحساب، ومعايير اختيار المؤشر من طرف منظمة الأمم المتحدة. وقد طُلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق مع أولوياتها الوطنية، وأهدافها وغاياتها.

كما اعتمدت الجنة تقسيم المؤشرات إلى ثلاثة فئات رئيسية هي مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة وهي التي تصف الأنشطة والأنماط والعمليات التنموية، و مؤشرات الحالة وهي التي تعطي صورة للوضع الراهن، ومؤشرات الاستجابة وهي التي توضح التدابير المتخذة في عملية التنمية[2]

الجدول رقم (1-4): أمثلة لبعض مؤشرات التنمية المستدامة

طبيعة المؤشر	المؤشـــر
المؤشرات الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فرص العمل-التغير في معدل البطالة حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي مجموع المساعدات الإنمائية نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة كثافة استخدام الطاقة، نصيب الفرد من استهلاك الطاقة توليد النفايات الصناعية و الحضرية--توليد النفايات الخطرة-إعادة تدوير واستخدام النفايات المسافة التي يقطعها كل فرد حسب واسطة النقل يوميا
المؤشرات الاجتماعية	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر تفاوت الدخل-معدل البطالة النسبة المئوية للأطفال دون سن ال 15 الذين خرجوا من بيوتهم متوسط العمر المتوقع عند الولادة، الحالات الغذائية للأطفال معدل الوفيات عند الأطفال الذين يقل سنهم عن 5 سنوات

[1] - لجنة الخبراء الحكومية الدولية المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا. مرجع سابق، ص 15.

[2] – هيئة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، **تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا: تحليل النتائج**، نيويورك 2001، ص 07.

	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية لتصريف مياه المجاري التحصين ضد الأمراض المعدية بين الأطفال معدل النمو السكاني في المناطق الحضرية وغير الحضرية
المؤشرات البيئية	استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة دائما استخدام المبيدات الحشرية استخدام الأسمدة مساحات الغابات كنسبة مئوية من المساحات الإجمالية للأراضي كثافة قطع الأشجار-الأراضي المهددة بالتصحر-مجموع السكان في المناطق الساحلية حجم المياه السطحية والجوفية المستخرجة كنسبة مئوية من المياه المتوفرة انتشار الإمراض الرئيسية
المؤشرات المؤسسية	تنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة عدد أجهزة الراديو و الانترانت و خطوط الهاتف الرئيسية والهاتف النقال لكل 1000 شخص الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة إلى الكوارث السطحية

المصدر: لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، ، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008، ص ص 7-8.

المطلب الثالث:مبادئ و أهداف التنمية المستدامة

تبنى التنمية على مجموعة من المبادئ الأساسية، التي تؤخذ في التي تعتبر الإطار العام للخطط التنموية، وللتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف على جميع المستويات، وفيما يلي نذكر أهم مبادئ و أهداف التنمية المستدامة:

أولا : مبادئ التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة عملية مستمرة توفق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فالعملية التنموية تأخذ في الحسبان الآثار البيئية الناجمة عن النشاط الاقتصادي الذي هدفه تحسن حياة الإنسان وحتى يمكن

التوفيق بين هذه الاعتبارات هناك مبادئ تلتزم بها التنمية المستدامة، فقد تبنى البنك الدولي عقيدة بيئية شاملة تقوم على عدة مبادئ أساسية منها[1]:

- **المبدأ الأول تحديد الأولويات بعناية:**

يجب التوفيق بين ما هو متوفر من إمكانيات مادية و الأعباء الناتجة عن المشاريع و ذلك بإتباع طرق وأساليب قياسية تهدف إلى إرشادنا إلى القرار الصحيح

- **المبدأ الثاني العائد الاقتصادي:**

يجب توظيف الأموال الناتجة عن الدورات الاقتصادية المختلفة والنشاطات التجارية بشكل استثماري مجدي اقتصاديا وملائم بيئيا ومنصف اجتماعيا؛

- **المبدأ الثالث استخدام أدوات السوق:** بالأخذ في عين الاعتبار أن الملوث يجب أن يتحمل تبعات تلويثه للبيئة؛

- **المبدأ الرابع: العمل مع القطاع الخاص:**

يتحتم على الدول إشراك القطاع الخاص[2] لما يوفره من موارد مالية وخبرات فنية توسع القاعدة الاستثمارية، كما يجب على الحكومات تشجيع القطاع الخاص على القيام بتحسينات في أنظمتها البيئية من خلال الحصول على علامة الجودة الإيزو 14001.

المبدأ الخامس المشاركة الشعبية[3]: تلعب المشاركة الشعبية دورا هاما في عملية التنمية المستدامة ، فجميع فئات المجتمع معنية وتشارك في العمل التنموي سواء عن طريق التوعية أو ترشيد الاستهلاك ويتلخص دور المشاركة الشعبية في:

- الحد من زيادة درجة حرارة الأرض من خلال ترشيد استهلاك الطاقة.
- الإدارة البيئية من خلال الحد من تلويث البيئة.

[1] – خبابة عبد الله و بوقرة رابح، **مرجع سبق ذكره**، ص 332.

[2] – عبد الله خبابة، وبوقرة رابح، **مرجع سبق ذكره**، ص 340.

[3] – جمال علاوة وعلي صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص 132.

- الحد من انبعاث كلوروفلور الكربون chlorofluorocarbones[1] المسؤول عن تدهور طبقة الأوزون عن طريق عدم استهلاك المواد المصنعة التي تحتوى على هذه المادة.
- خفض استهلاك المشتقات البترولية من خلال استخدام وسائل النقل العامة مما يقلل من تلوث الهواء.

- **المبدأ السادس : استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:**

يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا[2] لتنفيذ خطط تنموية على اعتبار أن البيئة الإنسانية تمثل جزءا أو نظاما فرعيا من مجموع الأنظمة في الكون وان أي تغير يحدث في أي نظام فرعي يؤثر على باقي الأنظمة الفرعية، فالتنمية المستدامة تعمل على ضمان توازن الحياة على الكرة الأرضية[3].

ثانيا : أهداف التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة البشر الهدف الأسمى لها فهي تسعى إلى تلبية حاجاتهم وتنظم حياتهم عن طريق التعامل مع الموارد الطبيعية بحكمة حتى لا تستنزف أو تتدهور مما يقلل فرص الأجيال القادمة. فالخطط التنموية تقوم بدمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية في عملية صنع القرار [4]. ان أهم أهداف للتنمية المستدامة هي أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، فبناءًا على نتائج الأهداف الإنمائية للالفية، أقرت الأمم المتحدة في شهر سبتمبر 2015 خطة تنمية جديدة يبدأ العمل بها بداية من سنة 2016 سميت " **أهداف التنمية المستدامة**"[5] وهي وثيقة عمل يقوم قادة العالم على العمل على تحقيقها في بلدانهم مع عدم اجبارية الالتزام بها. وجاء في تصريح للأمين العام للأمم المتحدة في تقريره بعنوان " **الطريق الى العيش بكرامة بحلول سنة 2030**" أن هذه الأهداف تعتبر خطة طريق تستهدف تحقيق العيش بكرامة خلال السنوات الخمس عشرة التالية، هذه الأهداف تم جمعها في 17 محورا رئيسيا تمثلت في:

---

1 – عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

2 – جمال علاوة وعلي صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص 132.

3 – عثمان محمد غنيم وماجدة احمد أبو زنط، **مرجع سبق ذكره**، ص 30.

4– عمر شريف، **استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة –دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر**–مذكرة دكتوراه غير منشورة. جامعة باتنة، 2007، ص 144.

5 – هيئة الأمم المتحدة، من الموقع: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar / تاريخ الدخول 10 ديسمبر 2016 الساعة 10:00.

-الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

-الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

-الهدف الثالث: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

-الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

-الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات.

-الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتهما إدارة مستدامة.

-الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

-الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

-الهدف التاسع: إقامة بُنى أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار؛

-الهدف العاشر: الحد من التباين داخل البلدان وفيما بينها.

-الهدف الحادي عشر: جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛

-الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

-الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره (مع الإحاطة علما بالاتفاقات التي أبرمها منتدى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ).

-الهدف الرابع عشر: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

–الهدف الخامس عشر: حماية النظم الإيكولوجية البرّية وإعادتها إلى حالتها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

–الهدف السادس عشر: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

–الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

تعتبر هذه الأهداف شاملة تعلج جميع مشاكل و تطلعات المجتماعات على الكرة الأرضية، خاصة الأقل فقرا منها، ولكن تواجه هذه الأهداف مجموعة من العقبات لعل أهمها عدم التزام الكثير من الدول بتطبيقهاها، بسبب ما سيترتب عنها خااصة الأعباء المادة وزيادة التكاليف وتراجع تنافسية اقتصاديتها، وهو ما يجعل البلدان الفقيرة تتحمل العبئ الأكبر نتيجة عدم قدرتها على مواجهة الدول المتقدمة من جهة، ونتائج التغيرات الطبيعية من جهة أخرى.

إضافة الى ماسبق، فالتنمية المستدامة تهدف عموما الى تحسين وعي الناس بأهمين الجانب البيئ في حياتهم ودغعهم الى المحافظة على المحيط، وأنهم يجب أن يتحملو مسؤلياتهم في الحفاظ عليها، كما يمكنهم من المساهمة في إيجاد الحلول للمشاكل البيئية عن طريق المبادرات الفردية. كما أن التكا مل بين الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة هو أهم أهداف التنمية المستدامة فهي تهدف الى جعل هذه الأبعاد يتم تنفيذها مجتمعة بعدم تغليب أي هدف عن الآخر، حيث وجب استغلال الموارد المتاحة بطريقة عقلانية غير مستنزفة لها بما يضمن عدم التأثير على مكونات الطبيعة، وضمان حقوق الأجيال المستقبلية.

كما تهدف كذلك الى تعزيز دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني كل حسب مسؤولياته ومقدرته في الاندماج في النشاط الاقتصادي والبيئي أكبر مما هو علية، حيث يمكن ذلك من التخفيف من الضغوطات التي تتحملها الحكومات في هذا المجال، كيث يكون لهم دور كبير وفعال في تطبيق مبادي وأهداف التنمية المستدامة

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل أهم التطورات التي طرأت على مفهوم التنمية وصولا إلى التنمية المستدامة، فقد أثبتت جميع المفاهيم السابقة خاصة ما ركز على الجانب المادي فقط قصورا في إحداث تنمية تحقق رغبات المجتمع وتحفظ حقوق الأجيال القادمة.

فالتنمية التي تهدف إلى تحقيق عائد اقتصادي والذي يتمثل في زيادة الدخل لا تعتبر تنمية بقدر ما تعد نموا اقتصاديا، حيث يمكن أن لا يعود على باقي جوانب الحياة بالفائدة، وهذا يعتبر قصورا في إحداث الأثر المرغوب لعملية التنمية، فالهدف الاقتصادي يعد بعدا واحد من مجمل ما تهدف عملية التنمية إلى تحقيقه.

تهدف التنمية في الأساس إلي تحسين حياة الناس، حيث تجلى هذا المفهوم بعد التأكد من قصور مفهوم التنمية الذي يركز على زيادة دخل، ولهذا كانت هناك عدة اجتهادات في مفهوم التنمية تعنى بالجوانب غير الاقتصادية كإعادة توزيع الدخل و توفير الحريات وغيرها.

كما أنه ومما سبق لا يمكن إغفال الجوانب البيئيةا لتي أخذت تتزايد أهميتها جراء التزايد المطرد لسكان العالم، و ما يترتب عنه من استهلاك للموارد الطبيعية غير المتجددة و التي وجب صيانتها و ضمان بقائها للأجيال القادمة هذا من جهة، و التلوث الناجم عن استعمال المواد الطاقوية الملوثة للبيئة في الكثير من نواحي الحياة من جهة أخرى.

تعد البرامج التنموية التي تبنى على أسس وأفكار التنمية المستدامة الأنسب في وقتنا الحالي، ولا يتوقف ذلك على الدول النامية فقط بل أن الدول المتقدمة تعمل على تنفيذ بعض الخطط المستدامة، خاصة ما يتعلق بالجوانب البيئية وتغيرات المناخ والتحول نحو استخدام الطاقة النظيفة.

الفصل الثاني

التنويع الاقتصادي كآلية للتنمية المستدامة وسبل تحقيقه في الجزائر

تمهيد:

رغم اختلاف الأنظمة الاقتصادية وتنوعها بين رأسمالية حرة تبنى على المبادرات الخاصة، وأنظمة اشتراكية تكون للدولة فيها يد على جميع نواحي الحياة الاقتصادي. ورغم وجود اقتصادات متطورة وأخرى متخلفة لم تستطع أن تواكم سيرورة وسرعة التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل. الا أن العامل المشترك الذي يجعل أي اقتصاد قوي او ضعيف قابل لأي هزة هو مدى اعتماده على عدة موارد أو مورد واحد، فكلما كان الاقتصاد أكثر اعتمادا على القطاعات النشطة يكون ذلك عاملا داعما له في مواجهة أي هزة أو ازمة يمكن أن تعصف به.

في معظم الاقتصادات المتطورة تكون مساهمة القطاعات الاقتصادية متقاربة ويمثل كل منها نسب كبيرة في اجمالي الناتج الوطني، فمهما أصاب أي قطاع أزمة أو ركود لن يكون تأثيرها كبير على الاقتصاد الوطني ككل بسبب جود إمكانيات لباقي القطاعات لامتصاص هذه الازمة، وبالتالي ضمان سيرورة الاقتصاد بشكله الطبيعي. في المقابل تتميز الاقتصادات الأقل تطورا بعدد أقل من القطاعات وبالتالي أن أي هزة فيها يكون أثرها جليا على الاقتصاد ككل، وتتميز اقتصادات أخرى تعتبر متخلفة باعتمادها على مورد وحيد يكون عادة من القطاع الأولى المتمثل في الصناعات الاستخراجية أو الفلاحة.

تعتمد بعض الدول على مورد البترول كممول رئيسي للنشاط الاقتصادي فيها، مما يجعلها رهينة لهذا المورد الناضب، حيث أنه سرعة استهلاكه محليا أو تصديره تفوق سرعة تطويره واستكشافه، وبالتالي فهو آيل للزوال. هذا بالإضافة الى طبيعة السوق العالمية للبترول التي تتميز بعدم الاستقرار، حيث عرف سوق النفط منذ اكتشافه العديد من الصدمات والصدمات العكسية وفي الحالتين يكن لها أثر غير مرغوب على اقتصاديات الدول المصدرة، ففي حالة الصدمة البترولية التي تعني الارتفاع الكبير لأسعار هذه المادة في الأسواق العالمية تلجئ هذه الدول لاستيراد المشتقات البترولية بأسعار أكبر، وترتفع عموما أسعار السلع المستورة، وفي حالة الصدمة العكسية التي تعني الانخفاض الحاد لأسعار البترول في الأسواق العالمية فان عوائد الدول المتأتية من تصدير هذه المادة تتقلص بمعدلات كبيرة وبالتالي حدوث ازمة تمويلية، هذا بالإضافة الى عدم قدرة الدول المصدرة للبترول على السيطرة على أسعاره رغم وجود المنظمة الدول للدول المصدرة للبترول وهذا بسبب كثرة العرض ووجود منتجين غير منخرطين فيها.

كل هذه العوامل جعلت الاعتماد على مورد واحد في الاقتصاد الوطني غير مقبول ووجب العمل على تطوير البدائل المتاحة وإعادة تأهيل الاقتصاد بحيث يتحرر من تبعيته لمور واحد ورفع مساهمة باقي القطاعات في الاقتصاد.

تعاني الجزائر من مشكل التبعية لقطاع المحروقات وتعمل على تطوير الاقتصاد للرفع من مساهمة باقي القطاعات في النشاط الاقتصادي، وهذا ما يبر أهمية تنويع اقتصادها للحد من التبعية لقطاع المحروقات.

تبنت الجزائر مجموعة من البرامج والخطط للتحرر من التبعة لقطاع المحروقات من خلال اعداد مجموعة من البرامج التنموية التي تهدف الى تنمية القطاعات خارج المحروقات خاصة قطاعات الفلاحة والصناعة والسياحة، ولهذا الغرض اعتمدت الجزائر برامج استثمارات عمومية تمثلت في دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 وبرنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 بالإضافة الى برنامج النمو الجديد 2015-2019، ونموذج النمو الجديد 2016-2030. كل هذه البرامج التي حملت في طياتها خطط من الاستثمارات العمومية الكبيرة الهدف منها التحول الى اقتصاد اكثر تنوعا.

بناء على ما سبق تبرز أهمية تنويع الاقتصاد، حيث نتناول في هذا الفصل التأصيل النظري لموضع التنويع الاقتصادي وأهميته في الاقتصاد الوطني، وعلاقة التنويع بالتنمية المستدامة مما يتماشى مع اهداف الدولة الجزائرية الرامية الى تنويع الاقتصاد لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الاعتماد على قطاع المحروقات وذللك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي ومستوياته

المبحث الثاني: أنماط ومؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

المبحث الثالث: أثر التنويع الاقتصادي على النمو التجارة

المبحث الرابع: تجارب دولية في مجال التنويع الاقتصادي

المبحث الخامس: جهود وخطط الجزائر للخروج من التبعة لقطاع المحروقات

المبحث الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي ومستوياته

ينطوي مصطلح التنويع الاقتصادي على مجموعة من المعاني والمفاهيم، سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم التنويع الاقتصادي من خلال تعريفة وشرح أبعاده ومحدداته وكذا متطلباته.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

يهم التنويع جميع المستويات الاقتصادية، فنجده في المؤسسة الاقتصادية، ونجده على مستوى الاقتصاد الوطني ونجده أيضا على مستوى التجارة الخارجية في حالتي التصدير وحتى الواردات، ونتناول في هذا المبحث مفهوم التنويع على جميع هذه المستويات

أولا: نشأة وتطور التنوع الاقتصادي:

ظهر مفهوم التنويع الاقتصادي مع ظهور الازمات الاقتصادية وما رافقها من اختلالات هيكلية، وقد اهتمت به الولايات المتحدة الامريكية اثناء ازمة الكساد الكبير بسبب الهبوط الكبير في اسعار المواد الخام الذي أدى الى تراجع في أسعار السلع الاستهلاكية، وأدى الى تركيز الكثير من علماء الاقتصاد بعد هذه الازمة على أهمية التنويع واهمية التحول في الهيكل الاقتصادي وتنويعه من أجل تحقيق التنمية.

ان التنويع لا يعني فقط البلدان التي يعاني اقتصادها من التبعية لاقتصاد واحد بل يعني كذلك اقتصاديات البلدان المتقدمة، لعدة أسباب أهمها التطور التكنولوجي السريع الذي يجعل الاقتصاد الذي لا يواكب هذا التطور أقل تنافسية وبالتالي حدوث نوع من التخلف التقني لبعض القطاعات تجعل الاقتصاد يعتمد بدرجة أكبر على عدد أقل منها. هذا بالإضافة الى تركز الكثير من عوامل الإنتاج واتجاهها لنشاط معين أكثر من باقي القطاعات وخلال المدى البعيد كذلك يتركز النشاط في ذلك القطاع، هذا ما يمكن أن يؤدي الى حدوث ما يسمى بـ "العلة الهولندية" أو إمكانية حدوث أزمة في القطاع الرائد يمتد أثره الى باقي القطاعات مثل أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية.

ثانيا: تعريف التنويع الاقتصادي:

هناك العديد من التعارف لمصطلح التنويع الاقتصادي تتغير حسب رؤية الباحث للموضوع أو حسب مجال تطبيقه، ونذكر منها:

التعريف الأول:

على مستوى الاقتصاد الجزئي يعرف التنويع بأنه استراتيجية لتطوير الاعمال وتوسيع نطاق توزيع منتجاتها[1]، أي أن التنويع هو زيادة أنواع المنتجات لدى الشركة و زيادة الدخول الى أسواق جديدة وبالتالي زيادة الحصة السوقية للشركة، هذا يعني أن الشركة تزيد من الفآت المستهدفة و في أماكن جديدة. كما أن التنويع ينطوي على زيادة اليد العاملة المؤهلة والمتخصصة في ميدان نشاطها مما يوفر لها الوقت في تنفيذ الاعمال وزيادة الابتكار التكنولوجي لديها لتنفيذ منتجات جديدة.

التعريف الثاني:

تعريف يركز على البعد الجغرافي للتنمية، فقد عرف clemenson التنويع على أنه تنمية في الأقاليم الاقتصادية من خلال زيادة العاملين في قطاعات جديدة على المنطقة او المجتمع او التوسع في نشاطات قائمة تعتبر مهيمنة على النشاط الاقتصادي في المنطقة أو المجمع وذلك من خلال تقليل الأهمية النسبة للقطاع او النشاط الرائد في المنطقة، أي تحويل الهيكل الاقتصادي في كل منطقة من نشاط الزراعة و الصناعات الاستخراجية الى نشاطات الصناعات التحويلية والتطوير التكنولوجي[2].

ويكون التنويع في هذه الحالة، بأن يكون تنويع نشاط كل منطقة حسب الميزة التي يمكن ان تكون فيها رائدة بالنسبة لباقي المناطق الجغرافية، ويحدث بعد ذلك أن تتكامل المناطق الجغرافية لتشكل تنويع اقتصادي كل للمجتمع.

1- Paterne ndjambou, **diversification economique territoriale :enjeux, determinants, strategies, modalites, conditions et perspectives**, thèse de doctorat présentée àL'université du québec à chicoutimi, université du québec, october2013, P 81 .
2-IBID, P 82.

التعريف الثالث:

يمكن القول عن اقتصاد انه متنوع إذا كان هيكله الإنتاجي موزعا على عدد كبير من القطاعات، نتيجة طبيعة السلع والخدمات المنتجة فيه، بحيث يمكن ملاحظة هذا التنوع وقياسه[1].

التعريف الرابع:

عرف **المعهد العربي للتخطيط** التنويع الاقتصادي على أنه سياسة تنموية تهدف الى الحد من المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضاف، وتحسين مستوى الدخل عن طريق توجيه الاقتصاد نحو اقتصادات أو أسواق متنوعة جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع متنوع واحد. بمعنى آخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه الى تنويع مصادر الدخل المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية[2].

والتنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على مورد واحد والانتقال الى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية، وهو التوجه نحو بناء اقتصاد وطني يحقق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق تنويع مكونات الناتج المحلي، أو تنويع ما يمكن تصديره من سلع وخدمات، بالإضافة الى تنويع الأسواق المستهدفة[3].

يعرف التنويع وفقا لمجال البحث والتطبيق فهو يهدف الى تنمية وتنويع سلة السلع المصدرة للتقليل من الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية التي تكون عرضة للتقلبات في الاسعار أو تراجع الطلب عليها، ويمكن ان أن يكون في القطاع نفسة من خلال البحث عن فرص جديدة بقيام نشاطات جديدة داخل القطاع لم تكون قائمة مثل صناعة التعدين أو الصناعات البتروكيمياوية. كما أن التنويع يكون بين القطاعات من خلال تشجيع قيام قطاعات جديدة أو التكامل بين القطاعات من أجل الحد من الاستيراد وتوفير الاحتياجات محليا

1 -Jean-Claude Berthélemy, « **Commerce international et diversification économique** », Revue d'économie politique 2005/5 (Vol. 115), P 9.

2- المعهد العربي للتخطيط، **التعريف بمفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته**، موجود على الموقع: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2014/221_P14017-1.pdf تاريخ الدخول: ديسمبر 2017.

3- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، **التنويع الاقتصادي مفهومه وابعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مقال منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثامن، العدد31، جامعة الكوفة، العراق 2013، ص 02.

ويترتب على ذلك أن البلد قد يحقق ثلاثة أهداف مرتبطة من خلال التنويع: تحقيق الاستقرار في الإيرادات، وتوسيع الإيرادات، والإبقاء على القيمة المضافة أو زيادتها[1].

ان التنويع المبني على الانفتاح الكبير على الاقتصادي العلمي من خلال تزايد دور الشركات الأجنبية فيه والتوسع في التجارة في ظل اقتصاد رقمي ليس من السهل تحقيقه بسبب الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات، فهي تقوم باحتكار الموارد الاستراتيجية في البلدان النامية في المقابل تستفيد من المزايا المالية والتجارية مما يؤثر على الهيكل الإنتاجي ويجعله موجه لصالح هذه الشركات عن طريق تحقيق أرباح كبيرة توجهها لبلدانها الاصلية، مما يؤدي في الأخير الى التأثير بالسلب على مسار التنمية.

ويهدف التنويع الاقتصادي الى التوظيف الأمثل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والتقنية بما يضمن تحقيق فدرة ذاتية للاقتصاد الوطني سيطرته على السوق المحلي والحد من اللجوء الى السوق الخارجي.

جاء مفهوم التنويع على ضوء فكرة "**عدم وضع البيض في سلة واحدة**" أي انه حتى نحقق الرفاه والعيش الكريم للسكان عن طريق رفع نصيب الفرد من الدخل الوطني، بالإضافة الى استدامة هذه الحالة، وتوزيع التكاليف على كل القطاعات الاقتصادية. لابد من وجود اقتصاد مبنى على انتاج جل ما يحتاجه المجتمع من سلع وخدمات محليا وعدم تركيز الدخل على قطاع واحد مثل الدول العربية البترولية التي يعتمد دخلها على الصادرات من النفط والغاز، بل وجب تنويع هذا الدخل بتصدير منتوجات خارج قطاع المحروقات، هذا ما يؤدي آليا الى زيادة التوظيف في هذه القطاعات.[2]

يمكن تلخيص تعريف للتنويع الاقتصادي على أنه **عملية تنموية شاملة تهدف الى تغيير خصائص الاقتصاد الوطني من خلال زيادة نسبة مساهمة القطاعات أو الأقاليم الاقتصادية في الدخل الوطني، بدل الاعتماد على مورد واحد بنسبة كبيرة، يكون ذلك عن طريق مجموعة من الأساليب أهمها تنويع الصادرات، وزيادة معدل التوظيف في القطاعات الاقتصادية، تنمية القطاعات الاقتصادية غير النشطة.**

1 - Martin Hvidt, **Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends**, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, University of Southern Denmark,2013 , P 04.

2 – علي محمد احمد، حالوب كاظم معلمة، **الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية**، مجلة المنصور، جامعة بغداد، العدد 24، العراق، ص 44.

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن التنويع هو عملية او حالة تميز الاقتصاد، أي أنه يتميز بالطابع أو البعد الاقتصادي فقط، لكن في الحقيقة هناك أبعاد وأهداف اجتماعية وبيئية للتنويع الاقتصادي.

يمكن ربط التنويع الاقتصادي بالتحولات الاجتماعية والبيئية للبلد، فقد يعني التنويع الاقتصادي الانتقال الى "**الاقتصاد الأخضر**" حيث يتم ادخال خطوط انتاج جديدة صديقة للبيئة في النشاط الصناعي، تهدف الى التقليل من الاعتماد على الطاقة التقليدية والتحول الى طاقة صديقة للبيئة، وذا ما يولد نشاطات اقتصادية مرافقة لهذا التحول تؤدي خلق وظائف جديدة، وزيادة الأجور في الأخير يؤدي الى تنويع اقتصادي[1].

وقد أدت التطورات الأخيرة في مجال الحفاظ على البيئة بعدا آخر إلى هدف التنويع الاقتصادي، حيث تقوم البلدان بتنفيذ سياسات التخفيف من حدة التلوث وحماية البيئة على المستوى الوطني أو الدولي من خلال الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، ومن المتوقع أن تتكثف هذه الإجراءات عندما تبدأ الأطراف في تنفيذ إجراءات للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق باريس (بمعنى الاحتفاظ بالزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين عن طريق خفض الانبعاثات)، حيث من خلال هذا الاتفاق صار موضوع التنويع يأخذ البعد الدولي شأنه في ذلك شأن موضوع التنمية المستدامة. لكن العمل على الحفاظ على البيئة والتوجه الى اقتصاد متنوع سوف تكون له آثار سلبية على اقتصاديات البلدان النامية والمصدرة للبترول بدرجة أكبر، حيث وجب عليها تكييف هيكلها التصديري مع متطلبات حماية البيئة، خاصة مع استحداث معايير بيئية جديدة من طرف المستوردين تحد من قدرة هذه الدول على التوجه، ولهذا كان لزاما على هذه الدول ادراج التنويع الاقتصادي في الخطط التنموية مما يتماشى مع مصالحها الوطنية واستجابة للمعايير الدولية بخصوص حماية البيئة[2].

هناك جانب سياسي في موضوع التنويع الاقتصادي، حيث تختلف حالات التنويع حسب البلدان أو التكتلات الاقتصادية، بحيث وجب دراسة كل كيان على لوحدة بناء على خصائصه ومقوماته، فالدول المصدرة للبترول مثل دول الشوق الأوسط وشمال افريقيا لها تحديا خاصة، فهي تعييش في بيئة تعرف بعدم الاستقرار

1 – مكتب العمل الدولي، **التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، القرير الخامس**، مؤتمر العمل الدولي الدورة 2013/2012، ط1، جنيف 2013، ص–ص 16–18.

2- United Nations, **The concept of economic diversification in the context of response measures** Technical paper by the secretariat, may 2016, P 10.

السياسي و الأمني، فالصراعات الاقليمية والمحلية وعدم الاستقرار كان عائقا أمام التنويع، حيث افتقرت هذه المنطقة من العالم الى ثلاثة عوامل رئيسية أدت الى عدم تحقيق التنويع فيها، تمثلت هذه العوامل في: عدم وجود تحالفات سياسية داخلية قوية، و غياب مؤسسات اقتصادية متنوعة قادرة على التكامل الاقليمي، و تأثير سلبي من الجوار. لهذا يتطلب التنويع الاقتصادي في هذا المجال عنصرين مهمين أولهما وجود تسويات سياسية ناجحة تمكن النخب من المشاركة في صنع القرار خاصة في المجال الاقتصادي، بالشكل الذي يسمح بمساهمة أكبر للفئة الشابة في ممارسة الأعمال بحرية أكبر، بالإضافة الى تشجيع القطاع الخاص واستبعاد أثر العوامل السياسية عليه، ثانيا وجود رؤية اقليمية تعزز التكامل بين اقتصاديات هذه الدول وتخلق مساحة اقتصادية مشتركة تكون عبارة عن كيان اقتصادي واحد يرافقه توافق سياسي[1].

المطلب الثاني: مستويات ومحددات التنويع الاقتصادي

ان مصطلح التنويع الاقتصادي شاسع وله عدة تطبيقات ومجالات يمكن أن يشملها، فهو يعنى التنويع في قطاع بحد ذاته كما يعني الاقتصاد كل، كما أن له مجموعة من الشروط أو المتطلبات التي يجب توفرها ونستعرض ذلك فيما يلي

أولا: مستويات التنويع الاقتصادي

هناك نوعان من التنويع الاقتصادي هما[2]:

- التنويع الافقي:

وهو البحث عن تنمية نشاطات جديدة في نفس القطاع، مثل تنويع الانتاج الفلاحي، أو زيادة عدد المنتجات المصنعة في صناعة ما، ويعني كذلك تنويع الصادرات لقطاع معين، أو تنمية قطاعات اقتصادية جديدة. ويعني كذلك ادخال انشطة جديدة او تنميتها، بحيث لم يكن لها مساهمة فعالة في النشاط الاقتصادي. اذا فهذا

1- Adeel Malik, **Diversification of Middle Eastern Economies is More a Political than an Economic Challenge**, The Lebanese Center for Policy Studies, March 2016 Number 19, P 07.
2- Martin. Hvidt, op cit, PP 4-5.

النوع يعني تنويع القطاعات المحلية بنشاطات جديدة، أو ادخال قطاعات جديدة، بالإضافة الى تنويع الصادرات بمنتجات جديدة.

- التنويع الراسي أو العمودي:

ويعني البحث عن توسيع مراحل المدخلات والمخرجات المحلية او المستوردة، أي تشجيع الروابط الامامية والخلفية لأي نشاط، معنى ذلك أن نقوم بتنمية نشاط او قطاع يكون أحد مدخلات نشاط قائم، أو احداث نشاط أو صناعة جديدة يكون احد مدخلاتها نشاطات قائمة، كأن تقوم مؤسسة استخراج النفط بتكرير النفط محليا بدلا من تصديره خاما، وتظهر اهمية هذا النوع في قطاعي الصناعات البتروكيماوية والفلاحة، بحيث تكون المواد الخام عبارة عن مدخلات لقطاع الصناعات البتروكيميائية، و تكون المحاصيل الزراعية مدخلات للصناعات الغذائية، ويترتب على ذلك أن أي بلد قد يحقق ثلاثة أهداف مترابطة من خلال التنويع تتمثل في تحقيق الاستقرار في الأرباح ، وتوسيع الإيرادات والحفاظ على القيمة المضافة أو زيادتها.

ثانيا: المحددات الرئيسة للتنويع الاقتصادي:

يؤدي التنويع دورا جوهريا في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يساهم في زيادة استغلال عوامل الانتاج والتقليل من الطاقات المعطلة في المجتمع، ولحدوث تنويع اقتصادي يتطلب مجموعة من العوامل الأساسية لحوثة، فقد جاء في تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا سنة 2006 عن التنويع الاقتصادي، أن هناك خمسة فآت من المتغيرات التي تؤثر في عملية التنويع وهي[1]:

العامل المادي: يتمثل في الاستثمار والنمو في ورأس المال البشري، و هو الدافع الرئيسي لعملية التنويع، حيث يلزم تكوين إطارات مؤهلة لقيادة نمو القطاعات الجديدة، أو تطوير القطاعات القائمة. كما أن الدافع الرئيسي للتنويع الاقتصادي هو حجم الاستثمار، فقيام هيكل انتاجي بشكل جديد يتطلب حد أدني من الاستثمار.

العامل السياسي: يتمثل في السياسات العامة وهي الضرائب، والسياسة التجارية والصناعية محلية المنشأ لتأثيرها

1-Banque africaine de développement, **Rapport sur le Développement en Afrique 2006 : Les ressources naturelles au service du développement durable de l'Afrique**, Éditions Economica, Paris, 2007, P 157.

على تعزيز القاعدة الصناعية وهي أول مجال يمكن بداية تنويعة.

عامل الاقتصاد الكلي: تتمثل في متغيرات الاقتصاد الكلي كأسعار الصرف ، ومعدلات التضخم والموازين التجارية، حيث وجب تكييف هذه الأنظمة قدر الامكان مع متطلبات التنويع الاقتصادي، فقد يمكن ان تكون أنظمة أسعار الصرف، أو معدلا التضخم المرتفعة عائقا تحول دون تنويع الإنتاج أو التصدير.

العامل المؤسسي: تتمثل المتغيرات المؤسسية و الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني، (مثل النزاعات، والاستقرار السياسي) بالإضافة الى القوانين والتنظيمات السارية المفعول. كما أن التنويع الاقتصادي يتطلب توفر بيئة مناسبة تساعد على تحويل الهيكل الاقتصادي حيث يعتبر بناء مؤسسات انتاجية قوية أمرا ضروريا لتنويع صادرات أي البلد، وأن تكون هذه المؤسسات تشمل الكثير من القطاعات الإنتاجية وعدم تركزها في قطاعات أقل.

عامل السوق: مثل الوصول إلى الأسواق ودرجة الانفتاح على تجارة السلع والخدمات ورأس المال (إزالة والحواجز التعريفية وغير التعريفية)، والحصول على التمويل من المصارف أو أسواق رأس المال.

وقد اقترحت دراسة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الاسكوا سنة 2001 مجموعة من التدابير والإجراءات اللازمة لأي دولة لتحقيق التنويع الاقتصادي للدول البترولية العربية تمثلت في[1]:

1-تنمية البنية التحتية المادية والبشرية، باعتبارها داعم رئيسي للنمو الاقتصادي غير النفطي، ويتجلى هنا أهمية دور التعليم والتدريب وتنمية القوى العملة لاسيما في البلدان التي تعتمد على العمالة الأجنبية في المجالات الحساسة.

2-تنمية الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية التي تستفيد من الميزة النسبية المطلقة في المواد الهيدروكربونية والصناعات المشابهة مثل إنتاج الحديد والصلب، والألمنيوم، البتروكيمياويات.

3-تطوير الصناعات التحويلية الاخرى مثل صناعة الاسمنت والزجاج، صناعة الحديد والتوجه نحو الصناعات الرأسمالية.

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 10.

4-تطوير قطاع الخدمات خاصة البنوك والتأمينات والسياحة والنقل والعقارات.

5-الحد من الدور المباشر للقطاع العام كعامل للنمو الاقتصادي، عن طريق خصخصة الشركات والمرافق العامة، وتخفيض الدعم المحلي.

كل هذه العوامل سابقة الذكر تعد كأساس للانطلاق في عملية التنويع، ووجب توفرها في أي اقتصاد حتى يمكن أن يكون أكثر تنوعا. يتمتع الاقتصاد الجزائري بالكثير من المقومات التي يتطلبها احداث تنويع اقتصادي فيها، خاصة العوامل المادية والمؤسسية ، وعامل السوق حيث تتمتع الجزائر بكثافة سكانية داعمة لذلك في المقابل من خلال دراسة الاسكوا نلاحظ أن من بين التدابير اللازمة لتحقيق تنويع اقتصادي هو الحد من الدور المباشر للقطاع العام كعل للنمو الاقتصادي، حيث تعتمد الجزائر على هذا القطاع بدرجة كبيرة من اجل تنفيذ سياستها الاقتصادية عموما، حيث يسلهم هذا القطاع بنسبة كبير في النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

تتميز اقتصاديات البلدان سواء كانت نامية أو متقدمة بأن لها تركز نسبي كبير في قطاع أو في سوق معين يكون له أكثر مساهمة بالنسبة لباقي القطاعات أو الأسواق، فنجد مثلا هناك اقتصادات تعتمد على مورد وحيد مثل القطاع الأولي في البلدان النامية كالبترول مثلا، ويمكن أن يكون اقتصاد بلد آخر يتميز بوجود صناعة رائد مسيطرة مقارنة بباقي الاقتصادات فيها، كذلك يمكن أن تكون صادرات بلد ما متركزة في عدد محدد من الأسواق، وبالتالي تمكن التنويع الاقتصادي من التغلب على هذه الحالات التي يمكن أن تتطور لتصبح عائق في استمرارية وتطور الاقتصاد.

المطلب الأول: أنماط التنويع الاقتصادي

يمكن لأي دولة أن تتتبع نمطا معيا من أجل تنوع اقتصادها بناءا على قدراتها الاقتصادية، ومواردها الطبيعية والبشرية، وتتمثل أهم هذه الأنماط في:

أولا: تنويع التصنيع في البلد

يهدف التنويع الصناعي الى تنمية القطاعات الفرعية للصناعة الضعيفة والممثلة تمثيلاً ناقصاً في القيمة الكلية للصناعة التحويلية، كما يكون تنويع الإنتاج في المؤسسة عن طريق قيامها بإنتاج سلعة جديدة لم تكن تنتجها سابقا دون التخلي عن منتجاتها السابقة مما يقلل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة[1]. ويكون التنويع هنا من خلال توفير منتج جديد في الأسواق لم يكن ينتج محليا سابقا قصد التقليل من الاستيراد. ويتمثل التنويع الأفقي في تنويع التصنيع في البلد من خلال زيادة عدد المنتجات المصنعة محليا لتحل محل المنتجات المستوردة، ويكون التنويع عموديا عن طريق ادخال مراحل الصناعات المرافقة للصناعة المحلية، حيث تكون بعض الصناعات تحتاج الى بعض المدخلات المستوردة، يلجئ الاقتصاد الى انتاجها محليا، كما يكون عن طريق الانتقال

1- هادي صادق، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية – دراسة مقارنة بين الجزائر و النرويج– خلال الفترة 2000–2012**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس 1 سطيف، 2014، ص 06.

الى مستويات متقدمة من التصنيع لم تكن قد بلغها الاقتصاد سابقا، أو من خلال الانتقال من الصناعات الاستخراجية الي الصناعات التحويلية في بعض الحلالات[1].

ثانيا: التنويع في الصادرات

يعني التنويع في الصادرات احداث تغيير في بنيتها أي زيادة عدد المنتجات المصدرة ليس بالعدد فقط وانما بالقيمة، وتعود أهمية تنويع الصادرات بالخصوص في الدول التي تعتمد بشكل كبير في صادراتها على البترول في محاولة إيجاد مصادر أخرى للعملة الأجنبية وزيادة تنافسية الاقتصاد، حيث يكون مستوى التنويع الأفقي للصادرات بزيادة نطاق المنتجات المصدرة من حيث عدد المنتجات والخدمات المصدرة وحجما، أما التنويع الرأسي للصادرات فيتمثل في تغيير الهيكل الإنتاجي للتصدير من التحول الى تصدير منتجات الأولية الى تصدير المنتجات المصنعة.

ويتبرز لدى الدول النامية أهمية الاستثمار الأجنبي في تنويع الصادرات حيث يلعب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى البلدان النامية دورا مهما في تحريك عجلة التصنيع من اجل التصدير وذلك بحكم أن انتاج هذه الأموال يكون أكثر تنوعا وتوجيها للتصدير، بالإضافة الى استفادة البلد المضيف من أثار نقل الخيرات والتكنولوجيا من طرف هذه الاستثمارات التي يمكن للشركات المحلية الاستفادة منها[2].

ان تنويع هيكل الصادرات السلعية لبلد ما ليس بالضرورة استراتيجية مناسبة لجميع البلدان، حيث يجب الأخذ بالاعتبار الطلب العالمي لهذه السلعة ومقارنتها مع مساهمة البلد في صادراتها العالمية، فإذا كان الطب على سلعة ما منخفضا على المستوى العالمي بسبب توفرها في معظم البلدان، لا يمكن لهذه الدولة أن تركز عليها في صادراتها، وبالتالي وجب المقارنة بين هيكل صادرا العالم مع هيكل صادرات البلد للحكم على تنوع الصادرات السلعية لبلد ما.

1 – هادي صادق، **مرجع سبق ذكره**، ص07.

2 –Safaa tabit et Charaf-Eddine moussir, **Diversification des exportations et transformation structurelle au Maroc: Quel rôle pour les IDE?**, Université Mohammed V Rabat, OCP Policy Center, publier en MPRA Paper No. 76582 février 2017,P 06, disponible sur le site: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/76582/, Consulté le 27/02/2017.

و تؤكد منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أنه في غياب تنويع الصادرات في البلدان النامية، فإن انخفاض وتذبذب عائدات التصدير يكون له أثر سلبي على الدخل و الاستثمار والعمالة، و من خلال التنويع تنتشر مخاطر الاستثمار عبر مجموعة أوسع من القطاعات الاقتصادية مما يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات. كما يمكن اعتبار التنويع عاملاً يساهم في تحسين كفاءة عوامل الإنتاج الأخرى، وبالإضافة إلى ذلك يساعد التنويع البلدان على حماية نفسها من تدهور شروط التبادل التجاري عن طريق تثبيت عوائد، وبفضل تنويع الصادرات يمكن للاقتصاد أن يتقدم نحو إنتاج وتصدير منتجات أكثر تفصيلاً الأمر الذي يمكن أن يساهم في تنميته الاقتصادية وبالإضافة إلى ذلك ، فإن تنويع الصادرات يجعل من الممكن تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية على المستوى الوطني ، أي النمو الاقتصادي المستدام ، وتحقيق توازن مقبول في المدفوعات ، وخلق فرص العمل ، وإعادة توزيع الدخل[1].

ثالثا: تنويع السوق

لا يقل تنويع الأسواق أهمية عن تنويع الصادرات أو تنويع التصدير، فارتباط صادرات البلد بعدد محدود من الأسواق ينطوي على مخاطر كبيرة، لعل أهما تراجع الطلب من طرف هذا السوق على منتجات البلد المصدر، تراجع تنافسية الصادرات في السوق المستهدف. ولهذا فتنويع الأسواق له عدة مزيا أهمها التخفيف من الصدمات الخارجية، وزيادة الطلب على المنتجات التصديرية بالإضافة الى اكتساب تنافسية للاقتصاد المحلي[2]. بالاضافة الى وجود عوامل سياسية يمكن ان تؤثر على هذا الارتباط بين الأنظمة السياسية للدول المصدرة والمستهدفة، فرغم أن التجارة الدولية تقوم على مبدأ حرية تنقل السلع والخدمات خاصة بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجاه إلا أنه في كثير من الأحيان نجد أن العلاقات السياسية لها دور مؤثر في انسياب التجارة الدولية، والتنويع الاقتصادي يخفف من الآثار المحتملة لهذه العلاقات على الصادرات.

1 -Raja Vinesh Sannassee et autres, **Diversification des exportations et croissance économique : le cas de Maurice**, OMC publications, disponible sur le site : https://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/cmark_chap1_f.pdf, Consulté le 27/02/2017.

2- موسى باهي و كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، مقال منشور في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد05، ديسمبر 2016،ص 136.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

نهدف من خلال قياس التنويع الاقتصادي الى معرفة درجة تنوع أو تخصص الاقتصاد الوطني الذي يدل على وجود استقرار اقتصادي من عدمه، واتخاذ الإجراءات اللازمة التي تؤدي الى تحقيق هذا التنوع. كما نهدف الى مقارنة مساهمة القطاعات في إجمالي النشاط الاقتصادي (العمالة والناتج المحلي الإجمالي) وتحديد كيفية تغير الهيكل الاقتصادي للدولة، وتحليل العلاقات بين درجة التنوع الاقتصادي والتغيرات في إجمالي العمالة (أو البطالة) في الاقتصاد، بالإضافة الى مقارنة تنوع اقتصاد الدولة مع الدول الأخرى.

يقاس التنويع الاقتصادي بكثير من المؤشرات الإحصائية التي تختلف حسب المجال المستهدف قياس التنويع فيه سواء كان مستوى الاقتصاد الكلي أو على مستوى الصادرات أو على مستوى القطاعات الاقتصادية.

يقاس التنويع الاقتصادي بالعديد من المؤشرات تختلف حسب كفائتها، وملائمتها لأساليب الدراسة، و تقوم بعض المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف[1]، أو قياس درجة التركيز، أو على درجة التنويع، ومن أهم هذه المؤشرات

أولا: مؤشري أوجيف و إنتروبي:

من بين المؤشرات المتخصصة لقياس التنوع في قطاع معين مثل قطاع الصناعة، حيث يقيس نسب التركيز مؤشرات أوجيف و إنتروبي، كمقاييس للتنوع الاقتصادي[2].

ويكتب نموذج أوجيف وفق المعادلة:

$$\text{Ogive Index} = \sum_{i=1}^{N} \frac{(Si - \frac{1}{N})^2}{1/N}$$

1- مايح شبيب الشمري، **ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق**، بحث منشور في مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 24، 2016، ص 07.

2- State of Hawaï, departement of businss ; **economic devlopement &tourism researsh & economic analysis division**, December 2011, P05.
http://files.hawaii.gov/dbedt/economic/data_reports/reports-studies/2011-12-diversification.pdf موجود على الموقع تاريخ الدخول مارس 2017.

حيث N تمثل عدد القطاعات في الاقتصاد.

وSi تمثل حصة القطاع i في النشاط الاقتصادي، ويعبر عن هذا المؤشر عادة بمساهمة القطاعات الاقتصادية من خلال حصة التوظيف على اعتبار أن العمالة أكثر المؤشرات استخداما للنشاط الاقتصادي، وأن الزيادة في مساهمة القطاعات في التوظيف تدل على التنوع في الاقتصاد. من خلال هذا المؤشر نعرف درجة تنوع الاقتصاد، فكلما ابتعدت نتيجة المؤشر عن الصفر يكون الاقتصاد أقل تنوعا والعكس صحيح، هذا يعني أن القيمة $Si - 1/N$ يجب أن تكون قريبة من الصفر حتى يكون الاقتصاد متنوع.

أما نموذج انتروبي فيكتب وفق المعادلة[1]:

$$\text{Entropy Index} = \sum_{i=l}^{N} S_i \ln\left(\frac{1}{S_i}\right)$$

حيث N تمثل عدد القطاعات في الاقتصاد.

وSi تمثل حصة القطاع i في النشاط الاقتصادي و Ln هو اللوغاريتم الطبيعي. ويقارن مقياس الإنتروبي بين التوزيعات الحالية للتوظيف أو الدخل بين الصناعات في منطقة ما، وتشير قيم مؤشر إنتروب العالي إلى تنويع نسبي أكبر، في حين تشير القيم الدنيا إلى مزيد من التخصص نسبيا. وتؤدي القيمة القصوى للمقياس إلى التوزيع المتساوي للتوظيف بين جميع الصناعات، وتحدث القيمة الدنيا القريبة من الصفر (الحد الأقصى للتخصص) إذا كانت العمالة مركزة في صناعة واحدة، ومن ناحية أخرى إذا توزع التوظيف بالتساوي بين القطاعات N، فإن مؤشر إنتروبي سيصل إلى قيمته القصوى، مما يدل على التنوع الكامل.

على الرغم من أن كل من مؤشرات أوجيف و إنتروبي تسفر عن تصنيفات تنوع مشابهة إلى المناطق، فإن مؤشر إنتروبي هو المقياس الأكثر شعبية للتركيز القطاعي بين العلماء الإقليميين.

1- United nations, **the concept of economic diversification in the conteext of response measures** technical paper by the secretariat, may 2016, P 14.

ثانيا: مؤشر هيرفندال–هيرشمان:

يعد مؤشر هيرفيندهل–هيرشمان[1] (Herfendahl-hirshman index) أهم المقاييس للتنويع الاقتصادي، فقد استخدام من قبل وزارة العدل ومجلس الاحتياطي الاتحادي الامريكي في تحليل الآثار التنافسية لعمليات الاندماج، ويمكن استخدام مؤشر هيرفيندال لقياس التركيز صناعة أو قطاع معين.

وقد تم استخدام هذا المؤشر لقياس تركيز الدخل (أو الثروة) في الأسر الأمريكية، وكذلك تركيز السوق، أي درجة تركيز إنتاج الشركات في الأسواق المصرفية أو الصناعية، ومن في تحليل عمليات التنويع الأفقي لأنها تؤثر على تركيز السوق حيث يعتبر تركيز الشركات في السوق هو عنصر هام في هيكل السوق ومحدد للمنافسة، كما يستخدم هذا المؤشر من طرف برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لقياس التنويع في الصادرات لجميع دول العالم. يعرف هذا المؤشر اختصارا بـ (HHI) ويحسب وفق المعادلة:

$$HH = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث N هي عدد القطاعات أو النشاطات، وX_i مساهمة المتغير i القطاع في النشاط الاقتصادي، X الناتج المحلي الاجمالي PIB. تكون قيم هذا المؤشر بين القيمتين صفر وواحد، يكون الاقتصاد متنوع اذا كانت قيمته تساوي صفر، وغير متكون اذا كانت قيمة المؤشر تساوي واحد.

يستعمل هذا المؤشر في العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل التجارة الخارجية (صادرات وواردات) من خلال قياس تنوع الصادرات والواردات، الايرادات الحكومية، ويقيس أيضا تنويع التوظيف في القطاعات الاقتصادية، وتكوين رأس المال العامل2.

1– ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص197.

2– محمد كريم قروف، **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980–2014)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 9، العدد 2، 2016، جامعة غرداية، ص 640.

ثالثا: مؤشر تشابه التصدير

وهو مؤشر لقياس التنويع في الصادرات من خلال الانحراف المطلق للهيكل التجاري لبلد ما مقارنة بالتجارة العالمية أو مجموعة بلدان، حيث يمكن أن يقيس مساهمة هيكل تجاري لبلد ما داخل تكتل اقتصادي، مثل مجلس التعاون الخليجي أو الاتحاد الأوربي، كما يقارن هذا المؤشر تشابه أو اختلاف صادرات بلدين الى سوق ثالث.

ويحب هذا المؤشر وفق العلاقة [1]:

$$S_j = \frac{\sum_i \left| h_{ij} - h_i \right|}{2}$$

حيث

hij تمثل مساهمة المنتج i للبلد j في اجمالي التجارة سواء كانت صادرا أو واردات داخل مجموعة الدول

hi يمثل قيمة أو مساهمة المنتج i في اجمالي التجار الدولية في مجموعة الدول.

تكون كذلك قيمة هذا المؤشر بين 0 و 1 وكلما اقتربت قيمته من 1 دل ذلك على تباعد أكبر في النمط التجاري الدولي، أي أن التجارة الدولية

وفي حالة مقارنة تشابه التصدير لدولتين لسوق آخر فإن العلاقة السابقة تصبح كما يلي[2]:

$$S(ab, c) = (\sum Minimum\ [Xi(ac), Xi(bc)])*100$$

حيث نقارن هنا بين صادرات البلدين a وb الى سوق البلد c بجمع نسبة اصغير قيمة من صادرات كلا البلدين من مجموع صادراتهما ال البلد الثالث، فإذا اقتربت القيمة من الواحد فهذا يعني أن صادراتهما مختلة تماما أما إذ اقتربت قيمة المؤشر من الصفر فإن صادراتها اكثر تشابها.

1- مؤشر تم استخدامه من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية للتجارة و التنمية موجود على الموقع
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/summary.aspx

2 Finger, J. M. and M. E. Kreinin, "**A measure of 'export similarity' and its possible uses**" the Economic Journal Vol 89, No 356,1979, P 03.

رابعا: مؤشر فلاديمير كوسوف

وهو مؤشر فلاديمر كوسوف (Fladimur Cossouv)يقيس درجة التنويع الاقتصادي في نفس الفترة أو خلال فترات مختلفة، يقاس وفق المعادلة[1]:

$$cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} {d_i}^2 . {B_i}^2}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} {d_i}^2} \cdot \sqrt{\sum_{i=1}^{n} {B_i}^2}}$$

حيث:

d_i تمثل الأهمية النسبية لكل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي في سنة الأساس.

B_i الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل في الناتج المحلي الإجمالي لفترة الدراسة

ويستدل هذا المؤشر على تغييرات في هيكل الاقتصاد، فكلما اتجهت قيمة المؤشر الى الصفر، دل ذل درجة تنوع مرتفعة في الاقتصاد.

خامسا: منهجية MPDI لتحليل هيكل الصادرات الصناعية

هناك مؤشر آخر لتقييم درجة تنويع المنتجات التصديرية لقطاع التصنيع ككل أو لقطاع صناعي كما يمكن مقارنة درجة التنوع في الصادرات المصنعة بين البلدان من خلال العلاقة التالية[2]:

$$I_j = \frac{MPDIj - Min(MPDIj)}{Max(MPDIj) - Min(MPDIj)}$$

حيث:

1- أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر–** أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2016، ص 165.

2-GIZ and UNIDO, **Enhancing the Quality of Industrial Policies** "EQULP", tool 4, "Diversification Domestic and Export Dimensions",avalable on website: http://www.equip-project.org/tool-4-diversification-domestic-and-export-dimensions/ 24-25, 2015.p 07.

MPDIj هي قيمة مؤشر تنويع الصادرات المصنعة للبلد المراد دراسته.

$Max(MPDI_j)$ أكبر قيمة لمؤشر تنويع الصادرات المصنعة في مجموعة الدول المصدرة.

$Min(MPDI_j)$ أصغر أكبر قيمة لمؤشر تنويع الصادرات المصنعة في مجموعة الدول المصدرة.

حيث يتم المقارنة بين مساهمة مجموعة من الدول أو كل الدول في التجارة الدولية للسلع المصنعة فقط، يؤخذ قيمة اكبر دولة من حيث مساهمتها في تجارة السلعة او بشكل كلي ويؤخذ قيمة أصغر دولة وتقارن مع مساهمة الدولة المراد دراسة تنويع صادراتها، كذلك يؤخذ قيم هذا المؤشر بين الصفر والواحد، فكلما اقربت قيمته من صفر دل ذلك على تنويع أكثر. كما يستعمل هذا المؤشر كذلك لقياس التركيز أو التنوع في أسواق التصدير من خلال دراسة الأسواق الخارجية التي تسوق فيها منتجات بلد ما، أي معرفة أن كان البلد يعتمد على أسواق محددة في صادراته أو أن هناك تنوع في أسوقه.

سادسا: مؤشر theil:

موشر theil الذي يعتبر اكبر حساسية للتغيرات في توزيع الصادرات، حيث يستعمل لقيس درجة تنوع الصادرات ويأخذ العلاقة[1]:

$$\text{Theil}_{\text{trade}} = \frac{1}{N}\sum_{n=1}^{N}\left(\frac{Si}{S}\right) * \log\left(\frac{Si}{S}\right)$$

حيث:

N هي عدد القطاعات التصديرية

Si هي مساهمة القطاع i في اجمال الصادرات

S القيمة الاجمالية لصادرات البلد

تأخذ قيم هذا المؤشر صفر اذا كان هناك جميع القطاعات الموجودة في الاقتصاد تساهم قي الصادرات أي أن هناك تنويع كامل للصادرات والقيمة N المتمثلة في عدد القطاعات اذا كان هناك تركيز تام في الصادرات

[1] - Cristian ugarte, **weak links and diversification**, united nation conference on trade and development, jeneva 2014. , P 3.

لقطاع واحد، مثلا اذا كان هناك خمسة قطاعات تصديرية في دولة ما وكانت كلها تستهم بنفس النسبة في الصادرات فإن قيمة المؤشر تقترب من الصفر، واذا كان هناك قطاع واحد يقوم بعملة التصدير وباقي القطاعات لا تصدر أي منتج، فإن قيمة هذا المؤشر سوف تؤول الى القيمة 05.

حاولنا فيما سبق استعراض مجموعة من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس درجة التنويع، والتي تقيس مجموعة من المتغيرات أهمها الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، التوظيف...الخ. لكن يبقى اهم مؤشر بقياس التنويع هو مؤشر هيرفندال-هيرشمال، حيث يمكن تطبيقه على معظم المتغيرات الاقتصادية نظرا لشمولية وسهولة استخدامه، بالإضافة الى ذلك يمكن دراسة التنويع في التجارة الدولية من خلال مؤشرات تحليل تشابه التصدير أو من خلال منهجية MPDI التي لا يمكن تطبيق مؤشر هيرفندال-هيرشمان عيها والتي تقارن بين مساهمة الدول في الصادرات، مما يقودنا لمعرفة مساهمة الاقتصاد الوطني فيها

تكمن أهمية دراسة مؤشرات التنويع الاقتصادي الى معرفة واقع الاقتصادات ومواقع الخلل فيها، فهو يساعد على إيجاد الحلول ورسم السياسات التي ينبغي على الحكومات اتباعها من أجل معالجة الاختلالات في الاقتصاد التي تنتج عن ضعف بعض القطاعات في المساهمة في الناتج، أو التوظيف. كما تساعد اتباع سياسات تصديرية من خلال معرفة المنتجات التي وجب زيادة صادراتها، بالإضافة الى توجيه الصادرات نحو الأسواق التي يمكن أن تسوق فيه المنتجات التي تسجل ضعفا للتصدير اليها. ويعتبر مؤشر هيرشمان-هيرفندان أكثر مؤشر استعمالا بين بين المؤشرات السابقة من طرف سواء الباحثين الأكاديميين أو الهيآت الدولية مثل البنك الدولي والامم المتحدة. ويبين الجدول الموالي أمثلة عن قيم مؤشر التنويع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1995 الى 2006:

جدول رقم(2-1): قيم مؤشرا التنويع في الصادرات للجزائر خلال الفترة: 1995-2006

المؤشر / السنوات	HH	Gini	T
1995	0,3233294	0,9985932	6,798407
1996	0,3410195	0,9987115	6,875362
1997	0,2748062	0,9985332	6,657452
1998	0,2678554	0,9985154	6,644086
1999	0,269242	0,9986684	6,704107

6,711433	0,9988794	0,2525181	**2000**
6,682006	0,9987891	0,2493548	**2001**
6,773526	0,9988892	0,2796744	**2002**
6,892899	0,9989414	0,3210222	**2003**
7,095396	0,9991008	0,4169329	**2004**
7,054139	0,9991149	0,4062575	**2005**
7,127141	0,9991888	0,4304573	**2006**

Source : Olivier Cadot, Céline Carrère, Vanessa Strauss-Kahn (2009) Export Diversification: What's behind the Hump? Etudes et Documents 2009.34, CERDI (CNRS-Université d'Auvergne); foundation pour les etude et recherché sur le development international. متوفر على الموقع: http://www.ferdi.fr/fr/indicateur/indicateurs-de-diversification-des-exportations. تاريخ الدخول جانفي 2017.

تم اعداد هذه القيم من طرف هيئة أبحاث أجنبية بناءا على المعطيات الخاصة بها، حيث نلاحظ من خلال قيم المؤشرات السابقة لدرجة التنويع في الجزائر التباين الكبير في قيمة المؤشر رغم انه لنفس البلد وخلال نفس الفترة ويرجع ذلك الى أنه تم قياس درجة التنويع في الصادرات بمؤشري هيررفندال–هيرشمان و مؤشر ثايل theil بينما تم قياس التنويع في التوظيف بمؤشر أوجيف، حيث يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري يتمتع بتنويع أكبر في مجال التوظيف، أي أن هناك توزيع أكبر عدالة لليد العاملة بين القطاعات الاقتصادية، لا يقابله تنويع في الصادرات لهذه القطاعات، ويرجع ذلك الى عدة أسباب أهمها أن التصدير لا يعني جميع القطاعات الاقتصادية، كما أن هناك قطاعات غير منتجة، بالإضافة الى تركز الصادرات الجزائرية في قطاع المحروقات. كما نلاحظ من خلال الجدول ان قيم مؤشر ثايل تعدت القيمة 7 وهو دليل آخر على التركيز الكبير، وهذا معناه أنه يوجد في الاقتصاد الجزائري على الأقل ثمانية قطاعات أو أنشطة إنتاجية وخدمية يمكن ان تساهم كلها في عملية التصدير، وان الصادرات الجزائرية يسيطر عليها قطاع رائد بالإضافة الى نسب طفيفة جدا في باقي القطاعات.

المبحث الثالث: أثر التنويع الاقتصادي على النمو والتجارة

بعد خروج البلدان الإفريقية من الحقبة الاستعمارية وجدت ان اقتصادها تابعا كليا للدول المستعرة، فقامت في بادئ الامر بتحويل ملكية عوامل الإنتاج اليها عن طريق تأمين الشركات والمصانع وحولتها الى ملكيتها. ولكن بسبب الاختلالات الهيكلية الموجودة في الاقتصاد آل الكثير من الكيانات الاقتصادية الى الإفلاس أو التصفية، وبقي القليل منها يتكفل بدعم وتمويل الاقتصاد الوطني، فبرزت مشكلة القطاع الواحد الغالب مما حتم عليها تنويع القاعدة الاقتصادية من جديد قصد تنمية الاقتصاد. ومن هنا برزت أهمية التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية التي كانت أولى اهداف الدول النامية وسوف نتناول في هذا المبحث أهمية التنويع لتحقيق التنمية

المطلب الأول: التنويع الاقتصادي والتجارة الدولية

يبدو أن مفهوم التنويع الاقتصادي يتناقض مع النظريات التي جاءت مفسرة لقيام التجارة الدولية، فنظرية المزايا النسبية لديفيد ريكاردو تؤكد على أن التخصص في الإنتاج وتوجه الموارد للقطاعات الأكثر إنتاجية والتي يتمتع فيها بميزة نسبية مقارنة مع دول أخرى، يؤدي الى كفاءة أكبر في استخدام هذه الموارد.

هناك معرضون لهذا النمط من النشاط الاقتصادي، حيث أن التخصص في القطاعات أو الأنشطة "الخاطئة" (على سبيل المثال ، المواد الخام أو الموارد الطبيعية) يمكن أن يؤدي إلى حدوث عيوب في الاقتصاد، حيث يمكن لتنويع الهيكل الإنتاجي و التصديري للبلد أن يساعد في تعزيز النمو – أو على الأقل استقراره عن طريق تقليل اعتماد البلد على بعض الأنشطة المدرة للدخل، ويحميه من التعرض للصدمات الخارجية، حيث يعتبر التنويع شكلاً من أشكال إدارة المخاطر عن طريق تنويع محفظة الإنتاج والتصدير في البلاد، مما يؤدي الى توزيع المخاطر عبر مجموعة متنوعة من الأنشطة والأصول، و أن الاقتصادات المتنوعة تشهد تقلبًا أقل في الإنتاج ولديها عائدات تصدير أكثر استقرارًا[1]، بالإضافة الى ذلك فان المزايا التي يتحجج بها ريكاردو قد لا تكون بالضرورة محفزا للنمو في البلدان النامية، خاصة أن هذه الدول تعتمد صادراتها بالدرجة الأولى على الصادرات من المواد الخام التي تجعل الاقتصاد أكثر عرضة للأزمات لارتباطها بالأسواق الدولية ولعوامل خارجة عن قدرة هذه الدول في التحكم

[1] - GIZ and UNIDO, Op Cit, P 15.

فيها، بالإضافة الى تحكم الشركات متعددة الجنسيات بدرجة كبيرة في عائداتها وهو ما يعيق تمويل الاقتصاد بعوائد هذه الموارد[1].

كما أن زيادة عدد المنتجات المصدرة والتقليل من الاعتماد على منتج تصديري رائد يؤدي الى التقليل من المخاطر المترتبة عن الآثار السلبية للتغير في شروط التبادل التجاري، والمتمثلة أساسا في مخاطر تقلبات الأسعار، واتجاهات التجارة الدولية، وتراجع القيمة الاقتصادية للصادرات، حيث أثبتت بعض الدراسات الآثار السلبية لعدم تنويع الصادرات خاصة للدول النامية التي تعتد في صادراتها على المواد الأولية بنسبة كبيرة، فقد تراجع معدل التبادل التجاري للمواد الأولية مقارنة بالسلع المصدرة بنسبة تقدر ب05% منذ سنة 1900 بالإضافة الى تراجع معدل التبادل التجاري بين الدول النامية بنسب تتراوح ما بين 1و5% مقارنة مع معدلات التبادل التجاري بين الدول المتقدمة خلال فترة السبعينات[2].

ولهذا فانه يمكن الاستفادة من مبدأ الميزة النسبية في التوسع في النشاط الذي يتميز فيه البلد، فالبلد الذي يتمتع بميزة نسبية في قطاع الفلاحة يمكن أن يوسع نشاطه في الصناعات الغذائية مما يزيد من مساهمة هذا القطاع في النمو، وبالنسبة للبلدان التي تتمتع بميزة في الصناعات الاستخراجية كالبترول مثلا يمكن أن تستفيد من هذه الميزة من خلال التوسيع في النشاط الصناعي المرافق لهذه الصناعة الاستخراجية مثل صناعة البتروكيماء والأسمدة وصناعات الحديد والصلب بدلا من الاستمرار في تصدير المواد الخام. وعلية يمكن الاستفادة من مبدأ الميزة النسبية لتكون ميزة نسبية داخلية بدلا من ميزة نسبية خارجية عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج وتخصيص افضل للموارد[3].

[1] – ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو ففي الاقتصاد السعودي**، أوراق المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، جامعة الملك سعود، الرياض 2004، ص 07.

[2]- United Nations, **Unfccc Workshop On Economic Diversification, Frame Work Convention on Climate Change** , Secretariat Teheran, Islamic Republic Of Iran, 18 - 19 October 2003, P.P 06-07

[3] – ممدوح عوض الخطيب، **مرجع سبق ذكره**،ص:08.

المطلب الثاني: التنويع والتنمية

يهدف التنويع الاقتصادي في المدى قصر الأجل الى توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية وزيادة حجم الإنتاج خارج القطاع الرائد، حيث يؤدي هذا التنويع الى تعزيز الاستقرار الاقتصادي في مواجه الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها سواء داخليا أو من الخارج[1]، ولمعرفة علاقة التنويع بالتنمية وجب النظر اليه بالمنظور طويل الأجل، فإن التنويع في هذه الحالة هو تعديل الهيكل الإنتاجي من أجل استمرار الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتوجيهه نحو الموارد المتجددة لمواجهة مشكل اعتماد الاقتصاد على الموارد الناضبة والتأقلم مع الضغوط الخارجية التي يمكن أن يواجهها الاقتصاد مستقبلا، كما أن التنويع الاقتصادي يلبي متطلبات التنمية المستدامة من خلال الاستمرار في توفير فرص العمل ومحاربة الفقر وتوفير الغذاء، وهذا ما يعنى تحسين استغلال الموارد المتاحة وتوجيهها بالطريقة التي تمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حيث يؤدي الاستغلال الغير مستدام للموارد الطبيعة الى نضوبها بسرعة، خاصة مع تركز النشاط الاقتصادي على هذه الموارد كممول رئيس للتنمية، لهذا يهدف التنويع الاقتصادي الى تعويض والحد من هذه الاستغلال المجحف للموارد عن طريق زيادة رأس المال المادي في باقي القطاعات الاقتصادية بما يضمن بقاء نصيب الأجيال القادمة، بالإضافة الى تكوين رأس مال بشري قادر على تسيير الاقتصاد بالشكل الذي يؤدي الى التقليل من وتيرة نضوب الموارد، حيث يكون التنويع عاملا مرافقا للتنمية[2].

يمكن لتحليل المحددات الدافعة التنمية الصناعية أن تلعب دوراً مهماً تفسير علاقة التنويع بالتنمية، حيث يرتبط التنويع ارتباطا وثيقًا بمفهوم الابتكار، ويتطلب التنويع حدوث الابتكار بأشكاله المختلفة التي يكون لها أثر إيجابي على مسار التنمية، ويتعلق التنويع بالتغيير الهيكلي بالتحول من الأنشطة البسيطة في المجتمع نحو الأنشطة

[1]- Michael Chugozie Anyaehie, Anthony Chukwudi Areji, **Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria**, Open Journal of Political Science, Scientific Research Publishing, March 2015, P89, available in the site: http://www.scirp.org/journal/ojps, on 20/05/2017

[2] - United Nations, Op cit, P 08.

ذات المستويات العالية من التكنولوجيا والمهارات، فهو يحتاج أكثر الى حدوث التقدم التكنولوجي وتحسين المهارات[1].

يحقق التنويع الاقتصادي المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة، فهو مثلا يؤدي الى تلبية الحاجات الأساسية للفراء كالغذاء واللباس والصحة بالإضافة الى توفير العمل، وذلك عن طريق فتح عدد كبير من مجالات التوظيف في كل القطاعات الاقتصادية مما يستوعد الكثير من اليد العاملة، فالاعتماد على الاقطاع الاقتصادي الرائد لوحده لا يمكن من استيعاب كل اليد العاملة. كما أنه يقلل من الضغوطات على الأنظمة البيئية من خلال التقليل من استغلالا الموارد الطبيعية والتوجه الى اقتصاد أكثر عدالة وانصافا بين الأجيال[2].

أن التنمية الاقتصادية هو عملية متواصلة، تكون أهدافها متغير مع متطلبات المجتمع وأهدافه، لهذا لابد من وجود التنويع الاقتصادي الذي يواكب هذا التغير في مكونات وحاجيات المجتمع. حيث يمكن تحقيق هدف التنمية التي يكون التنويع الاقتصادي المحرك الرئيس لها عن طريق سياسة دعم الاستثمار سواء المحلي الخاص أو الأجنبي الذي يؤدى دور تحقيق تلبية متطلبات المجمع من خلال عمليتي الإنتاج والتجارة، بالإضافة الى تكييف السياسات الحكومية في وفق متطلبات ذلك.

المطلب الثالث: التنويع والتنمية البشرية

يعتمد معرفة آثار التنويع على التنمية البشرية ورفاه المجتمع على طريقة تحقيقه، ووقت حدوث ذلك. فهاك مستويات وأنماط معينة من التنويع يكون لها أثر إيجابي على التنمية البشرية، في حين يمكن أن يؤدي التنويع في بعض الأحيان الى آثار سلبية:[3]

[1] -Michael Chugozie Anyaehie, Anthony Chukwudi Areji, Op cit,P 90.
[2]- IBID, P 06.
[3]- Dominik Hartmann, Andreas Pyka, "**Innovation, Economic Diversification and Human Development**", CC Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65- 2013, FZID, University Hohenheim, Germany

أولا: الآثار الإيجابية

يؤدي التنويع الاقتصادي الى زيادة في المنتجات من حيث الحجم والنوع، وهو ما يؤدي الى زيادة الخيارات المتاحة للناس في الاستهلاك، بالإضافة الى توفير المزيد من فرص العمل التي لم تكن لتتوفر في حالة عدم وجود تنويع اقتصادي. حيث ينطوي مفهوم التنمية البشرية الذي أقرته الأمم المتحدة الى أن التنمية البشرية هي توسيع الخيارات المتاحة للناس من أجل العيش حياة أفضل، وهذا يدل على أن التنويع الاقتصادي هو أحد الدعائم للتنمية البشرية.

يؤدي التنويع الى بناء وتطوير البنى التحية (كالطرق، ووسائل النقل، والاتصالات، والسكن....) مما يسمح للناس بأن يكونوا أكثر قدرة على التنقل والوصول إلى كمية أكبر من المعلومات والخيارات، بالإضافة الى ذلك يخلق التنويع مجموعة متنوعة من المهارات والمعارف والمؤسسات التعليمية التي بدورها توفر للمجتمع مجموعة متنوعة من الخيارات والقدرات التعليمية من خلال هذه العملية، فإن التغيير المؤسسي الذي يصاحب خلق التنوع النوعي له ردود فعل إيجابية على التنمية البشرية.

ان تحقيق درجة متقدمة من التنويع الاقتصادي لها أثر على ريادة الأعمال، حيث يؤدي الى دفع رواد الأعمال الى استغلال الوضع القائم وامتصاص عدد كبير من العمالة المتوفرة التي تكون في حالة بطالة أو تشتغل عند مستوى الكفاف لو لم يكن هناك مستوى معين من التنويع الاقتصادي، كما يشجع هذا الأخير على الابتكار في مجال ريادة الأعمال[1].

ثانيا: الآثار السلبية

خلال عملية التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي، تكون هناك آثار سلبية على بعض القطاعات، حيث أن التوسع في النشاطات الاقتصادية يؤدى الى تغيير هيكل الطلب على العمالة والتقليل من الاعتماد على العمالة التي كانت مطلوبة مسبقا بسبب التوجه الجديد في النشاط الاقتصادي، وبحكم مجموعة المعارف والقدرات التي كان

1 - Mélanie Hamel**, La Conciliation Des Objectifs Sociaux, Economiques Et Ecologiques D'initiatives Locales D'économie Sociale**, Mémoire Présente Comme Exigence Partielle De Maitrise En Sociologie, Université Du Québec A Montréal, Cahiers Du Centre De Recherche Sur Les Innovations Sociales (Crises), Janvier 2012, P 143 Valable Sure Cite : Www.Crises.Uqam.Ca le 18/10/2017

قد اكتسبها العمال في القطاعات التي صار التوظيف عليها أقل، يؤدي ذلك الى وجود نسب معدلا بطالة لعمال هذه القطاعات[1].

هناك تأثيرات سلبية محتملة على الاستدامة البيئية صحيح أن التنويع يمكن أن يوزع استغلال الموارد بل وأن يتم توجيهه نحو حلول إيكولوجية أفضل غير أن التنويع في كثير من الأحيان لا يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات وبالتالي يؤدي إلى مزيد من الاستهلاك والإنتاج واستغلال الموارد[2].

شكل رقم(2–1): علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية البشرية

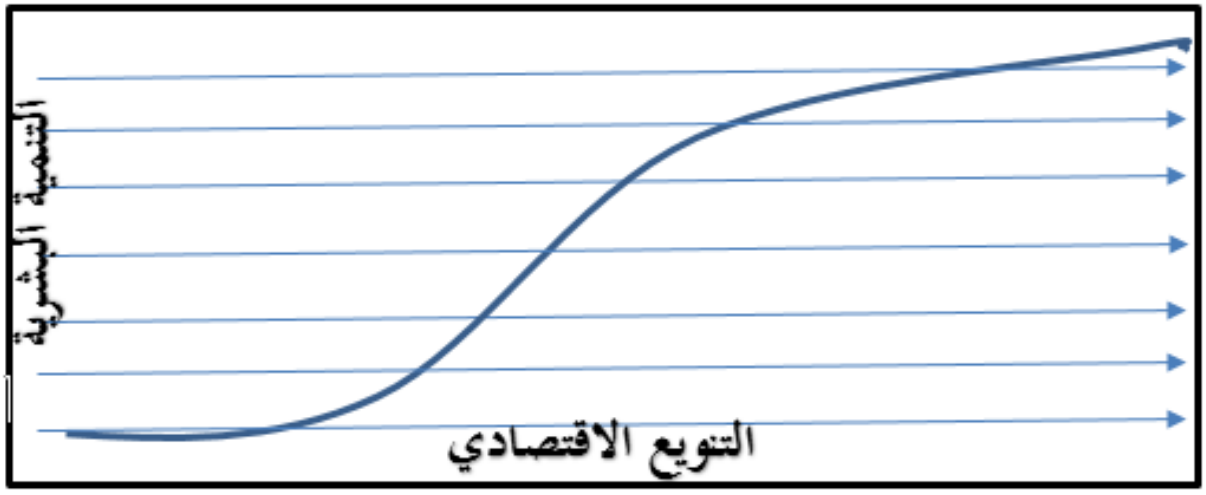

Source : Dominik Hartmann، Andreas Pyka, "Innovation, Economic Diversification and Human Development", CC Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65- 2013, FZID, University

Hohenheim, Germany,P :21

يبين هذا المنحنى البياني العلاقة الطردية بين التنويع الاقتصادي والتنمية البشرية ففي الحالة العامة يؤدي التنويع الى مزيد من الخيارات ومزيد من التوظيف والعوائد الاقتصادية التي تحسن من المستوى المعيشي للسكان.

1 – Michael chugozie Anyaehie, op-cit,p 22.

2 – Dominik Hartmann, Op Cit, p 30.

المبحث الرابع: تجارب دولية في موضوع التنويع الاقتصادي

هناك الكثير من التجارب الدولية الناجحة في مجال التنوع الاقتصادي، استطاعت من خلالها الدول تنويع مصادر دخلها، ولكن هناك نماذج بارزة وجب الإشارة اليها كأمثلة عن قدرة الاقتصادات للتحول من التبعية لمورد واحد سواء كان من الصناعات الاستخراجية أو الفلاحة أو حتى الصادرات الى اقتصاد أكثر تنوعا مثل ماليزيا وتايلندا والصين والتشلي نذكر بهم ملامح التحول في بعض هذه الدول:

المطلب الأول: تجربة ماليزيا:

تتمتع ماليزيا بموارد طبيعية متنوعة و موقع جغرافي هام، وموانئ المياه العميقة، والمطاط، والقصدير ومنتجات الغابات – التي كانت قبل تصدير النفط سلعا أساسية كانت انتاج الموارد الطبيعية 42٪ من القيمة المضافة للصناعة التحويلية. حيث تمكنت ماليزيا من الحفاظ على معدل ادخار مرتفع ومستقر نسبياً، واستثمرت بكثافة في استغلال الموارد الطبيعية من خلال برامج الأراضي وإعادة التشجير لتطوير وتحديث إنتاج المطاط وزيت النخيل كما استثمرت بشكل كبير في التكنولوجيا والبنية التحتية، بما في ذلك الطاقة والاتصالات والنقل على الرغم من أن ماليزيا شرعت في طريق الحمائية في الستينات، فقد بدأت في 1973-1974 لترويج الصادرات الصناعية منخفضة التكلفة بشكل كبير وخفض تكاليفها من خلال تنفيذ سياسات الاستفادة من العمالة منخفضة الأجر وإدارة العلاقات بين الشركاء الاجتماعيين.و في منتصف الثمانينات حولت استراتيجيتها نحو المزيد من المنتجات التكنولوجية وتحسين مهاراتها و حررت الهجرة من العمال المؤهلة ، كما اهتمت بالتعليم الجامعي خاصة في المجال التكنولوجي وذلك بزيادة عدد الطلاب في هذا المجال حيث أقامت علاقات مع الجامعات لأسترالية والكندية ، وقامت بتمويل النشاطات العلمية خاصة في مجال البحث والتطوير[1].

1 - Alan Gelb, **Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelles**, Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI Ressources naturelles, finance et développement, Alger, 4-5 novembre 2010,P 07.

وكان هدف السياسة الاقتصادية في ماليزيا هو العمل على الحد من الانفاق العمومي والتوجه تدريجيا نحو سياسة تجارية أكثر انفتاحا وعملت على تخفيض قيمة العملة المحلية، كما قامت بإنشاء مناطق حرة، وبهذا قامت ماليزيا بالعمل على تدعيم الصناعات التصديرية مدعومة بالوفرة في الموارد الطبيعية.

كما انتهت ماليزيا سياسة فعالة في مجال تشجيع استقطاب الاستثمارات الأجنبية الخاصة من خلال بعض الإجراءات أهمها[1]:

- تقديم إعفاءات ضريبية من 2 الى 5 سنوات للاستثمارات القائمة من أجل الاحلال محل الواردات.
- تقديم إعفاءات ضريبية من 2 الى 10 سنوات للصناعات كثيفة رأس المال.
- انشاء 10 مناطق حرة خاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجالات النسيج والإلكتروني.
- تحرير قيود ملكية الأجانب لحقوق ملكية الشركات في البلد، وتمكينه من امتلاك هذه الحقوق كليا.
- تحرير وتطوير سوق راس المال، بالسماح للبنوك الأجنبية بالدخول للأسواق المحلية.

لقد أدت هذه الإجراءات الى تدعيم القطاع الخاص ومساعدة على الاستثمار في الكثير من القطاعات حيث بلغ مؤشر التنويع الاقتصادي فيها نسب مرتفعة تعكس مدى مساهمة كل القطاعات الاقتصادية في الناتج، حيث أصبحت ماليزيا من الأمثلة التي يحتذى بها في مجال التنويع الاقتصادي. ويبين الجدول الموالي مكونات الصادرات لماليزيا مقارنة ببعض الدول النامية:

جدول (2-2): متوسط مساهمة مكونات الصادرات لبعض الدول خلال الفترة 2009-2013

	المنتجات الأولية	المنتجات الزراعية	منتجات صناعية	منتجات منخفضة التقنية	منتجات متوسطة التقنية	منتجات عالية التقنية
ماليزيا	%17.8	%13.7	%7.7	%9.74	%16.4	%34.5
الجزائر	%84.3	%0.4	%15	%0.1	%0.13	%0.01
الامارات	%50	%3.1	%17.2	%6.15	%11.63	%4.16

SOURCE: Sultan Altowaim; **Financial development and export diversification in resource-rich developing countries**, PhD student, Department of Economics, University of Glasgow, October 2016,P 18.

[1] - سامية مقداش، **تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP دراسة حالة ماليزيا خلال الفترة 1995-2011**، مقال منشور في مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد13، ديسمبر 2015، ص ص 627-628.

تتميز البلدان الثلاثة في الجدول انها بلدان مصدرة للمواد الأولية النفط والغاز بالنسبة للجزائر والامارات و المنتجات الزراعية والمنتجات بالنسبة لماليزيا، لكن بعد سنوات من جهود البلدان الثلاثة في تنويع اقتصادها نلاحظ من الجدول أنه خلال الفترة من 2009 الى 2013 تمكن ماليزيا من تنويع اقتصادها بدرجة كبيرة حيث بلغت صادراتها التي تتميز بتكنولجيا عالية في بلوغ نسبة أكثر من 34% من اجمالي صادراتها، وهذا دليل على نجاح جهودها في تحقيق تنويع في صادراتها خارج الصادرات التقليدية المتمثلة في المواد الطبيعية والزراعية، عكل كل من الجزائر والامارات التي لم تتمكنا من تحقيق الأهداف المرجوة في تنويع اقتصادها خاصة الجزائر التي لم تتمكن صادراتها التي تعتمد على أي مستوى تكنولوجي من بلوغ نسبة 1% من اجمالي صادراتها.

المطلب الثاني: التجربة النرويجية

تعتبر النرويج من النماذج الناجحة في موضوع التنويع الاقتصادي، فهي تعتبر دولة بترولية، وفيما يلي عرض للخصائص الطبيعية والسياسية ولاقتصادية لهذه الدولة، وتجربتها في مجال التنويع الاقتصادي:

1- الموقع والخصائص الطبيعية

تقع النرويج أو مملكة النرويج غرب أوروبا وهي أدى الدول الاسكندنافية، تبلغ مساحتها حوالي 386.525 كلم^2 ، يحدها روسيا والسويد وفنلندا من الشرق، ومن الجنوب الدنمارك عبر مضيق سكاجيراك، ولها حدود بحرية مع كل من فنلندا والمملكة المتحدة،أما من الغرب فالمحيط الأطلنطي. يبلغ عدد سكانها حوالي 5 ملايين نسمة، وبذلك تعتبر أقل الدول الأوربية من حيث كثافة سكانية

2- النظام السياسي في النرويج:

نظام الحكم النرويجي هو ملكي دستوري ديموقراطي برلماني، حيث يتألف برلمانها من مجلسين، هما المجلس الأعلى والمجلس الأدنى، والملك النرويجي مجرد رمز لا يتدخل مطلقا في الحياة السياسية التي يرسم ملامحها البرلمان الذي ينتخب كل أربعة سنوات.

تعتبر الحكومة البرلمان النروجي مصدر السلطة التشريعية الأولى في البلاد وتسمى بالمجلس الكبير، كما يوجد في النرويج ما يعرف بمجلس الدولة، وهو مجلس ملكي خاص برئاسة الملك حيث يجتمع رئيس الوزراء

وحكومته في القصر الملكي ويتشاور مع الملك. بالإضافة إلى الموافقة على القوانين البرلمانية يقوم الملك بمنح الموافقة الرسمية على كافة القوانين الحكومية قبل وبعد توجيهها للبرلمان، و يستند النظام القضائي وتطبيق القانون في النرويج إلى نظام القانون المدني، حيث يتم إنشاء وتعديل القوانين في البرلمان وتنظيم النظام عبر محاكم العدل في البلاد[1].

3- المؤشرات الاقتصادية:

تقع النرويج في شريحة الدول مرتفعة الدخل الفردي حسب تصنيف البنك الدولي، حيث بلغ نصيب الفرد من اجمال الناتج الوطني وفقا لتعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي 62550 دولار أمريكي سنة 2016 مقابل 65180 سنة 2015، وهذا ثاني أكبر نصيب فردي بعد لكسمبورغ.

مثلت الصادرات نسبة 83.7% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي[2]، بمبلغ قدر ب 88.963 مليار دولار سنة 2015 شكلت المنتجات الزراعية نسبة 10.2% والمنتجات المصنعة نسبة 21.6 % فيما مثلت نسبة المواد الطاقوية نسبة 64.6% ، وباقي المنتجات[3] 3.6% ، فيما قدرت وارداتها ب 72.335 مليار دولار في نفس السنة مثلت الواردات الصناعية نسبة 78.9% والمنتجات الزراعية نسبة 10.9% ، والمشتقات المواد الطاقوية نسبة 9.4%.

يعتبر قطاع الهيدروكبيرات أهم قطاع مسيطر على الاقتصاد النرويجي حيث بلغ الإنتاج في نهاية سنة 2017 حوالي 470.9 ألف برميل يوميا، و 1.9 مليون من الغاز،

من خلال هذه المعطيات نلاحظ أن النرويج من البلدان البترولية التي تتمتع بتنويع اقتصادي، حيث تتكون صادراتها من العديد من المنتجات خارج قطاع المحروقات شكلت نسبة 35.4% من اجمالي الصادرات،

1- المملكة الربية السعودية، وزارة التعليم العالي، **دليل المبتعثين الى مملكة النرويج**، ص 10، 2014. موجود على الموقع http://www.sacuof.org/files/g_norway.pdf تاريخ الدخول مارس 2017

2 -World economic forum, **the global compitivetness report 2015-2016**.geniva, available at www.weforum.org/gcr.

3 - احصائيات المنظمة العالمية للتجارة، من الموقع http://stat.wto.org/CountryProfile/WSDBCountryPFView.aspx?Language=E&Country=NO تاريخ أكتوبر 2017.

كما يتكون الهيكل الصناعي الداخلي من مجموعة من القطاعات الرائدة من قطا صيد السمك، وإنتاج الطاقة الكهرومائية، وصناعة الألمونيوم والصناعات الغذائية[1].

وضعت النرويج سنة 2001 تنظيما جديدا للمالية العامة للبلد من أجل إدارة عوائدها النفطية، صمم هذا التنظيم لتحقيق أربعة اهداف رئيسية تمثلت في استقرار الاقتصاد الكلي، وضمان العدالة بين الأجيال في الاستفادة من عوائد النفط، وكفاءة استخدام الموارد المتاحة بالإضافة الى الحفاظ على استقرار المالية العامة للدولة، وعملت على تحويل صافي التدفقات النقدية من النفط والغاز إلى صندوق التقاعد الحكومي العالمي[2].

4- صندوق التقاعد النرويجي:

في سنة 1990 قام رئيس الوزراء النرويجي "**قروهام براندتلاند**"[3] بتأسيس صندوق التقاعد الحكومي من أجل إدارة عائدات النفط في الاقتصاد النرويجي، حيث يقوم بنك النرويج بإدارة أصول هذا الصندوق نيابة عن وزارة المالية، ويتكون رأس ماله من جميع عائدات البترول وصافي العائدات المتحصل عليها من الأنشطة البترولية حيث يقوم باستثمار رأس مال الصندوق في الخارج من اجل الاقتصاد النرويجي من آثار تقلبات أسعار النفط، حيث يقوم بالاستثمار في أسواق الأسهم والسندات العالمية والعقارات، ومن بين أهدافه دعم النمو في الاقتصاد العالمي، الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة

وتم انشاء هذا الصندوق من اجل الحكومة إعطاء الحكومة النرويجية هامش أمان في سياستها المالية، في حالة تعرضت لمخاطر جراء انخفاض أسعار البترول أو انكماش في الاقتصاد، كما أنشي على أساس دعم الحاجات المالية للسكان كبار السن من المتقاعدين والذين لا يحصلون على منتظم، ويقوم هذا الصندوق بتغطية العجز في موازنة لموازنة العامة للحكومة. وجاء في أحد بنود إنشاء البنك الى يهدف في المدى البعيد الى تحقيق تنمية مستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهذا دليل على أن هذا الصندوق له أهداف تنموية

1 – لورنس يحي صالح، فاطمة محسن محمد، **النفط العراقي بين جولات التراخيص والتنمية المستدامة– مع إشارة الى تجربة النرويج**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 49، جامعة بغداد، العراق 2016، ص 368.

2 – أحمد آل درويش و آخرون، المملكة العربية السعودية: **معالجة التحيات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو**، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، واشنطن، 2005، ص 17.

3 – **GEO HARLEM BRENTLAND** هي رئيسة وزراء النرويج، ورئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سابقا، التي أصدرت سنة 1983 تقرير بعنوان "**عالمنا المشترك**" الذي يعتبر محطة مهمة في مسار التنمية المستدامة لدى الأمم المتحدة.

طويلة الاجل وليست يبنى على أساسا مستدام[1]. ومن بين ميزات الصندوق انه يتخذ قراراته الاستثمارية بشكل مستقل بناءا على توجهاته التنموية، ولا يخضع لأي سلطة سياسية.

من خلال معطيات صندوق التقاعد النرويجي الذي يعتبر اكبر صندوق سيادي في العالم الذي بلغ حجم أصوله مع نهاية 2017 أكثر من 998 مليار دولار وتنتشر استثماراته في 34 دولة [2]، يتبادر لنا صندوق ضبط الإيرادات الجزائري الذي أنشي هو الآخر لإدارة العوائد من الجباية البترولية الفائضة في الميزانية العامة للدولة، وبحكم الطبيعة القانونية لهذا الصندوق الذي لا يمكنه ادرة موجوداته المالية، فقد بدأ يتآكل في أول أزمة مالية شهدتها الجزائر نتيجة تراجع أسعار البترول الى أن نفذ كليا سنة 2017. حيث كان من الممكن تكييف طبيعة عمليه ليكون صندوقا سياديا خلال السنوات التي شهدت ارتفاعا قياسيا في أسعار البترول تمكنه هذه الأموال من تحقيق الهدف الأساسي الذي أنشئ من أجله الصندوق وهو تغطية عجز الميزانية العاملة للدولة كما حدث خلال الازمة، وضما الأجيال المستقبلية من نصيبها من هذه الأموال.

الجدول الموالي يبين تطور بعض المتغيرات لاقتصادية للنرويج خلال الفترة 1990-2016

جدول رقم(2-3): تطور المؤشرات الاقتصادية للنرويج خلال الفترة 1990-2016

المؤشرات/السنوات	1990	2000	2010	2016
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دوار)	119.79	171.3	492.3	371.07
معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي	1.9	3.09	0.6	1.2
الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	39	46	40	34
القيمة المضافة لقطاع الفلاحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	3	2	2	2
القيمة المضافة لقطاع الصناعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	33	41	39	32

1- norges bank investment management, **the government pension fund**, avalable in site : https://www.nbim.no/en/the-fund/about-the-fund/ on 25/10/2017

2 – تقرير شركة أرقام الاستثمارية من الموقع: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/523290 تاريخ الدخول مارس 2018.

القيمة المضافة لقطاع الخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	63	57	59	66
مؤشر التنويع الاقتصادي *	/	0.61	0.62	0.64
عدد السلع المصدرة *	/	230	235	237

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي من الموقع:

http://databank.worldbank.org/data/views/reports/reportwidget.aspx?Report_Name=CountryProfile&Id=b450fd57&tbar=y&dd=y&inf=n&zm=n&country=NOR تاريخ الدخول مارس 2018

* قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من الموقع:

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx تاريخ الدخول مارس 2018

نلاحظ أنه رغم عدد السكان القليل والطبيعة الجغرافية لهذا البلد، فإنه يسجل قيم مرتفعة في جميع المؤشرات الاقتصادي، فهو يعتبر من الدول الأكثر غنى بين شعوب العالم حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 حوالي 70867.5 دولار، كما تحتل المرتبة الأولى عالميا في ترتيب مؤشر التنمية البشرية بقيمة 0.949 سنة 2016. ويعتبر الاقتصاد النرويجي من أكثر الاقتصاديات تنوعا، حيث بإستثناء القطاع الفلاحي الذي لا يعبر قطاع منتجا في النرويج، فإن باقي القطاعات تساهم بنسب متقاربة في الناتج المحلي خاصة القطاع الصناعي والخدمي، بالإضافة الى الصيد البحري، و هو دليل تنوع الاقتصاد بسبب حسن ادارته خاصة ما يتعلق بإدارة الفوائض المالية المتوفرة والمتأتية من عائدات تصدير البترول والغاز، وقد ساعد في ذلك قلة عدد السكان.

المبحث الخامس: جهود وخطط الجزائر للخروج من التبعة لقطاع المحروقات

مع بداية الألفية الثانية شهدت الجزائر مجموعة من التغيرات سواء على المستوى السياسي والامني، حيث سجلت الجزائر بداية مرحلة من الاستقرار بعد خروجها من العشرية الصعبة التي عاشها المجتمع الجزائري. رافق ذلك توجه أسعار البترول الى الارتفاع في الأسواق الدولية. حيث اتجهت الحكومة الى التوجه نحو سياسة تنموية هدفت الى تحسين معدلات النمو الاقتصادي، والحد من البطالة.

من أجل تحقيق تنويع اقتصادي في الجزائر اعتمدت الحكومة مجموعة من البرامج الانفاقية من أجل خلق بنى تحتية داعمة للنشاطات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات بالإضافة الى تدعيم هذه القطاعات قصد تحقيق معدلات نمو كبيرة فيها. كذلك هدفت هذه البرامج الى تشجيع الطلب المحلي، وفق ما جاء في النظرية الكنزية التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق التشغيل الكامل والحفاظ على التوازن الاقتصادي عن طريق معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، حيث تمثل ذلك في البرامج التالية:

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001/2004 Programme de Soutien à la Relance Economique

جاء هذا البرنامج وفق سياسة انفاقية تهدف الى تنشيط الطلب الكلي وذلك من خلال مجموعة من الآليات التي تخلق هذا الطلب كان أهمها التحويلات الاجتماعية التي تدفعها الدولة للأفراد مثل منح البطالة والمساعدات الاجتماعية، و مشروعات البنى التحتية الكبرى التي تستوعب عددا ضخما من اليد العاملة، بالإضافة الى تخفيض الضرائب وإلغاء بعض الرسوم التي تهدف الى زيادة دخل الأفراد. كما هدف هذا البرناج الى تشجيع العرض الكلي عن طريق مجموعة من الاجراءات أهمها تخفيض الضغط الضريبي[1].

يمتد برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001/2004 و يتمحور حول الأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل و المنشآت و لتحسين مستوى المعيشي، التنمية المحلية و لتنمية الموارد البشرية[2]. فقد قدر الغلاف المالي لهذا البرنامج بحوالي 525 مليار دينار أي حوالي 07

1 – كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 250.

2 - Services du chef du gouvernement, **Le plan de la relance économique 2001 - 2004**, les composantes du programme, P4

مليار دولار، يهدف إلي جملة من الأهداف أهمها[1] تحقيق التوازن الجهوي، انعاش الاقتصاد الجزائري وانشاء مناصب الشغل، و مكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة بين الجدول التالي التوزيع السنوي لاعتمادات الميزانية المرصودة للمخطط حسب القطاعات المستهدفة:

جدول رقم (2–4): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001 **الوحدة: مليار د ج**

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1
التنمية البشرية والمحلية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	/	/	45	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة2004 ، ص87 .

نلاحظ أن مشاريع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية خصص لها اكبر قدر من الاعتماد المرصودة في البرنامج و هذا دليل على افتقار الجزائر لهذه المرافق المهمة في تلك الفترة، حيث تكون هذه القاعدة التحتية المراد انشاؤها داعما للنشاط الاقتصادي و كتعويض للتأخر الحاصل و الهياكل المدمرة في العشرية السابقة،كما أنها من المنتظر أن تستوعب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة.

وقم تم توزيع اعتمادات هذا البرنامج على مجموعة كبير من القطاعات، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2–5): التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي **الوحدة: مليار د ج**

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التربية الوطنية	10	9.5	7.45	/	26.95
التكوين المهني	4.4	3.1	2.1		9.5
التعليم العلي والبحث العلمي	18	9.4	6.5		33.9

1- زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره، ص 179.

الصحة والسكان	2.8	4.6	0.3		7.8
الشباب والرياضة	1.4	2.2	/		3.67
الثقافة والاتصال	4.5	/	/	3.5	08
الشؤون الدينية	1.5	10	/		11.5

Source: Services du chef du gouvernement, Le plan de la relance économique 2001 - 2004, les composantes du programme, pp 9-10.

1- دعم النشاطات الفلاحية و تتمثل البرامج في هذا المجال فيما يلي[1]

1-1 :**الفلاحة** قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دج. يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يتمحور حول تكثيف الإنتاج الفلاحي، و ترقية الصادرات من المنتجات الزراعية كما يتضمن تحويل أنظمة الإنتاج للتصدي لظاهرة الجفاف ومكافحة الفقر و التهميش عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.

1-2 :**مصايد الأسماك و الموارد السمكية** حدد المبلغ الإجمالي لها ب 9.5 مليار دينار يتطلب لتنفيذ هذا البرنامج المساعدة على تنمية مصايد الأسماك الحرفية، وانشاء مؤسسة الائتمان لصيد الأسماك وتربية الاحياء. وهدف البرنامج الى خلق 100,000 منصب شغل دائم، وتوفير استثمار بحوال 23.5 مليار دينار، وزيادة الإنتاج الى 130,000 طن بحلول سنة 2014.

2: دعم الإصلاحات شمل البرنامج الإصلاحات الضريبية والمالية، وذلك قصد إرفاق البرامج المبرمجة في المخطط بمجموعة من الإجراءات التي تساعد على تنفيذ البرامج و لمواكبة التطورات الدولية . وقد خصص مبلغ 45 مليار دينار لهذا الغرض[2].

1- زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2012، ص200.

2- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر،2010/2009، ص 201.

2-1: التنمية المحلية و البشرية

2-1-1 التنمية المحلية: إن البرنامج المقترح و المقدر بـ 97 مليار دج يهدف الى[1] انجاز مخططات بلدية موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية و التوزيع التوازني، وإنهاء المشاريع المرتبطة بالطرق (طرق ولائية و بلدية) و تطهير الماء و المحيط، المشاريع الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال التي تشجع على استقرار و رجوع السكان، و لاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب.

2-1-2 التشغيل و الحماية الاجتماعية : قدر الغلاف المالي في ميدان التشغيل والحماية الاجتماعية بـ 17 مليار دج، يهدف إلى خلق 70.000 منصب عمل دائم. البرنامج المقترح للفترة 2004/2001 فيما يتعلق بالعمالة والحماية الاجتماعية، يستهدف الأنشطة كثيفة العمالة و يركز على الولايات المحرومة[2].

3: تعزيز الخدمات العامة وتحسين المعيشة

في إطار الأشغال الكبرى لعلمية التجهيز والتهيئة العمرانية فقد خصص مبلغ 210.5 مليار دينار، يتكون البرنامج من 3 عناصر أساسية وهي[3]:

3-1 التجهيزات الهيكلية:

خصص لهذا الغرض 142.9 مليار دينار ويهدف إلى تحسين الظروف المعيشية خاصة في المراكز الحضرية الكبيرة والمناطق الريفية وتنقسم إلى البنى التحتية للمياه خصص لها مبلغ 31.3 مليار دينار، البنية التحتية للسكك الحديدية بمبلغ 54.6 مليار دينار، قطاع الأشغال العمومية 54.3 مليار دينار،والاتصالات السلكية واللاسلكية10 مليار دينار.

3-2: تنشيط المناطق الريفية في الجبال والهضاب والواحات: يهدف البرنامج إلى تعزيز النمو في المناطق الداخلية وفي الواحات بكلفة67.6 مليار دينار ، ويحتوي على برنامج حماية البيئة بتكلفة 6.1 مليار دينار،

1- بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص198.

2- زرنوح ياسمينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 181.

3- زرمان كريم، **مرجع سبق ذكره** ص، ص 202.

برنامج تكميلي لكهربة الريف و توزيع الغاز بقيمة 16.8 مليار دينار. برنامج تنشيط المناطق الريفية وحماية تجمعات المياه والمناطق الساحلية بكلفة9.1 مليار دينار؛

4 : تنمية الموارد البشرية تقدر تكلفة البرنامج بـ 90,3 مليار دج[1]. يهدف إلى تكوين موارد البشرية تتلائم مع احتياجات سوق العمل والظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد تتوزع اعتمادات هذا البرنامج على الشكل التالي:

4- 1التربية الوطنية: تبلغ تكلفة القطاع حوالي 27 مليار دينار،تتمحور الأهداف حول رفع مستوى التعليم خاصة في المناطق الريفية و المناطق التي تعاني من كثافة سكانية، و إعادة تأهيل وتحسين المرافق القائمة .

4- 2التكوين المهني: تبلغ تكلفة القطاع حوالي 9 مليار دينار وتهدف إلى تقليص العجز في المعدات التعليمية، و إعادة تأهيل و تجهيز المؤسسات.

4-3 التعليم العالي و البحث العلمي: تكلفة تبلغ 31.28 مليار دينار تتمثل الأهداف أساسا في إنشاء 50000 مقعد بيداغوجي جديد،و 250.000 سرير .

4-4 الصحة العمومية: تكلفة تبلغ 14.7مليار دينار تتمثل الأهداف أساسا الى[2]

- إعادة تأهيل البنية التحتية التنظيمية وتجديد المعدات الطبية؛

- الانتهاء من انجاز المستشفى الجامعي بوهران و إعادة بناء مستشفى الشلف،و بناء مركز السركان في عنابة بقدرة 2000 مريض.

4-5 الشباب والرياضة: تكلفة تبلغ 4 مليار دينار تتمثل الأهداف على إعادة تأهيل المنشآت القائمة وتشييد مراكز الترفيه والرياضة ، ويولى اهتمام خاص إلى إعادة تهيئة ملعب 5جويلية ، و إنشاء البنية التحتية اللازمة لاستقبال الفرق وطنية والأحداث الرياضية الدولية.

1- Programme de soutien à la relance économique appui aux réformes, Op Cit, P 33.

2- زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001/2009**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ،العدد السابع، جوان 2010، ص 203.

4-6 الثقافة و الاتصال: تكلفة تبلغ 2.3مليار دينار تتمثل الأهداف أساسا

- تجهيز بيت الثقافة في ولاية معسكر، و ترميم قاعة الأطلس و 4 أرشيف السينما.

- ترميم المواقع التاريخية والمعالم بكل من غرداية وسوق أهراس.

4-7 الشؤون الدينية: البرنامج تصل إلى 1.5 مليار دينار، ويوفر الدعم لإعادة تأهيل بعض المساجد التاريخية

و قد تبنت الجزائر مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بتخصيص مجموعة من الموارد المالية الرامية إلى تشجيع الاستثمار و تحسين عمل المؤسسات الاقتصادية و الإسراع إجراءات الشراكة و الخوصصة و التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والشراكة مع التحاد الأوربي و فيما يلي مجموعة الاجراءات و التدابير الجباية المصاحبة للبرنامج

جدول رقم (2-6): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي2001/2004

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة ادارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة و الشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7		2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط و البعيد	0.03	0.05			0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001/2009، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ،العدد السابع، جوان 2010، ص204

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005/2009

Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance

استكمالا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي تم برمجة برنامج آخر سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو مخطط خماسي، حيث جاء هذا البرنامج في ظل ظروف أحسن بكثير من البرنامج السابق تميزت بالارتفاع المستمر

لأسعار البترول باعتباره الممول الرئيسي لاعتمادات هذا هذه البرامج، كما شهدت هذه الفترة ارتفاع احتياطي الصرف الى حدود 43 مليار دولار.

يمتد برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الخماسي 2009/2005 و قد خصصت الدولة لهذا البرنامج حوالي 4203 مليار دينار أي ما يعادل تقريبا حوالي 55 مليار دولار. وقد بنيت الإستراتيجية على أساس[1]نمو المعدل السنوي للصادرات 5%، معدل تضخم يبلغ 3% ، وسعر صرف الدينار مقابل الدولار 76د ج.و قد وزعت اعتمادات البرنامج على النحو التالي:

جدول رقم (2–7):المحاور الرئيسية للبرنامج التكميلي لدعم النمو **الوحدة:مليار د ج**

القطاعات	المبالغ
تحسين ظروف المعيشة	1908.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1
دعم التنمية الاقتصادية	337.2
تطوير الخدمة العمومية	203.9
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50
المجموع	**4202.7**

المصدر: بودخدخ كريم أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر–مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر،2010/2009، ص203

قسم هذا البرنامج الى خمسة قطاعات رئيسية، حيث بعد أن ركز البرنامج السابق على البنية الأساسية، ركز هذا البرنامج على التنمية البشرية من خلال تحسين ظروف المعيشة برصيد في هذا المجال قدر ب 1908.5 مليار دينار و التي مثلت ما نسبته حواي 45% من اعتماداته، و تأتي برامج تطوير المنشآت الأساسية بمبلغ 1703.2 مليار دينار و هذا قصد إكمال مشاريع المخطط السابق و إقامة مشاريع جديدة وهو ما مثل نسبة 45% من الاعتمادات، و يهدف البرنامج إلى تدعيم مسار النمو المستهدف خلال الخماسي السابق و يركز على:

1- مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي ، موقع إلكتروني http://www.mf.gov.dz/economie/pib.htm : تاريخ الدخول للموقع:2011/08/30 .

1 : الإصلاح في المجال الاقتصادي

يهدف البرنامج إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات في عدد من المجالات الاقتصادية و التي تتمثل في[1]

1-1 تسوية مسألة العقار الصناعي: فيما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يشار إليه على أنه عائق أمام ترقية الاستثمار، لهذا يهف البرنامج إلى تثمين المناطق الموجودة، و تطوير مناطق جديدة وجمع الخدمات الضرورية للمستثمر في هذه الفضاءات، و إتاحة هذه الممتلكات، في ظل الشفافية، واستكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني، و استكمال مخططات التهيئة و التعمير كما هدف الى تأسيس نظام الامتياز لفلاحي الذي سيضبط بكيفية واضحة حقوق مانح و صاحب الامتياز وتسهيل عملية الحصول على القرض الضروري لتنمية النشاط الفلاحي.

2-1 عصرنة المنظومة المالية:

الهدف هو التلاؤم مع الظروف الاقتصادية و يهدف إلى استكمال عصرنة أدوات و أنظمة الدفع تحسين إدارة البنوك و المؤسسات العمومية للتأمين بما في ذلك عن طريق الترقية النشيطة للشراكة، وتعزيز سوق رؤوس الأموال و ضبطها الفعال، سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات، من أجل حشد مكثف للموارد الداخلية لتطوير الاستثمار، و تسيير نشيط أكثر للأصول المالية.

2 : التنمية الاقتصادية

الهدف هو تنمية الموارد و الحفاظ عليها قصد استغلالها بطريقة أحسن، خاصة ما تعلق بالموارد الناضبة و يشمل البرنامج[2]

1-2 قطاع المحروقات و المناجم : يهدف البرنامج الى استكمال الترتيبات التشريعية و التنظيمية و المؤسساتية في مجال المحروقات وتطوير أنشطة إنتاج الطاقات المتجددة تطوير سياسة في مجال تحقيق هوامش الربح في المنتجات النفطية قصد ترقية الاستثمار الوطني.

1- زرنوح ياسمينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 190.

2- زرنوح ياسمينة، **مرجع سبق ذكره**،ص 194.

2-2 الفلاحة و التنمية الريفية:

ستتجه السياسة العمومية لتنمية الفلاحة نحو ما يأتي[1]،تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع و تعميم التكوين و الإرشاد والدعم الانتقائي و الانتقالي لعمليات تحول النشاط و إعادة توجيه القدرات الفلاحية ومحاربة التصحر وحماية تربية المواشي.

أما في مجال التنمية الريفية ، يهدف البرنامج الى مواكبة التنمية بالحصول على وسائل التقنية و على قروض وبرامج تسيير و تنمية الغابات و السهوب التي تستحدث مناصب الشغل و تحافظ على الوسط الطبيعي.

2-3 الصناعة: خصص لهذ القطاع 13.5 مليار دينار قصد تعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية، و تطوير الملكية الصناعية.

2-4 ميدان السياحة و الصناعة التقليدية و الصيد البحري خصص لقطاع السياحة مبلغ 3.2 مليار دينار ويهدف المخطط إلى تثمين المنشآت الأساسية العمومية الموجودة و إنشاء 42 منطقة توسع سياحي لتشجيع الاستثمار الفندقية لأجل تأهيل السياحة على مستوى الشواطئ و الصحراء و الحمامات المعدنية.

في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصناعة التقليدية فقد خصص مبلغ 4 مليار دينار من اجل [2]انجاز وتجهيز مراكز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودراسة وانجاز متاحف للصناعات التقليدية؛

أما ميدان الصيد البحري فقد خصص مبلغ 12 مليار دينار من أجل عمل رسم خرائط بتحديد الموارد، ودعم تكوين الشباب على مهنة الصيد البحري بالموازاة مع تأطير هذه المهنة.

3: تطوير الخدمات العمومية وتحديثها: خصص في هذا المجال مبلغ 203.9 مليار دينار من أجل[3]:

يهدف البرنامج الى فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالمراكز الهاتفية، كذلك رقمنة 61 محطة أرضية وانشاء14 مجلسا قضائيا و34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية بالإضافة الى تطوير عمليات المراقبة وقمع الغش.

1- مصالح رئيس الحكومة، **مشروع برنامج الحكومة**، الجزائر ماي 2006 ، ص .40

2- بودخدخ كريم ، **مرجع سبق ذكره**، ص 206.

3- بودخدخ كريم ، **مرجع سبق ذكره**، ص 206.

3-1 مجال الموارد المائية: يهدف البرنامج الى[1]إنهاء البرنامج الكبير للسدود و انجازات التحويل الجارية وتطوير برنامج انجاز حفر الآبار، بقدر 20.000 متر خطي كل سنة وسد حاجات الري الفلاحي على تأهيل أكثر من 200 محجز مائي قيد الاستغلال و انجاز قرابة 300 وحدة جديدة.

3-2 البنى التحتية البحرية: و في مجال تحديث الموانئ، سوف ينصب الاهتمام على[2]تجديد تجهيزات الشحن و الملاحة و تحديثها، وتعميم استعمال الأدوات الحديثة للتسيير و الإعلام الآلي وتقنين العلاقات التجارية و إضفاء الطابع التعاقدي عليها المتعاملين في المجال.

في البرنامجين السابقين خصصت الجزائر ما قيمته 525 مليار دينار (7مليار دولار) لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، و 4203 مليار دينار أي حوالي 56 مليار دولار للبرنامج التكميلي لدعم النمو و الذي يعتبر غير مسبوق من حيث الاعتمادات المالية المرصودة له و هذا بسب الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول.

وقد إضافة الحكومة مجموعة كبيرة من المشاريع للبرنامجين السابقين، حيث أدت المشاريع المضافة مع إعادة تقييم البرنامج الإنعاش الاقتصادي الى بلوغ تكلفته الى 1216 مليار دينار ما يعادل 16 مليار دولار، في ما بلغ اجمالي اعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو عند سنة 2009 حوالي 9630مليار دينار ما يعادل 130مليار دولار بعد إضافة عمليات وإعادة تقييم المشاريع القائمة. لقد بلغ مجموع البرنامجين السابقين حوالي 10.846 مليار دينار ما يعادل 146 مليار دولار[3]، ويعتبر هذا المبلغ ضخما وقادرا على تحقيق تنمية اقتصادية تحقيق تطلعات المجتمع الجزائري، وبحطم أهداف الحكومة في دعم النشاطات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات فقد قامت بإعداد الكثير من الخطط الداعم لإنشاء المشاريع الإنتاجية خاصة ما تعلق بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة الى مساعدة الشباب في انشاء مشاريع مصغرة، ومن خلال هذه البرامج والأموال المخصصة والإجراءات المرافقة لها فيمكن أن يحدث ذلك الأثر ولو كان طفيفا على بنية الاقتصاد الوطني.

1 – بودخدخ كريم ، **مرجع سبق ذكره**، ص 206

2 – زرمان كريم، **مرجع سبق ذكره** ، ص 215

3– محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مقال منشور في مجلة الباحث، عدد10، 2012، جامعة ورقلة، ص 01.

وقد تميز البرنامجين بدعم عملية التنمية بشكل مكثف في جميع المجالات، خاصة من خلال دعم القطاع الفلاحي و النشاطات الفلاحية الإنتاجية الهادف الى الحد من الاستيراد وتوجيه الإنتاج الفلاحي نحو التصدير بحكم الإمكانيات الكبير التي تتمتع بها الجزائر في هذا المجال خاصة توفر المساحات الصالحة للزراعة والمناخ الملائم للإنتاج الفلاحي والمياه، كما هدف البرنامجين الى انجاز البنى التحتية و تعزيز التنمية المحلية، و تطوير البنى التحتية مثل الطرق والمطارات حيث يعتبر ذلك عاملا داعما للتنمية الاقتصادية. وعليه يعتبر البرنامج التنموي خلال الفترة 2009/2001 يستجيب لحاجات البلد لمشاريع طموحة تهدف الى تحقيق تنمية مستدامة.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو 2010-2014

Programme de consolidation de la croissance économique

جاء هذا البرنامج استكمالا للبرنامجين لسابقين في ظل ظروف داخلية وخارجية مواتية، هدف الى تثبيت ما تم تحقيقه من مكاسب في البرامج السابقة وتسطير برنامج طموح من شأنه تحقيق تنمية تحقق الرفاه للمجتمع، حيث اعتبر أن الاستثمار في العنصر البشري أهم ركيزة للاقتصاد الوطني ، حيث أهم ما ميز هذا البرنامج هو إعطاء الأهمية للتنمية البشرية، بالإضافة الى تخصيص حجم ضخم من الاستثمارات العمومية.

خصص لهذا البرنامج حوالي 21214 مليار دينا أي حوالي 286 مليار دولار خصصت لمحورين أساسيين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاعات السكك الحديدة والطرق والمياه بمبلغ قدره 9700 مليار دينار حوالي 130مليار دولار.

- انطلاق مشاريع جديدة بمبلغ قدره 11534 مليار دينار أي حوالي 156 مليار دولار.

وتم تقسيم اعتمادات البرامج على محتوره الرئيسية كما يلي:

جدول رقم(2-8): المحاور الرئيسة لبرنامج توطيد النمو 2010-2014

المحاور	المبالغ المخصصة للبرنامج(مليار دينار)	النسبة من اجمالي البرنامج
تحسين ظروف معيشة السكان	9903	%45.42
السكن	3700	
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
الصحة	619	
تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية	1800	
باقي القطاعات	1886	

تطوير الهياكل القاعدية	8400	%38.52
قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
قطاع المياه	2000	
التهيئة العمرانية	500	
دعم التنمية الاقتصادية	3500	%16.05
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	1000	
القطاع الصناعي العمومي	2000	
التشغيل	500	

المصدر: ايمان بوعكاز، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)، أطروحة دكتورا، جامعة الحاج لخضر باتنة،2015، ص 226.

وقد خصص البرنامج ما نسبته 40% من الاعتمادات لتحسين التنمية البشرية تمثلت في:

1- التعليم: انشاء ما يقارب 5000 منشاة للتربية الوطنية منها 100 اكمالية، و80 ثانويةن و60.000 مقعد بيداغوجي جامعي، بالإضافة الى حوالي 40.000 سرير في الاقامات الجامعية و 300 مؤسسة للتتكوين المهني.

2- الصحة: انشاء حوالي 1500 مؤسسة خاصة بقطاع الصحة منها: 72 مستشفى،و 45 مركبا صحيا، و 377 عيادة متعددة الخدمات، بالإضافة الى 70 مؤسسة خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.

3- السكن: انشاء حوالي 2 مليون وحدة سكنية، منها 1.2 مليون وحدة تسلم خلال فترة البرنامج على أن يتم الانطلاق في انجاز الباقي قبل سنة 2014.

4- الكهرباء والغاز: توصيل 01 مليون بيت بالغاز الطبيعي، و220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

5- المياه: انجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه، وانهاء جميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

6- الشباب و الرياضة: انشاء أكثر من 50.000 منشاة قاعدية موجهة موجهة للشباب، منها 80 ملعبا، و160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح، واكثر من 200 دار للشباب.

كما خصص البرنامج ما نسبتة 40% كذلك من اجل مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الاساسية وتحسين الخدمة العمومية من خلال:

1- الأشغال العمومية: تخصيص 3100 مليار دينار من اجل توسيع وتحديث شبكة الطرقات العمومية، وزيادة قدرة الموانئ.

2- النقل: تخصيص 2800 مليار دينار من أجل تحديث ومد شيكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري، منها تجهيز 14 مدينة بالترامواي، وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات.

3- تخصيص 1500 مليار دينار لتهيئة الإقليم.

4- تخصيص 1800 مليار دينار لتحسين إمكانيات الجماعات المحليةواقطاع العدلة وإدارة الضرائب.

كما خصصت غلاف مالي قدره 1500 مليار دينار لدعم تنمية الاقتصاد الوطني من خلال:

1- تخصيص 1000 مليار دينار لدعم التنمية الفلاحية والريفية .

2- تخصيص 150 مليار دينار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء مناطق صناعية.

ومن اجل التنمية الصناعية خصص البرنامج حوالي 2000 مليار دينار من أجل تعبئة القروض القروض الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات الكهرباء وتطوير الصناعات البتروكيمياوية، بالإضافة الى تخصيص حوالي 3500 مليار دينار من أجل الادماج المهني لخرجي الجامعة ومراكز التكوين المهني، بالإضافة الى تخصيص 250 مليار دينار لتطوير اقتصاد المعرفة ودعم البحث العلمي وتعميم استخدام الاعلام الآلي في قطاع التربية[1].

وقد تم وزعت اعتمادات مخصصات هذا البرنامج كما يلي:

جدول رقم(2-9): التقسيمات القطاعية لبرنامج توطيد النمو **بالمليار الدينار جزائري**

القطاع	الاعتمادات
التربية الوطنية	850
التعليم العالي	868
التكوين المهني	178
الصحة	619
السكن	37000
المياه	2000

[1] - بيان اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 24 ماي 2010، موجود على الموقع: http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf تاريخ الدخول ماي 2015

الشباب والرياضة	1130
الطاقة	350
الثقافة	140
الاتصال	106
الشؤون الدينية	130
التضامن الوطني	40
البحث العلمي والتكنولوجيا الجيدة	250

المصـــدر: بيـان اجتمـاع مجلـس الـوزراء بتـاريخ 24 مـاي 2010، موجـود علـى الموقـع: http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf تاريخ الدخول ماي 2015.

تضمن هذا البرنامج حجما ضخما من الموارد المالية المخصصة كاستثمارات عمومية تهدف الى تحقيق تنمية شاملة من شأنها أن تدفع بالنشاط الاقتصاد في الجزائر الى الإقلاع من خلال الاستفادة من هذه الأموال المخصصة لتدعيم النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات عن طريق تدعيم العامل البشري باعتباره الوسيلة الرئيسة للتنمية، كذلك هدف هذا البرنامج الى تحسين وتطوير البنى التحتتية الداعمة للناشط الاقتصادي، بالإضافة الى تطعيم وتطوير اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا الحديثة. وعلية يمكن القول أن أهذا البرنامج يعتبر واعدا في تحققيق جهود الدولية في تنويع اقتصادها والحد من الاعتماد على قطاع المحروقات.

المطلب الرابع: البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 و النموذج الجديد للنمو

ابتداء من سنة 2015 اتجهت الجزائر نحو استراتيجية تنموية تعتمد بدرجة كبيرة على تشجيع القطاع الخاص والحد من الضغوط على المالية العامة للدولة وتجسد ذلك من خلال:

أولا: البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019

يهدف هذا البرنامج ال تحقيق نسبة نمو في حدود 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين، من خلال مواصلة انشاء المنشآت الاجتماعية الاقتصادية، وكذا السهر على ديمومة المخططات السابقة للتنمية وضمان تسييير صيانة المنشآت المسلمة.

جاء في هذا البرنامج هدف اصلاح المنظومة المالية والمصرفية كأداة ضرورية لهدف التنويع الاقتصادي التي تريد الجزائر تحقيقه، وذلك بحكم دور هذه المنظمة في تصريف الموارد في السوق من اجل خدمة الاقتصاد الوطني بأكبر كفاءة ممكنة، حيث يتميز النظام المصرفي والمالي في الجزائر بردرجة كبيرة من التعقيد لا تساعد على قيام على في عملية التنمية وعليه يهدف هذا البرنامج على تطوير المنظومة، وتحسين معدل التغطية الجغرافية للقطاع المالي وتحسين وتطوير أداء شبكة المنظومة المصرفية. بالإضافة الى ذلك فإن هذا البرنامج يهف الى تحسين مناخ الأعمال من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تسهل من قيام المشاريع وكذا تدفق الاستثمارات.

جدول رقم(2-10): معطيات حول برنامج التنمية خلال الفترة 2001-2017

البرامج	المبلغ بالدينار (مليار دينار)	المبلغ بالدولار(مليار دولار)
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	525	07
البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	14.209	193
البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	15.059	202
مجموع ميزانيات التجهيز 2015-2017	6727	64.3
مجموع البرامج 2001-2017	36.521	531.8

المصدر: مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة لسنة 2017. موجود على الموقع: http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf تاريخ الدخول مارس 2018.

لقد انطلق هذا البرنامج في ظل ظروف اقتصادية مواتية من أجل برمجة الكثير من البرامج الاستثمارية العمومية، حيث رافق الإعداد وجود مؤشرات مالية مشجعة تمثلت في ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، ووجود وفرة في الموارد المالية، بالإضافة الى بعض النتائج الجيدة في المشاريع السابقة. لكن مع الانطلاق في تنفيذ هذا البرنامج شهد العالم أزمة اقتصادية تمثلي في الانخفاض الكبير لأسعار البترول، كان لها أثر سلبي كبير على الاقتصاد الجزائري، حيث تراجع سعر البترول الجزائري بنسب قياسية، كان من بين نتائجة نفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات، والتوجه نحو سياسة ترشيد النفقات، حيث تم الغاء الكثير من المشاريع وتجميد البعض منها. فإتجهت الجزائر نحو سياسة اقتصادية جديد للحد من النفقات العمومية تمثلت في النموذج الجديد للمو.

ثانيا: النموذج الجديد للنمو

تبنت الحكومة الجزائرية منذ نهاية 2016 برنامج تم المصادقة علية في البرلمان الجزائري برنامج عمل طويل المدى يمتد الى غاية 203 سمى بنموذج النمو الجديد، جاء هذا المخطط بعد ما صاحب انطلاق البرنامج التنموي الخماسي 2015-2019 من أزمة مالية تعرضت لها الجزائر بسبب أزمة تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية، حيث تراجع سعر برميل البترول بنسبة تفوق 60% مما صاحبة آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني، تمثلت أهمها في تآكل الاحتياطي من النقد الأجنبي الذي تراجع عند نهاية سنة 2017 الى أقل من 100 مليار دولار، بالإضافة الى نفاذ موجودات صندوق ضبط الموارد الذي كان يغطي العجز في الموازنة العامة للدولة.

هذه الظروف أدت الى عدم القدرة على تمويل الكثير من المشاريع المبرمجة، وبالرغم من بقاء برنامج التنمية للخماسي قائما إلا أن الكثير من المشاريع شطب، فيما تم تجميد الكثير منها فيما تم الإبقاء على المشاريع الضرورية فقط.

يقوم هذا النموذج على مقاربتين أساسيتين هم قيام نهج جديد للسياسة المالية، التحول الى اقتصاد متنوع بحلو 2030، وبخصوص المالية العاملة للدولة فقد هدف خلال الأجل القصير الى تحيسن التحصيل في الإيرادات العادية، والخفض المستمر في عجز الموازنة، و تعبئة الموارد الإضافية اللازمة من السوق الداخلية. وفي مجال التنويع هدف النموذج الى تحقيق مجموعة من الاهداف بحلول 2030 تمثلت في تحيق نمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ب 6.5% سنويا الى غاية 2030، ومضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2.3 مرات، ومضاعفة نصيب مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج من 5.3% سنة 2015 الى 10% سنة 2030. بالإضافة الى تحديث القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي وإمكانية تحقيق الصادرات، كذلك التحول الطاقوي بخفض الزيادة في استهلاك الطاقة محليا من 06% سنويا سنة 2015 الى زيادة تقدر ب 03% بحلول 2030، وتنويع الصادرات لتدعيم النمو الاقتصادي[1].

1- république algérienne démocratique et populaire, ministère des finances, **le nouveau modelé de croissance**, (synthèse) juillet2016, disponible sure cite : http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-be15d6d0e0ffa387bfb08d8f5d8698ab.pdf, le 20/06/2017.

1- الأهداف تتمثل الأهداف الرئيسية لنموذج النمو الجديد الذي اعتمدته الحكومة الجزائرية ابتداءا من سنة 2016 النقاط التالي[1]:

1-1- **مواصلة مسار النمو**: عن طريق دعم الاستثمار المنتج خاصة في القطاعات التي تتوفر فيها البلاد على قاعدة ومزايا خاصة الصناعات الالكترونية و الرقمية والصناعات الغذائية والسيارات والاسمنت، والصناعات الصيدلانية، وقطاع السياحة، و النشاطات المرتبطة بقطاع المحروقات والمناجم.

1-2- **مضاعفة حصة الصناعات التحويلية**: عن طريق الانتشار الإقليمي للصناعات وزيادة انشاء المناطق الصناعية

1-3- **عصرنة القطاع الفلاحي**: لم يأت هذا البرامج بإجراءات جديدة في القطاع الفلاحي بل اقر بموصلة ما تم اعتماده سابق من خلال برنامج توطيد النمو سنة 2014 والمتمثل في رفمع مستوى الإنتاج الفلاحي قصد الاستجابة لحاجات السكان عن طريق توسيع المساحات المسقية، ومواصلة تنمية الزراعات الصحراوية، وتوسيع قدرات التخزين، بالإضافة الى برنامج زيادة المساحات الغبية ، وزيادة التكوين في هذا القطاع.

1-4- **الانتقال الطاقوي**: عن طريق تأمين الموارد الطاقوية وتنويعها وترقية النجاعة الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة و ترقية الطاقات الأحفورية غير التقليدية.

1-5- **تنويع الصادرات**: من خلال مجموعة من الإجراءات أهمها مراجعة القانون الأساسي للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، وإقامة مجلس وطني استشاري من أجل ترقية الصادرات والتشجيع على انشاء مؤسسات مصدرة، ودعم الصادرات الناشئة.

2- مراحل التطبيق

حيث من المبرمج تنفيذ هذا النموذج على ثلاثة مراحل أساسية هي:

1 - مصالح الوزير الأول، **مخطط العمل من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، سبتمبر 2017 موجود على الموقع: http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf تاريخ الدخول مارس 2018.

2-1- **مرحلة الإقلاع** ابتداء من 2016 الى غاية 2019 تستهدف هذه المرحلة زيادة حصة القطاعات من القيمة المضافة الى المستوى المستهدف

2-2- **مرحلة الانتقال** من سنة 2020 الى غاية 2025 تهدف الى تدارك الاخر في الاقتصاد من خلال الاستمرار في معدل نمو مرتفع.

2-3- **مرحلة الاستقرار** من سنة 2026 الى 2030 يكون الاقتصاد على في مرحلة توظيف جميع الموارد المتاحة وتحقيق الأهداف المسطرة.

3- المحاور الرئيسية للبرنامج

ولتحقيق هذه الأهداف تم وضع ثلاثة مبادئ رئيسية للعمل تمثل المحاور الأساسية لاستراتيجية النمو الجديدة وهي:

3-1- القطاعات الديناميكية المطلوبة

حيث يتم توجيه الخطط الى قطاع الصناعة التي يمكن أن تكون داعما للنمو خارج قطاع المحروقات، عن طريق استحداث فروع ونشاطات جديدة في هذه القطاعات والتي تخص الصناعات التحويلية، وذلك بحقيق نسب نمو تصل الى 10% في هذا القطاع. كما تعمل على تحقيق نسب نمو مختلفة في باقي القطاعات فمتوسط نمو القطاع الفلاحي المرغوب هو 6.5% و 7.4% لقطاع الخدمات، كما يتوقع أن يعوض تراجع النمو في قطاع البناء و الأشغال العمومية بالنمو في قطاع التكنولوجيا الحديثة وخدمات المعرفة.

3-2- تطوير الاستثمار

في مجال الاستثمار فان متطلبات التنويع في الاقتصاد الجزائري تحتم تطوير الاستثمار في المجالات خارج المحروقات، حيث يهدف البرنامج الى تغيير إنتاجية رأس المال المستثمر، كما يهدف الى تطوير الاستثمار العمومي ليكون أكثر إنتاجية، عن طريق انشاء نظام استثمار وطني في المرافق العمومية الذي يكون للقطاع الخاص دورا فيه وسوف يتم تحقيق كفاءة أكبر في استخدام رأس المال المستثمر عن طريق تحرير القيود التي تعيق القطاع

الخاص ليكون له أكثر مساهمة في النمو، و زيادة التنسيق بي الجامعة ومحيطها الاقتصادي لنقل المعارف والتكنولوجيا له.

لتحقيق رؤية 2030 يتطلب هذا التطور السريع للاستثمارات الخاصة باستثناء الطاقة يجب أن تتمحور الإصلاحات حول ثلاثة محاور هي إنشاء نظام وطني حقيقي الاستثمارات في المرافق العامة ، و استئناف إصلاح النظام المصرفي و تطوير سوق رأس المال.

3-3- الاستدامة

تشكل الاستدامة الخارجية تحديًا كبيرًا في السياق الاقتصادي الجديد، حيث يهدف النموذج الى الحد من الفجوة بين الواردات والصادرات غير الهيدروكربونية عبر البعدين الأساسيين للنموذج الجديد للنمو الاقتصادي وهما:

- تنفيذ سياسة مستدامة لكفاءة الطاقة وسياسة الطاقة المتجددة التي تحقق فائضًا كبيرًا في إنتاج الهيدروكربونات القابلة للتصدير.

- تسارع وتيرة الصادرات غير الهيدروكربونية (الزراعة والصناعة والخدمات).

تم فيا سبق استعراض نموذج النمو الجديد الذي صادق علية مجلس الوزراء في 27 ديسمبر 2016 كتوجه عام للسياسة العامة للحكومة في المدي الطويل، ويعتبر هذا النموذج تحول جذريا في مسار السياسة التنموية التي انتهجتها الدولة الجزائرية بداية من الألفية الجديدة، حيث بات من غير الممكن أن تخصص الدولة أموالا ضخمة واتجهت الى خطط بديلة في عملية التنمية فالإدارات والمؤسسات الإقليمية والجماعات الإقليمية صارت وفق هذا التوجه مطالبة الى تدبر مواردها الخاصة أكبر من اعتمادها الى الأموال العمومية. كذلك جاء هذا النموذج في سياق العمل على تنويع الاقتصاد والتحرر التدريجي من التبعية لقطاع المحروقات من خلال الكثير من الإجراءات، بالإضافة الى تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية.

وفق هذا النموذج تهدف الدولة الى تخفيف الضغط على موازنتها العامة بحكم الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال السنوات الأخير بسبب تراجع أسعار البترول، حيث لم تنجح الاجراءات المؤقتة التي

اتخذتها للحد من هذه الضغوط على رأسها الإجراءات الضريبية المرتفعة التي تم إقرارها في قانون المالية. كذلك لم تنفع الإجراءات في تخفيف العجز من الميزان التجاري المستمر، رغم القيود التي تم فرضها على الاستيراد. ويرجع كل هذا الى تركز الصادرات الجزائرية في قطاع واحد وهو البترول مقابل ارتفاع مستمر في الواردات نتيجة غياب جهاز انتاجي حقيقي محلي.

خلاصة الفصل

لا يعتبر التنويع الاقتصادي خيارا تنمويا تنتهجه الدول النامية، بل هو ضرورة ملحة تقتضيه طبيعة الاقتصادية والاجتماعية لها. فهذه الخصائص التي تميز البلدان النامية والمتمثلة خاصة في ضعف الهيكل الإنتاجي وتركزه في معظم الحالات في القطاع الأولي وضعف الصناعات التحويلية، بالإضافة الى تركز صادراتها في المواد الأولية، كذلك تركز اليد العاملة في عدد محدود من النشاطات المنتجة. بالإضافة الى ارتفاع نسبة الاعالة وارتفاع معدل البطالة. كل هذه الخصائص خلقت ضغوطا كبيرة على الاقتصاد، حيث أدت الى ضغوط كبيرة على المالية العالمة للدولة، وتؤثر كذلك باستمرار على احتياطات البلد من النقد الأجنبي جراء عدم تعادل الميزان التجاري للبلد. في المقابل من ذلك تتمتع الدول النامية بمقومات تنموية هائلة، تتمثل توفرها على حجم كاف من الموارد الطبيعية والبشرية تمكنها من تحقيق تنمية اقتصادية تحقق تطلعات شعوبها.

هذه المقومات الاقتصادية والاجتماعية، والصعوبات التي تعاني منها اقتصاديات البلدان النامية جعلت لزاما عليها اتباع نهج تنموي مبني على ادماج جميع هذه المقومات المتاحة من أجل الرفع من كفاءة الاقتصاد وتلبية متطلبات المجتمع، حيث برزت استراتيجية التنويع الاقتصادي كحل يعالج الاختلالات في الهيكل الاقتصادي، ويقلل من تركز الإنتاج في عدد محدد من القطاعات.

وتبرز أهمية التنويع الاقتصادي في تقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد سواء داخليا من خلال تركز الإنتاج في قطاعات محدودة مقابل زيادة الطلب على باقي المنتجات بالإضافة الى عجز هذا القطاع الرائد على تلبية حاجات المجتمع، أو خارجيا من خلال الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد بسبب تركزه في عدد محدود من المنتجات التصديرية. كما يهدف التنويع الى زيادة الإنتاج في باقي القطاعات باستثناء القطاع الرائد مما يترتب عنه زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الناتج والذي يؤدي بدوره الى زيادة رفاه المجتمع. ويؤدي التنويع كذلك الى الرفع من قيمة الصادرات من خلال زيادة عدد وحجم المنتجات المصدرة مما يضمن توفير

أكثر للاحتياطات من العملية الصعبة وقلل من الاعتماد على عدد قليل من المنتجات التصديرية التي تكون أكثر عرضة للمخاطر في السوق الدولية، كما هو عليه الحال في الدول المصدرة للبترول. ويعني التنويع كذلك زيادة معدلا التوظيف من خلال نمو القطاعات الاقتصادية خارج القطاع الرائد.

يدعم التنويع الاقتصادي مساعي الحكومات في جذب الاستثمار الأجنبي عن طريق فتح المجال للاستثمار في القطاعات التي لا تتمتع فيها الدولة بإمكانيات أو قدرات كافية للقيام بمشروعات إنتاجية فيها، حيث تسهل لرأس المال الأجنبي من الاستثمار في هذه القطاعات، وفي غالب الأحيان يرافق هذا النوع من الاستثمار نقل المعاف والتكنولوجيا للبلد المستضيف يكون داعما للتنمية الاقتصادية في البلد. كما يلعب التنويع دورا مهما في تمكن القطاع الخاص من المساهمة أكثر في النشاط الاقتصادي خاصة أن الدول النامية تتميز بضعف هذا القطاع وسيطرة القطاع العام، حيث يتميز الاستثمار الخاص الى الميل الى النشاطات الإنتاجية المدرة للدخل وبالتالي زيادة الإنتاج وما يترتب عنه من مساهمة في النمو الاقتصادي.

تسعى الدول دائما من خلال برامج التنمية الى تحقيق أهداف اجتماعية، حيث يعتبر الانسان جوهر التنمية وهدفها، ومن خلال تحقيق التنويع يكون البلد قد حقق تنمية اجتماعية عن طريق زيادة الرفاه لدى أفراد المجتمع، وتوفير الخيارات المتاحة لهم نتيجة زيادة الإنتاج وتنوعه، بالإضافة الى امتصاص البطالة، وزايادة التعليم وتكوين فأت من المجتمع مؤهلة مهنيا لأنواع مختلفة من العمل وهذا ما يقلل من توجه نسبة كبيرة من اليد العاملة لنشاط واحد لو لم يكن هناك تنويع اقتصادي.

لقد أدرجت هيئة الأمم المتحدة في أهدافها الإنمائية سياسة التنويع كأدات من الأدوات المهمة في تحقيق التنمية المستدامة، فمن خلال التنويع الاقتصادي نقلل من استنزاف الموارد الطبيعية الناضبة بالتوجه الى اقتصاد أكثر اعتمادا على الطاقات المتجددة مما يضمن نصب الأجيال القادمة من جهة، ويوجه الاقتصاد الى أن يكون مبني على العامل التكنولوجي بدرجة أكبر. وينتج عن ذلك الحد من تلويث البيئة وتغير المناخ من خلال الاعتماد

على الطاقات النظيفة وهذا يرجع الى تنوع مصادر النشاط الاقتصادي، وعلية فالتنويع الاقتصادي يعتبر السبيل الأنجع لتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

هناك مجموعة من الخيارات لدى الدول الراغبة في اتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي، فقد يعتمد الدولة على تنويع صادراتها مدخل لتحقيق تنويع اقتصادي، فوفق لذلك تكون هذه الدولة تتمتع بإمكانيات تجعلها قادرة على إقامة صناعة تصديرية، حيث تكون هذه الدول تعاني من تركيز صادراتها على عدد محدود جدا من المنتجات المصدرة، فتلجئ الى زيادة نصيب باقي المنتجات من التصدير حتي تتفادى أي أزمة يمكن أن تمس هذا القطاع التصديري الرائد. كما تتبع دولا أخرى تنويع صناعتها المحلية أولا ليكون أساس الانطلاق لما تتوفر علية من إمكانيات لما تتمتع من موارد أولية وبشرية وبنى تحتية وقدرا تكنولوجية تكون أساس قيام هذه الصناعات، ويصلح هذا النموذج خاصة في الدول التي تعرف سيطرة القطاع الأولية على نشاطها الاقتصادي خاصة ما تعلق بالصناعات الاستخراجية، فالدول مثل الجزائر التي تتمتع بثروات طبيعية كبيرة يمكن أن تتبع هذا النهج من خلال قيام صناعات تحويلية وصناعات في مجال البتروكيمياء، كما يمكنها ان تقيم صناعات غذائية توجه للتصدير، حيث تمتلك مقومات فلاحية كبيرة وتكون في هذه الحالة الدولة قد نوعت من مصادر دخلها وقللت من الاعتماد الى القطاع الرائد. ويوجد من الدول من يتمتع اقتصادها بدرجة كبيرة من التنويع سواء ما تعلق الصناعة المحلية أو الصناعات التصديرية في المقابل يكون معظم صادراته موجها نحو مجال ضيق من الأسواق، وخوفا من تغير الطلب في تلك الأسواق على منتجات البلد المصدر لعدة ظروف أهمها قيام صناعة محلية في هذه البلدان المستورة، أو توجهها نحو مصدرين آخرين أو عدم قدرة منتجات البلد المصدر على المنافسة في تلك الأسواق، فتلجأ الدولة المصدرة في هذه الحالية الى البحث عن أسواق جديد وتكون في هذه الحالة قد قامت بتنويع أسواقها الخارجية.

ولا يتعلق التنويع بالتصدير للسلع الصناعية فقط، فهناك من الدول من يكون القطاع الرائد فيها هو القطاع الفلاحي أو القطاع الخدمي كالسياحة، ويكون لزاما عليها البحث عن وارد دخل جديدة تبعدها عن التبعية لذلك القطاع الرائد.

اتبعث الجزائر بداية من الألفية مجموعة من البرامج والخطط الاستثمارية الهادفة الى تنويع اقتصادها والحد من اعتمادها على قطاع الهيدروكربير كممول رئيسي للاقتصاد الوطني، فقد وضعت برامج تنموية بداية من البرنامج الثلاثي الأول 2001-2004 الى غاية ما أطلق علية النموذج الجديد للنمو 2016-2030، تميزت هذه البرامج بتخصيص مبالغ مالية ضخمة من أجل تنويع اقتصادها من خلال دعم القطاعات المنتجة خارج المحروقات، وهي برامج طموحة من المتوقع أن تحدث تنمية اقتصادية في جميع المجالات. وعلية يمكن الحكم على هذه الخطط من خلال الأهداف المسطرة والأموال المخصصة أنها برامج متوافقة مع مبادئ وأهداف التنمية المستدامة، كما أنها برامج إذا تم تنفيذها وفق ما هو مخطط سوف تؤدي الى تحسن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

الفصل الثالث

تحليل أثر البرامج التنموية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

تمهيد

أعدت الجزائر خلال الفترة من 2001 الى غاية 2019 أربعة برامج تنموية احتوت على جحم ضخم من الاستثمارات العمومية، هدفت الى تحقيق تنويع اقتصادي من خلال مجموعة البرامج استهدفت زيادة مساهمة النمو في القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى اعتبار أن الموارد البترولية ناضبة يمكن أن تنفذ في أي وقت، كذلك لطبيعة السوق الدولية لهذه المادة التي لا يكون للدول المنتجة الأثر الكبير فيها.

جاء مفهوم التنمية المستدامة، من اجل الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية في استغلال الموارد بقدر استغلال الأجيال الحالية لها، لأن هذا الاستغلال إذا كان غير عادلا فهو لا يقلل من نصيبي الأجيال القادمة منها فقط، بل أن هذا النمط من الاستغلال يكون مدمرا للبيئة والمحيط.

على هذا الأساس تبنت الجزائر مجموعة من البرامج الإنفاقية قصد تحقيق تنمية مستدامة، مستفيدة في ذلك من الفوائض المالية الكبيرة التي تجنيها جراء عملية تصدير البترول، حيث كان قد بلغ ذروته في المخطط التنموي 2010-2015 ببلوغ سعر البرميل من البترول سنة 2012 حوالي 110 دولار للبرميل. حيث هدفت هذه البرامج الى تنويع الاقتصاد والحد من الاعتماد على مورد البترول، بالإضافة الى تشجيع النشاطات التصديرية، والفلاحة والسياحة، بالإضافة الى الحد من الاستيراد باتباع استراتيجية الاحلال محل الواردات في الكثير من السلع التي تستوردها الدولة بكميات كبيرة خاصة في مجال الصناعات الغذائية ...

سوف نتناول في هذا الفصل تحليل أثر هذه البرامج على التنويع الاقتصادي من خلال دراسة أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الدالة على التنويع الاقتصادي، كما نتناول في هذا الفصل لدراسة قياسية لبرامج التنمية من خلال قياس أثر اعتمادات الدفع في قوانين المالية خلال الفترة 2000-2017 باعتباره متغيرا مستقلا حيث يمثل الترجمة العددية لمصطلح برامج التنمية على التنويع الاقتصادي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل أثر برامج التنمية على النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: قياس درجة التنويع الاقتصادي

المبحث الثالث: أثر بعض المتغيرات على التنويع الاقتصادي

المبحث الرابع: قياس أثر برامج التنمية على التنويع الاقتصاد

المبحث الأول: تحليل أثر برامج التنمية على النمو الاقتصادي

تمثلت برامج التنمية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية في مجموعة من الاستثمارات العمومية، وتجلت من خلال الميزانية العامة للدولة في جانب الإنفاق خصوصا من خلال رخص البرامج والمتمثلة في حجم الاستثمارات العمومية المراد انفاقها على مجموعة المشاريع المبرمجة خلال فترة البرنامج، والتي تقسم عادة على عدة سنوات أو قد تكون برامج في سنة واحدة، وتظهر من خلال قانون المالية في اعتمادات الدفع التي تلتزم الدولة بانفاقها في تلك السنة المالية، حيث يحكم التنظيم عملية تخصيص الأموال المراد انفاقها في ميزانية التجهيز في القانون من خلال المرسوم التنفيذي رقم 9-148 المؤرخ في 27 ماي 2009 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 89-227 المؤرخ في 13 يوليو 1998.

المطلب الأول: تحليل الأثر على النمو الاقتصادي

بما أن الأموال المنفقة خلال فترات البرامج المذكورة سابقا ووجهت أساسا الى قطاعات خارج المحروقات، والتي وجهت خصيصا الى قطاعات مثل البناء والأشغال العمومية والفلاحة، والبنى التحتية، وهذا ما يخلق طلب إضافي في هذه القطاعات سواء كان الطلب عموما أو خاصا. وهذا ما يؤدي الى زيادة في معدلات النمو لهذه القطاعات، وعلية سوف يكون هناك معدلات نمو مرتفعة خلال هذه الفترة، كما أن النمو خارج قطاع المحروقات يكون معدل نموه مرتفعا كذلك، أما فيما يخص معدل النمو الاقتصادي مشتملا على قطاع المحروقات فإنه يتأثر كثير بالنمو في قطاع المحروقات والذي يتأثر بعوامل غير متعلقة ببرامج التنمية، حيث هناك عدة عوامل تؤثر فيه أهمها التغيرات في أسعار البترول في الأسواق الدولية والتغير في كمية الإنتاج، ونستعرض فيما يلي معدلا النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة.

جدول رقم(3-1): معدلات النمو في للناتج المحلي الإجمالي والنتاج المحلي الإجمالي خارج المحروقات

السنوات	معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات	معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات- مليار دينار	الناتج المحلي الإجمالي – مليار دينار
2000	3.8	3.8	2 507,20	4 123,50
2003	6.5	7.2	3 383,40	5 252,30
2004	5	4.3	3 829,30	6 149,10

2005	6	5.6	4 209,10	7 562,00
2006	5.4	1.7	4 619,40	8 501,60
2008	6.7	2.4	6 046,10	11 043,70
2009	9.6	1.6	6 858,90	9 968,00
2010	6.3	3.6	7 811,20	11 991,60
2012	7.2	3.4	10 673,20	16 209,60
2014	5.6	3.8	10 798,60	17 228,60
2016	2.3	3.3	12 240,90	17 406,80
2017	3.6	3.9	15 475,40	19 324,60

المصدر: احصائيات وزارة المالية موجودة على الموقع:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/pib2017.pdf تاريخ الدخول مارس 2018

نلاحظ من خلال معطيات الجدول التباين في كثير من السنوات بين نمو الناتج المحلي الإجمالي نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات و يرجع خاصة في السنوات التي تكون فيها بداية البرامج التنموية مثل سنوات 2003 و 2005، فقد انتقل من 3.8 سنة 2000 الى 7.2 سنة 2001 ، و من 1.6 سنة 2009 الى 3.6 سنة 2010 حيث يكون معدل النمو خارج المحروقات مرتفع نسبيا ,هذا راجع الى حجم الأموال التي ضخت في الاقتصاد خلال تلك السنة، ومن خلال مراجعة تقسيمات الاعتمادات المخصصة لكل برنامج نجد أن نسبب كبيرة منها تنفق في السنتين الأولى والثانية، كما نلاحظ تراجع النمو السنوات 2016 و2017، وهذا يرجع الى آثار الأزمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري حيث تم التخلي على الكثير من المشروعات، وفرض حزمة من الإجراءات الضريبية الجديد في قانون المالية للسنتين وهو ما أدى الى تراجع النشاط الاقتصادي فيها. وتعتبر هذه النسب مقبول بناءا على ما تم استهدافه في برنامج الإنعاش الاقتصادي، والذي استهدف تحقيق معدل نمو سنوي في حدود 05% والمنحنى الموالي يبين معدلا النمو خلال فترة الدراسة:

شكل رقم (3-1): معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمال خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة 2000-2016

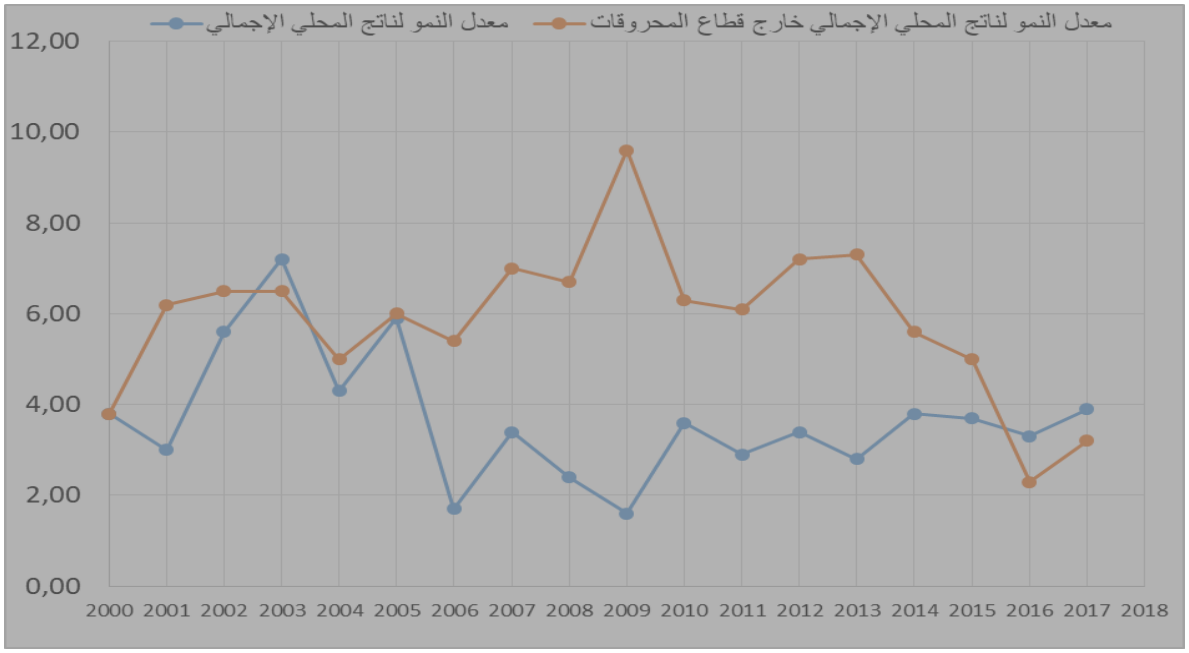

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

يبين المنحى أنه في معظم الفترات كان معدل النمو خارج قطاع المحروقات اكبر من النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك راجع أساسا الى حجم الأول التي ضختها الدولة في الاقتصاد الوطني خاصة في البرنامج الثاني "البرنامج التكميلي لدعم النمو" حيث خصصت الدولة أكثر من 4000 مليار لهذا المخطط، مما أدى الى أن بلغ معدل النمو خارج قطاع المحروقات حوالي 9.6% سنة 2009 ، مقابل تسجيل النمو الإجمالي تراجعا بلغ أقل من 2% وهذا سببه تراجع الإنتاج في قطاع المحروقات خلال تلك السنة خصوصا، كما نلاحظ ثباته للفترة 2010-2014 في الناتج المحلي الإجمالي مع استمرار تراجع النمو خارج قطاع المحروقات خلال هذه الفترة، رغم أنها فترة البرنامج الثالث وهذا راجع الى عدة أسباب أهمها نهاية برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 و دخول الجزائر في أزمة مالية من جهة أخرى. ومن حيث القيمة نلاحظ استمرا الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

شكل رقم (3-2): النمو في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الاجمال خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة 2000-2017

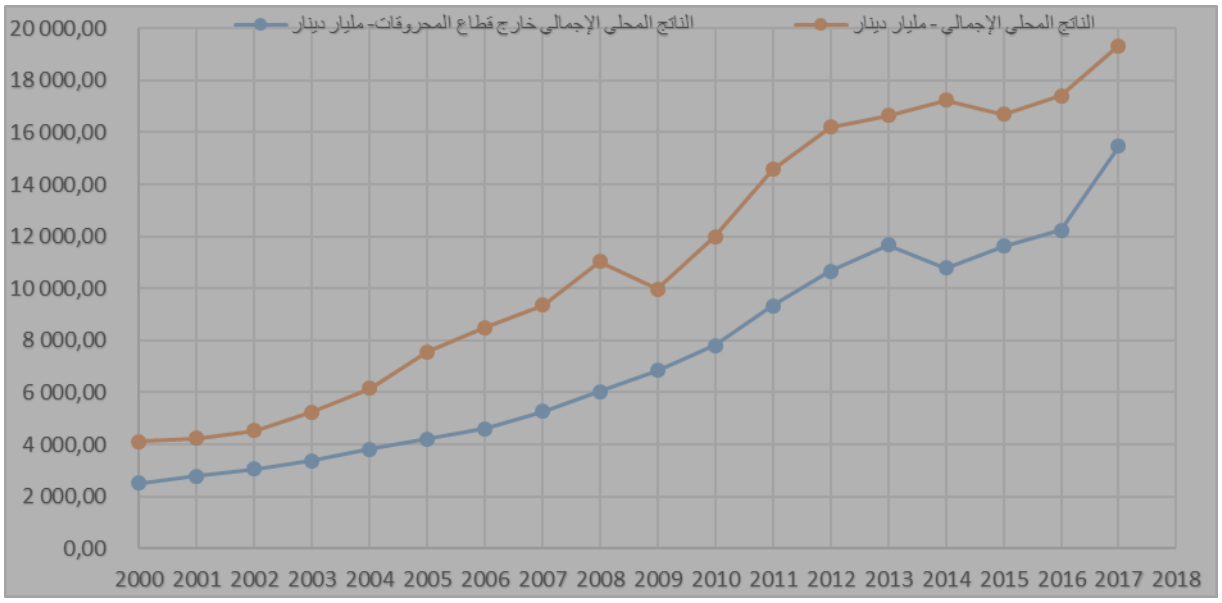

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة اكبر من النمو خارج قطاع المحروقات، و كان هذا النمو الكبير مدعوما بقطاع المحروقات، حيث تحصل الجزائر مبالغ كبير من صادرات البترول والغاز مقابل انتاج محلي ضعيف خاصة في بداية البرامج، هذا بالراغم من أن نسب النمو تبين عكس ذلك في معظم سنوات الدراسة، كما نستنتج من الشكل أعلاه الاستمرار في اتساع الفجوة بين المتغيرين حيث انتقل الفرق بينهما من 1616.30 مليار دينار سنة 2000 الى 3849.20 مليار دينار سنة 2017 ، وقد بلغ أكبر قيمة له سنة 2014 ب6430.00 مليار دينار حيث مثل ذلك الناتج المتأتي من قطاع المحروقات، حيث سجلت الجزائر سنة 2014 نمو كبير جدا في عوائد المحروقات، ويدل ذلك على أهمية هذا الأخير في الاقتصاد الجزائري

المطلب الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي

نتناول في هذا المطلب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعتبر الهدف الأساسي لبرامج التنمية زيادة معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.

حيث احتوت برامج التنمية خلال الفترة 2000-2017 على مجموع القطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية، فبالإضافة الى برامج التنمية البشرية المتمثلة في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والشباب والرياضة،

احتوت كذلك على برامج قطاعية للقطاعات المنتجة، حيث تم تدعيم هذه القطاعات من خلال جملة من الإجراءات نذكر منها دعم استصلاح الأراضي الفلاحية ومنح القروض والدعم للفلاحين، وتدعيم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي الصناعات والخدمات بالإضافة الى مشاريع البنى التحتية، وسوف نتناول هنا أهم القطاعات الرئيسة المساهمة في النمو الاقتصادي الجزائري وهي قطاعات الفلاحة والصناعة الخدمات، والبناء والأشغال العمومية بالإضافة الى قطاع الهيدروكبير

جدول رقم(3-2): معدل النمو الحقيقي للقطاعات الاقتصادية

السنوات	الهيدروكبير	الفلاحة	الصناعة	البناء والاشغال العمومية	الخدمات
2000	4.0	4.6-	1.9	6.4	7.6
2001	1.9-	12.8	5.1	5.2	4.8
2003	8.5	19.5	2.4	5.6	5.2
2005	5.7	2.3	3.4	9.8	9.7
2006	3.0-	8.1	3.5	13.0	6.4
2009	8.0-	21.1	8.5	8.5	7.7
2010	2.2-	4.9	3.4	8.9	7.3
2011	3.3-	11.6	4.2	5.2	7.3
2014	0.6-	2.5	4.0	6.8	8.1
2015	0.2	6.0	4.8	4.7	5.3
2016	7.7	1.8	3.8	5	2.9

المصدر: احصائيات وزارة المالية موجودة على الموقع:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/sec/pib2017.pdf تاريخ الدخول مارس 2018

من خلال معطيات الجدول الذي يبين النسب الحقيقية للنمو في القطاعات الاقتصادية نلاحظ أن معدل النمو في قطاع المحروقات يسجل في كثير من السنوات نسب نمو سالبة وذلك راجع أساسا الى تراجع الإنتاج من البترول في الجزائر خلال هذه السنوات، ورغم ذلك فإنه يبقى يسجل أكبر قيمة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، كذلك نلاحظ تذبذب في النمو في القطاع الفلاحي فقد سجل سنة 2000 نسبة نمو سالبة مقابل تسجيله لسنة 2003 نسبة نمو قدرت بـ 19.5% ليتراجع في السنة الموالية مباشرة الى 8.1% ، أما أعلى

نسبة فقد تم تسجيلها سنة 2009 بـ 21.2% ويرجع هذا التذبذب الى طبيعة القطاع الفلاحي في الجزائر حيث يعمد على المناخ بدرجة كبيرة خاصة في عملية الري، حيث يعتمد الكثير من الفلاحين في سقي منتجاتهم على مياه الأمطار خاصة في شعبة انتاج الحبوب (قمح، شعير، ذرى) بالإضافة الى الأشجار المثمرة وأشجار الزيتون. كما يتميز هذا القطاع بتراجع مستمر في المساحة المستغلة بسبب عزوف الفلاحين عن نشاطاتهم بسبب الخسائر المستمرة التي يتكبدها القطاع نتيجة عدم قدرتهم على تصريف منتجاتهم، وانخفاض أسعارها في فترات جني المحاصيل. ومن حيث القيمة يمثل المنحنى البياني التالي مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

شكل رقم (3-3): القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2000-2016

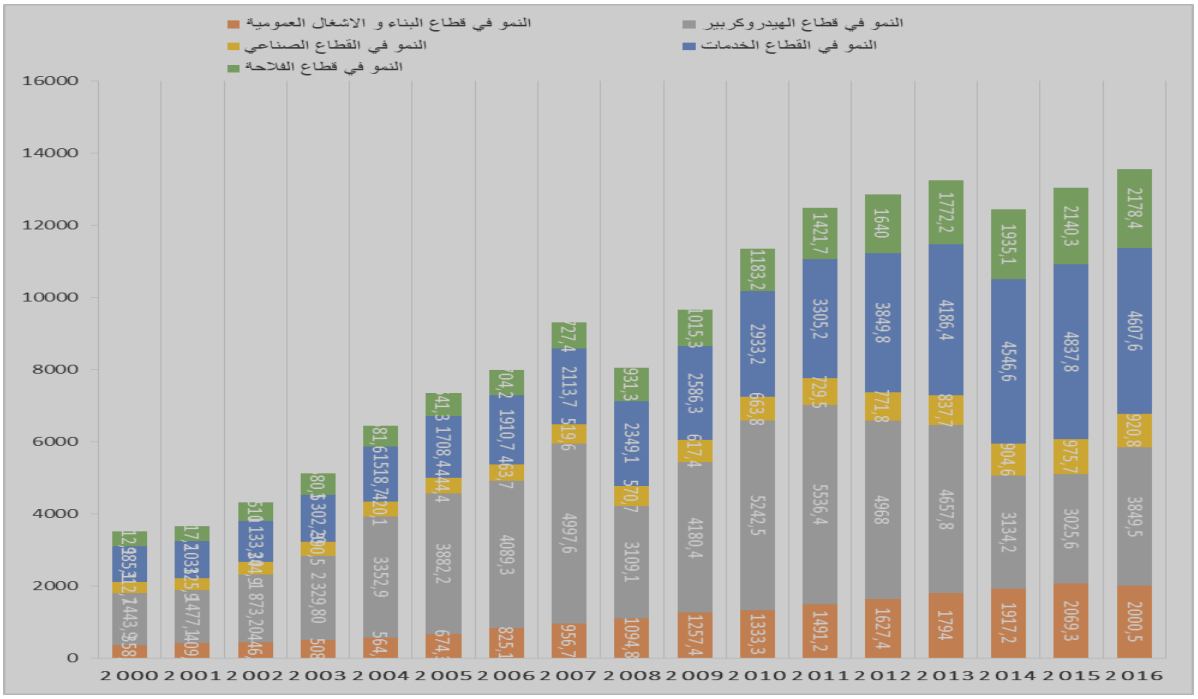

المصدر: بالاعتماد على احصائيات وزارة المالية موجودة على الموقع:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/PIB_2017.pdf تاريخ الدخول مارس 2018

يمثل الشكل السابق القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية حيث نلاحظ سيطرة قطاع المحروقات كقطاع رائد يمثل نسبة كبيرة في الناتج يليه في ذلك قطاع الخدمات حيث يسجل باستمرار نسب نمو مرتفعة، وعليه فهو يمكن أن يكون قطاع مهما في الاقتصاد الجزائري مستقبلا، كما نلاحظ ضعف القيمة المضافة في القطاع الصناعة رغم أهميته الكبيرة، حيث تعتبر نسبة مساهمته في الناتج ضعيفة جدا رغم جهود الدولة لدعمه،

ويرجع ذلك للكثير من الأسباب أهمها اختلال هيكل الاقتصاد الوطني باعتباره على الواردات بنسبة كبيرة وعدم قدرة القطاع الخاص على الاستثمار بقوة فيه نظرا للتعقيدات المالية والتشريعية التي تصاحب أي قيام أي مشروع جديد، كما لم بسجل الاستثمار الأجنبي الهدف المرجو منه نظرا لعدم جاذبية الاقتصاد الوطني لمثل هذه الاستثمارات، كما لم يجل أصحاب المشاريع الصغيرة ولمتوسطة المدعومة من طرف الدولة أي مساهمة تذكر في الناتج وهذا لعدم قدرتها على تسيير المشاريع وقلة المعرفة بالسوق وضعف المرافقة لها.

المطلب الثالث: العلاقة بين اعتمادات الدفع والنمو في القطاعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي

يهدف الإنفاق العمومي في الأجل القصير الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، قد تؤدي في الأجل البعيد الى تغيير الهيكل الإنتاجي، حيث نتناول في هذا الجزء أثر برامج الإنفاق العمومي المتمثلة في اعتمادات الدفع على كل من النمو الاقتصادي والنمو في القطاعات الاقتصادية، حيث يتم تحليل نتائج ما خصص خلال كل برامج من برامج التنمية خلال فترة الدراسة:

أولا: الأثر على النمو الاقتصادي

سوف نحاول معرفة أثر ما تم انفاقه خلال فترات برامج التنمية على معدلا النمو للناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، وذلك من خلال مقارنة متوسط الناتج خلال فترة البرامج مع ما تم انفاقه، خلال فترة البرنامج، وذلك في الشكل التالي:

شكل رقم (3–4): العلاقة بين النمو واعتمادات الدفع للجزائر خلال الفترة 2000–2016

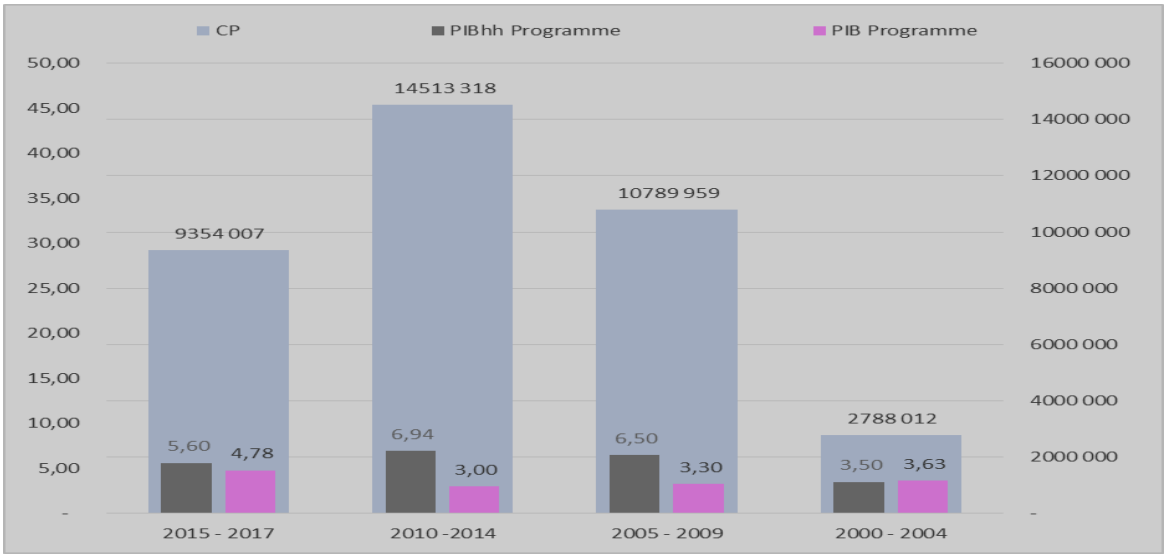

المصدر: من أعاد الطالب بالاعتماد على قوانين المالية للفترة 2000-2017، و احصائيات وزارة المالية من المواقع:
_indicateurs principaux _indicateurs/ /principaux etrospective PDF/r /stories/ dz/images http://www.dgpp-mf.gov.
2016 .pdf تاريخ الدخول مارس 2018.

يبين الشكل أثر ما تم انفاقه في برامج التنمية من خلال اعتمادات الدفع السنوية Crédits de paiement للبرامج بالقيمة (ألف دينار جزائري) على متوسط النمو للناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات خلال فترة البرنامج، حيث تم جمع كل المبالغ المنفقة من اعتمادات الدفع خلال مدة البرنامج و مقارنتها مع متوسط النمو خلال نفس المدة، حيث نلاحظ أن هناك أثر طفيف لهذه المبالغ المنفقة على متوسط معدلا النمو، فقد تم تسجيل أكبر متوسط معدل للنمو خارج قطاع المحروقات خلال فترة البرنامج الثالث 2010-2014 بلغ 6.94% مقابل 3% لمتوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وعند مقارنة هذه النسب مع متوسط معدلات النمو في البرنامج السابق 2005-2009 نلاحظ أن الزيادة طفيفة جدا بلغت 0.44% للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات و تراجع بـ 0.30% للناتج الملي الإجمالي، في المقابل فقد سجل نمو في اعتمادات الدفع قدرت بحوالي 135% ، و بالتالي فإن الحجم الكبير من المبالغ المنفقة على برامج التنمية لم يكن له الأثر الكبير على معدلا النمو.

ثانيا: الأثر على النمو في القطاعات الاقتصادية

تهدف الدولة الجزائرية من خلال اعتماد برامج تنموية تنطوي على حجم كبير من النفقات العمومية الى مجموعة من الأهداف أهمها زيادة معدلات النمو خارج المحروقات، بتشجيع النشاطات الاقتصادية المنتجة، ودعم الصناعات المحلية، والجدول الموالي يبين متوسط معدل النمو في أهم القطاعات الاقتصادية، مقارنة مع مجموع اعتمادات الدفع خلال فترات البرامج التنموية:

جدول رقم(3-3): متوسط معدل النمو في القطاعات الاقتصادية خلال فترات برامج التنمية

	معدل النمو الحقيقي للقطاعات الاقتصادية					اعتمادات الدفع (مليار دينار)	نسبة التغير في الانفاق
	النمو في قطاع الفلاحة	النمو في القطاع الخدمات	النمو في القطاع الصناعي	النمو في قطاع الهيدروكربير	النمو في قطاع البناء والاشغال العمومية		
2004-2000	6,38	6,14	3,38	3,50	7,38	27,88012	-
2009-2005	6,04	8,50	4,92	- 1,88	9,78	107,89959	**%80**

2014-2010	6,88	7,52	4,14	- 3,10	7,18	145,13318	**%37**
2017-2015	3,90	5,78	4,26	- 0,22	5,58	93,54007	

المصدر: من أعاد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية للفترة 2000-2017، و احصائيات وزارة المالية من المواقع

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2017.pdf

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع القطاعات الاقتصادية تسجل نسب نمو موجبة باستثناء قطاع الهيدروكربير الذي يسجل معدلات نمو سالبة في معظم فترات البرامج، باستثناء البرنامج الأول حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة 2000-2004 حوالي 3.5%، أما بالنسبة لباقي القطاعات فقد سجلت نسب نمو موجبة تراوحت بين 9.78% لقطاع البناء والأشغال العمومية كأكبر معدل، و 3.38 للقطاع الصناعي كأدنى قيمة، ويعد قطاع البناء والأشغال العمومية أول قطاع من حيث معدلات النمو حيث سجل نسب تتراوح بين 5. 8،5و 9.78%.

وقد قابل هذه النسب نمو كبير للإنفاق العمومي، حيث ارتفعت قيمتها بنسبة 80% للبرنامج الثاني (البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009)، مقارنة مع برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004. مقابل معدل نمو لبرنامج توطيد النمو 2010-2014 قدر بـ: 37% والشكل التالي يمثل النسب المذكورة في الجدول

شكل رقم(3-5): العلاقة بين اعتمادات الدفع ومتوسط معدل النمو في القطاعات الاقتصادية خلال فترات برامج التنمية

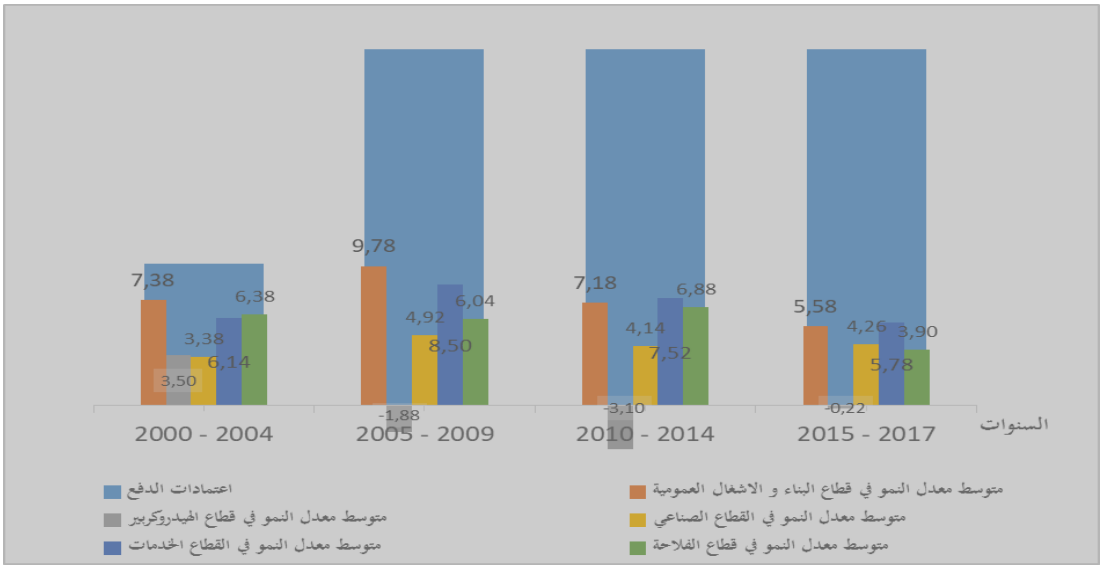

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ أن متوسط معدل النمو لقطاعي الخدمات والقطاع الفلاحي متقارب خلال فترات البرامج، فيما كان متوسط معدا النمو في قطاع الأشغال العمومية والبناء كبير جدا مقارنة بباقي الطاعات وهذا يرجع أساسا الى حجم المبالغ المالية المنفقة على هذا القطاع خلال البرامج حيث بلغت نسبة مخصصات هذا القطاع في الإنعاش الاقتصادي 40% من مجموع اعتمادات البرنامج، فيما بلغت هذه النسبة في البرامج التكميلي لدعم النمو نسبة 40.4% ، أما برنامج توطيد النمو فقد بلغت هذه النسبة حوالي 38.5% وهو ما كان دافعا قويا لتحقيق معدلات نمو كبيرة في هذا القطاع. اما بخصوص معدلا النمو السالبة التي يسجلها قطاع المحروقات فإنه ناتج عن عوامل خارج عن هذه البرامج تمثلت أساسا في التراجع المستمر لإنتاج الجزائر من المحروقات، بالإضافة الى ارتفاع التكاليف الإنتاج بسبب طول مدة الاستغلال للمواقع المستغلة، وتراجع في عمليات الاستكشاف، بالإضافة الى التنامي الكبير للاستهلاك المحلي لهذه الموارد. كما أن القطاع الصناعي سجل متوسط معدل نمو تراوحت بين 3 و 4% وهي نسب قليلة مقارنة بما خصص لهذا القطاع من إمكانيات، حيث مناخ الاستثمار وممارسة الأعمال في الجزائر غير مناسب لتطوير هذا القطاع، و أن الخلل لا يكمن في برامج التنمية بقدر ما يكمن في عدم توفر بيئة مناسبة له.

من خلال ما سبق لم يترجم الحجم الكبير من النفقات العمومية في معلات نمو كبيرة، سواء على مستوى الناتج او من خلال القطاعات الاقتصادية، فباستثناء قطاع البناء والأشغال العمومية، التي سجلت نسب نمو مرتفعة لم تسجل باقي المؤشرات نسب كبيرة للنمون حيث نعتبر أن ما تم انفاقه من خلال برامج التنمية كان اثره قليلا جدا في تحقيق نسب نمو اقتصادين ويرجع ذلك الى العديد من الأسباب أهمها سوء تسيير هذه المخصصات، وامتصاص هذه الأموال في كثير من الأحيان في جانب صيانة البنية التحتية للاقتصاد.

المبحث الثاني: قياس درجة التنويع الاقتصادي

ان أحسن مؤشر لقياس التنويع الاقتصادي هو مؤشر هيرفندل-هيرشمان الذي يقيس مدى التنوع أو تركيز الاقتصاد الوطني، فقد تم استعمال هذا المؤشر في الكثير من الدراسات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي سواء ما تعلق بالدراسات التحليلية وحتى القياسية، وتكمن أهمية هذا المؤشر في استعماله في أكثر من مجال، حيث يستعمل لقياس تنوع الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي، كما يستعمل في فياس تنوع التوظيف في القطاعات الاقتصادية.

سنحاول معرفة قيمة المؤشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 من خلال التطبيق على تنوع الصادرات والواردات، والتنويع في التوظيف، والتنويع في الناتج.

المطلب الأول: قياس التنويع في الناتج الداخلي الخام

يتم قياس لتنويع في الناتج الداخلي الخام بمؤشر هرفندال-هرشمان عن طريق حساب المساهمة النسبية لكل قطاع في الناتج، حيث يعتمد على ثمانية قطاعات رئيسية وهي الفلاحة، والصناعة خارج المحروقات، المحروقات، والخدمات والأشغال العمومية البترولية، البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات، التجارة، والخدمات. حيث يتم اخذ القيم المضافة للقطاعات السابقة، ويبين الجدول الموالي القيم المضافة للقطاعات السابقة:

جدول رقم(3-4): القيم المضافة بالمليار دينار لأهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

السنوات	الفلاحة	والصناعة خارج المحروقات	المحروقات	والخدمات والأشغال العمومية البترولية	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصالات	التجارة،	الخدمات
2000	346,2	290,7	1616,3	42,9	292	275,9	436,2	130,4
2001	412,1	315,2	1443,9	38,3	320,5	303,6	476,2	141,8
2002	417,2	337,5	1477,1	39,9	369,9	340,9	509,2	153,8
2003	515,2	355,3	1 873,20	44,10	401	390,5	552,1	169,40
2004	580,5	390,5	2 329,80	49,20	458,6	512,5	607	183,50
2005	581,6	418,2	3352,9	58,9	505,4	645	668,1	205,7
2006	641,3	449,4	3882,2	64,2	610	743,5	728,3	226,2
2007	708	479,8	4089,3	92,3	732,7	822,4	863,1	247,6

280,2	1003,1	863,7	869,9	86,7	4997,6	519,6	727,4	**2008**
318,5	1151,6	911,3	1000	94,7	3109,1	577	931,3	**2009**
358,9	1279,4	991,4	1194,1	63,3	4180,4	617,4	1015,3	**2010**
396,1	1444,6	1049,7	1262,5	70,7	5242,5	663,8	1173,7	**2011**
3305,2	1649,9	1194,8	1491,2	80	5536,4	729,5	1421,7	**2012**
3849,8	1870,5	1462,8	1627,4	58,1	4968	771,8	1640	**2013**
4186,4	2067,5	1559,3	1794	63,7	4657,8	837,7	1772,2	**2014**
4546,6	2259,3	1660,7	1917,2	57,3	3134,2	904,6	1935,1	**2015**
4837,8	2341,2	1796,7	2069,3	79,2	3025,6	975,7	2140,3	**2016**
4607,6	2455,1	1939,9	2000,5	84,4	3849,5	920,8	2178,4	**2017**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء من الموقع http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH14-COMPTES_ECONOMIQUES1_Arabe.pdf تاريخ الدخول مارس 2018.

نلاحظ ان القيم المضافة للقطاعات متباينة حيث نجد أن قطاع الخدمات لسنة 2017 بلغت قيمته المضافة أكثر من 4607 مليار دينار، فيما كانت قيمة القطاع الفلاحي 2178 مليار دينار بينما سجل قطاع المحروقات 3849 مليار دينار، وسبب هذا التراجع للقيمة المضافة في قطاع المحروقات الى الأزمة التي مست الأسعار العالمية لهذه المادة، وهو ما أدى التر تراجع عوائدها على الاقتصاد الجزائري. في المقابل كانت سنة 2014 أي قبل حدوث أزمة تراجع أسعار البترول كانت القيمة المضافة للمحروقات أكبر قيمة مقارنة مع باقي القطاعات حيث بلغت 4657.8 مليار دينار بينما بلغت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي 1772.2 مليار دينار، وقطاع الخدمات 4186.4 مليار دينار. ان هذا التراجع هو ما يدفع الجزائر الى اعتماد استراتيجية التنويع الاقتصادي للتحرر من التبعية لقطاع المحروقات. ومن خلال هذا الجدول يتم حساب مؤشر التنويع الاقتصادي في الناتج الداخلي الخام، وقد كانت نتائجه في الجدول التالي:

جول رقم(3-5): قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنويع الناتج في الجزائرية خلال الفترة 2000-2017

السنوات	قيمة المؤشر
2000	0,2581
2001	0,2027
2002	0,1890
2004	0,2202
2005	0,2419
2006	0,3170

0,3264	**2007**
0,3028	**2008**
0,3345	**2009**
0,1716	**2010**
0,2190	**2011**
0,2539	**2012**
0,1666	**2013**
0,1335	**2014**
0,1179	**2015**
0,0964	**2016**
0,0935	**2017**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول السابق أنه باستثناء سنوات 2006، 2007، 2008، 2009 التي سجلت قيم لمؤشر التنويع في الناتج بأكثر من 0.3 فإن باقي السنوات سجلت قيم أقل من ذلك، وعليه يمكن القول أن الناتج الداخلي الخام الجزائري يتمتع بدرجة كبيرة من التنويع، باعتماده على الكثير من القطاعات الاقتصادية رغم المساهمة الكبيرة في لقطاع المحروقات. ويمثل الشكل الموالي التمثيل البياني لهذا الجدول:

شكل رقم (3-6): تطور قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنويع الناتج للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2017

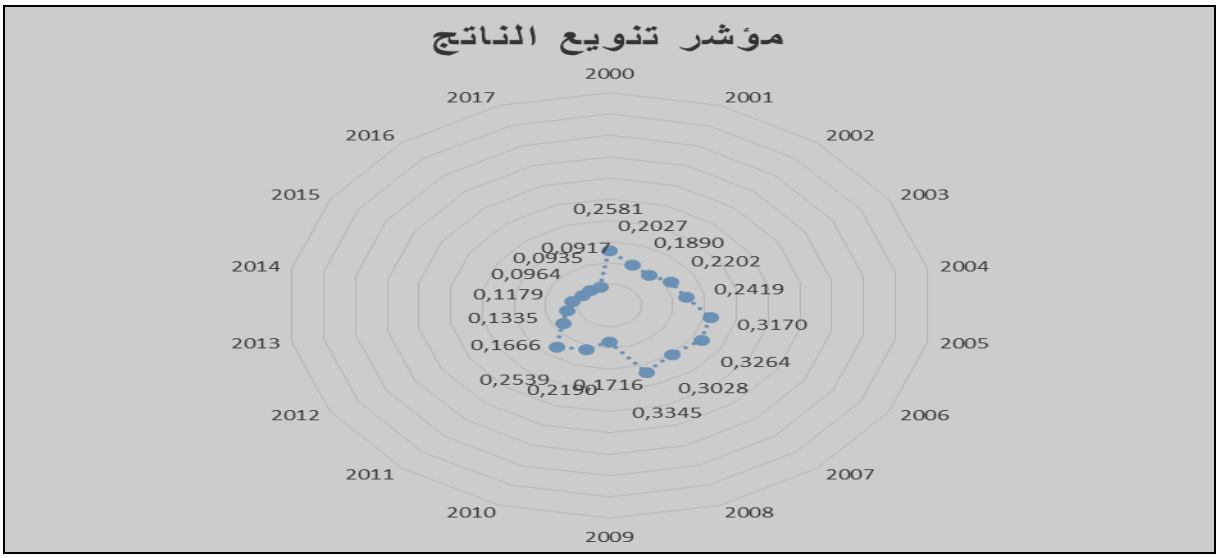

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق.

يمثل هذا الشكل الذي هو عبارة عن رادار لاتجاه قيم مؤشر التنويع للناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري، حيث كلما اتجه الخط الممثل لقيم المؤشر نحو المركز دل على درجة كبيرة من التنويع، وكلما اتجه نحو الخارج دل على درجة تركيز أكبر، حيث من خلال هذا الشكل نلاحظ أن كل قيم المؤشر تكون أقرب للمركز من المحيط، وهذا دليل على درجة من التنوع في الناتج الداخلي الخام الاقتصاد الوطني. لكن هذا لا يعكس حجم الأموال الضخمة التي مت افاقها في برامج التنمية، حيث لم يكن النمو في كثير من القطاعات مدفوعا بالإنفاق.

المطلب الثاني: قياس مؤشر التنويع في الصادرات

يتم قياس التنويع الاقتصادي لصادرت أي بلد عن طريق حساب الوزن النسبي لكل سلعة مصدرة، و يبين الجدول الموالي صادرات الجزائر خلال الفترة 2010-2016

جدول رقم(3-6): أهم مكونات الصادرات الجزائرية حسب الاستخدام خلال الفترة 2000-2017 بالمليون دولار

السنوات	مواد طاقوية	مواد غذائية	سلع استهلاكية	تجهيزات صناعية	تجهيزات فلاحية	مواد نصف مصنعة	مواد أولية
2000	21419	32	13	47	11	465	44
2001	18484	28	12	45	22	504	37
2002	18091	35	27	50	20	551	51
2003	23939	48	35	30	1	509	50
2004	31302	59	14	47	0	571	90
2005	45094	67	19	36	0	651	134
2006	53429	73	43	44	1	828	195
2007	58831	88	35	46	1	993	169
2008	77361	119	32	67	1	1384	334
2009	44128	113	49	42	0	692	170
2010	55527	315	30	30	1	1056	94
2011	71427	355	15	35	0	1496	161
2012	69804	315	19	32	1	1527	168
2013	62960	402	17	28	0	1458	109
2014	60304	323	11	16	2	2121	109
2015	32699	235	11	19	1	1597	106
2016	28221	327	19	54	0	1321	84
2017	32864	348	20	74	0.26	1384	73

المصدر: احصائيات وزارة المالية موجودة على الموقع -http://www.dgpp

mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/commerce_exterieur/commext20171.pdf

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن الصادرات من المواد الطاقوية تسيطر على النصيب الأكبر من الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة، حيث تجاوزت نسبتها 98% في بعض الأحيان، في حين تبقى قيمة باقي السلع المصدرة ضعيفة جدا، وبناء على ما ورد في الجدول يتم حساب درجة التنويع الاقتصادي في الجدول التالي:

جدول رقم(3–7): قيم مؤشر هيرفندال–هيرشمان لتنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000–2017

السنوات	قيمة المؤشر	عدد المنتجات المصدرة*
2000	0.91	101
2001	0.89	85
2002	0.88	101
2003	0.91	105
2004	0.92	110
2005	0.94	108
2006	0.93	108
2007	0.93	121
2008	0.92	119
2009	0.93	106
2010	0.92	108
2011	0.91	98
2012	0.91	98
2013	0.90	95
2014	0.87	99
2015	0.83	91
2016	0.82	93
2017	0.83	/

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

* قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية موجود على الموقع

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx تاريخ الدخول جوان 2017.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول التذبذب في عدد المنتجات التي تصدرها الجزائر خلال فترة الدراسة، على الرغم من أن عدد المنتجات المصدرة بلغ سنة 2007 حوالي 212 منتج، لكن هذا لا يعني وجود صادرات كبيرة، فقد تراجع العدد سنة 2016 الى 93 ويعود ذلك الى سببين أساسيين هما أن هذا العدد من المنتجات

المصدرة يعتبر قليلا جدا بالنسبة لباقي دول العالم، بالإضافة الى أن قيم هذه المنتجات باستثناء المواد الطاقوية قليلة جدا. وبخصوص قيم المؤشر فغنه مرتفعة تقترب من القيمة القصوى لها، ويبين الشكل الوالي تمثيل قيم هذا المؤشر:

شكل رقم (3–7): تطور قيم مؤشر هيرفندال–هيرشمان للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000–2017

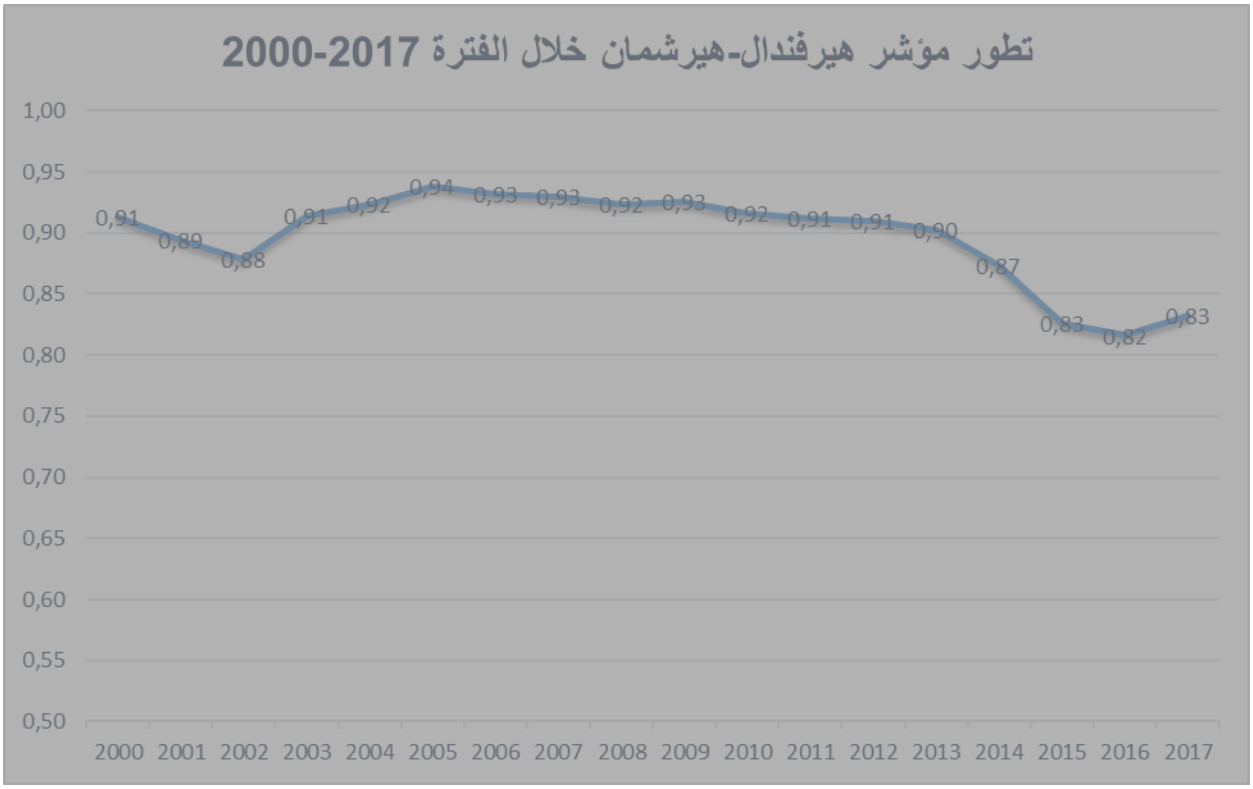

نلاحظ من خلال المنحنى البياني الارتفاع الكبير لقيمة المؤشر حيث تراوحت بين القيمة 0.82 سنة 2016 كأدنى قيمة و 0.94 سنة 2005 كأكبر قيمة، ومعروف أن قيمة مؤشر هيرفندال–هيرشمان محصورة بين القيمتين 1 و 0 ، حيث كلما اقتربت القيمة من الصفر دل ذلك على تنويع أكبر في المتغير المراد دراسته، وكلما إقتربت القيمة من الواحد دل ذلك على تركيز أكبر في هذا المتغير. ومن خلال دراسة قيم المؤشر في الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 الى 2017 نلاحظ أن قيمته تقترب من الواحد (بين 0.83 و0.94) وهذا دليل على أن الصادرات الجزائرية تعرف تتميز بدرجة تركيز كبيرة.

تم حساب المؤشر من خلال مجموعات السلع التي تصدرها الجزائر حيث تم تقسيمها الى سبعة مجموعات رئيسية بناءا على معطيات وزارة المالية الجزائرية، حيث مثلت صادرات المواد الطاقوية النسبة الأكبر من الصادرات والجدول الموالي يمثل معدل مساهمة مجموعات السلع المصدرة خلال الفترة 2017/2000

جدول رقم(3-8): نسبة مجموعات المنتجات المصدرة الى اجمالي الصادرات خلال الفترة 2000-2017

	مواد طاقوية	مواد غذائية	سلع استهلاكية	تجهيزات صناعية	تجهيزات فلاحية	مواد نصف مصنعة	مواد أولية
النسبة	%97.96	%0.38	%0.10	%0.10	%0.03	%1.50	%0.25

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

يرجع هذا التركيز الى حجم الصادرات البترولية الكبيرة كنسبة من اجمال الصادرات، الى عدم وجود صناعة تصديرية حقيقية في الجزائر، وهذا راجع الى الاختلال الهيكل في الاقتصاد الجزائري، حيث لم تتمكن برامج التنمية السابقة من احداث أي تغيير في بنية هيكل الصادرات، كما أن فتح باب الاستيراد كان له دور مؤثر في عدم قيام انتاج محلي سواء للتصدير أو للاستهلاك الداخلي، حيث يتم استيراد منتجات باقل تكلفة مما لو أنتجت محليا، بحيث لا يكون لها تنافسية محلية أو خارجية مقارنة بباقي المنتجات المستورة، وهو العامل الأساسي الذي لم يدفع المستثمرين الى إقامة مشاريع إنتاجية في الجزائر.

المطلب الثالث: قياس تنويع الواردات

سوف نقيس في هذا الجزء تنوع الواردات الجزائري عن طريق مؤشر هيرفندال-هيرشمان، حيث يتم تجميع اجمالي أهم الواردات الجزائرية في سبعة مجموعات أساسية من الواردات، ويمثل الجدول الموالي قيم هذه الواردات خلال الفترة 2000-2017

جدول رقم(3-9): أهم مكونات الواردات حسب الاستخدام خلال الفترة 2000-2017 **بالمليون دولار**

السنوات	مواد طاقوية	مواد غذائية	سلع استهلاكية	تجهيزات صناعية	تجهيزات فلاحية	مواد نصف مصنعة	مواد أولية
2000	129	2415	1393	3068	85	1655	428
2001	139	2395	1466	3435	155	1872	478
2002	145	2740	1655	4423	148	2336	562
2003	114	2678	2112	4955	129	2857	689
2004	173	3597	2797	7139	173	3645	784
2005	212	3587	3107	8452	160	4088	751
2006	244	3800	3011	8528	96	4934	843
2007	324	4954	5243	8534	146	7105	1325
2008	594	7813	6397	13093	174	10014	1394
2009	549	5863	6145	15139	233	10165	1200
2010	955	6058	5836	15776	341	10098	1409
2011	1164	9850	7328	16050	387	10685	1783
2012	4955	9022	9997	13604	330	10629	1839
2013	4385	9580	11210	16194	508	11310	1841
2014	2879	11005	10334	18961	658	12852	1891
2015	2376	9316	8676	17076	664	12034	1560
2016	1613	8223	8338	15412	503	11437	1563
2017	1992	8437	8450	13962	611	10981	1524

المصدر: احصائيات وزارة المالية موجودة على الموقع -http://www.dgpp

mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/commerce_exterieur/commext20171.pdf

نلاحظ أن قيم الواردات الجزائرية أكثر تنويعا من حيث القيمة مقارنة مع الصادرات، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها احتياجات الاقتصاد الوطني سواء من المواد الاستهلاكية أو الإنتاجية بسبب عدم قدرته على انتاج هذه الاحتياجات محليا وارتفاع تكلفتها، كما أن محتوى برامج التنمية ساهم في زيادة هذه القيم. وفيما يلي يتم احتساب قيمة مؤشر تنويع الواردات وفق منهم المنهج المذكور سابقا:

جول رقم(3–10): قيم مؤشر هيرفندال–هيرشمان لتنويع الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000–2017

السنوات	قيمة المؤشر	عدد المنتجات المصدرة
2000	0,22	230
2001	0,23	233
2002	0,21	232
2004	0,2	233
2005	0,18	236
2006	0,18	236
2007	0,23	235
2008	0,22	237
2009	0,18	234
2010	0,19	232
2011	0,23	236
2012	0,29	234
2013	0,27	237
2014	0,25	238
2015	0,24	236
2016	0,24	237
2017	0,25	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

* قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية موجود على الموقع
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx تاريخ الدخول جوان 2017.

من خلال تحليل قيم مؤشر التنويع على الواردات الجزائرية، نلاحظ أن هذه القيم منخفضة وتقترب أكثر من القيمة الدنيا، وهذت دليل على أن الواردات الجزائرية تتميز بدرجة تنويع كبيرة مقارنة مع درجة تنوع صادراتها. حيث لم كانت أكبر قيمة لهذا المؤشر سنة 2012 بـ 0.29 كما نلاحظ أن قيمة هذا المؤشر بدا في الارتفاع بداية من سنة 2011 بعد ان كانت في حدود 0.1 قبلها وهو دليل على توجه نحو التقليل من الواردات، عن طريق فيض مجموعة من الإجراءات التي تحد من الاستيراد خاصة بعد سنة 2015 بسبب بداية تآكل الاحتياطي من النقد الأجنبي لجزائر. ومن حيث عدد المنتجات المستوردة فهي تعتبر كبيرة مقارنة مع المصدرة، حيث كانت عددها مستقرا في حدود 203 منتجا مستوردا ولم يقل هذا العدد خلال فترة الدراسة، وهذا ما يعني عدم قيام أي

انتاج محلي لإحلال محل هذه المنتجات المستورة، أو عدم قدرة هذا الإنتاج على تغطية الطلب مما يدفع الى الاستيراد لتغطية العجز في الإنتاج المحلي.

شكل رقم (3-8): تطور قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017

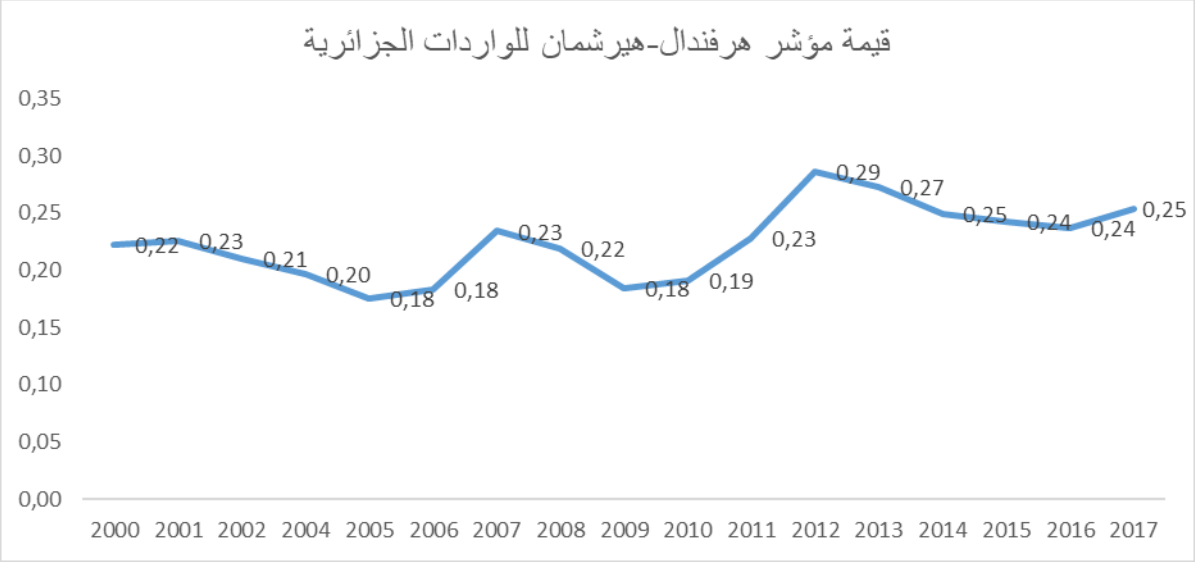

نلاحظ من خلال قيم المؤشر وجود درجة كبيرة من التنوع في واردات الجزائر، حيث يتحصر قيم المؤشر بين القيمتين 0.18كادني قيمة للمؤشر سجلت سنوات 2005، 2006 و 2009 و أكبر قيمة للمؤشر هي 0.29 سجلت سنة 2012. من خلال هذه القيم سواء الدنيا أو الكبرى فأن الواردات الجزائرية تتميز بتنوع كبير، حتى خلال الثلاث سنوات الأخيرة التي شهدت الجزائر فيها أزمة مالية بسبب انفاض أسعار البترول والتي أدت بالحكومة الى تقييد عملية الاستيراد، فهمي لم تقلل من درجة هذا التنويع وبقيت الصادرات على نفس المنوال قبل حدوث الأزمة، مما يدل على أن الجزائر لا تملك جهازا انتاجيا يعوض الصادرات في حالة توقفها والدليل على ذلك تراجع الحكومة وتعدل في أكثر من مرة لقائمة السلع الممنوعة من الاستيراد.

المطلب الرابع: قياس التنويع في التوظيف

يعتبر التوظيف أهم المؤشرات الرئيسية الدالة على التنويع الاقتصادي لأي بلد، فعدد الوظائف في أي نشاط يدل على مدى مساهمته في الناتج ، والجدول الموالي يمثل توزيع العمالة على أهم النشاطات في الجزائر

جدول رقم(3-11): توزيع العمالة على النشاطات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2000-2017 الوحدة: بالألف

السنة	المرافق والخدمات العامة	العقارات والبناء	الصحة والتعليم	خدمات أخرى	القطاع المالي	خدمات النقل والتخزين	السياحة والمطاعم	التجارة	تصنيع	التعدين واستغلال المحاجر	الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك
2000	1 169	698	849	233	66	351	81	813	651	133	1 359
2001	1 226	776	905	252	75	375	89	865	688	129	1 430
2002	1 261	893	944	233	76	410	98	918	708	103	1 478
2003	1 325	979	987	218	75	459	113	994	693	90	1 589
2004	1 230	1 076	898	259	73	453	170	1 222	882	138	1 675
2005	1 353	1 237	901	302	80	510	203	1 376	907	173	1 730
2006	1 438	1 391	977	324	85	551	219	1 442	969	181	1 721
2007	1 448	1 518	994	337	89	553	226	1 438	1 018	180	1 552
2008	1 530	1 650	1 071	364	94	576	242	1 495	1 115	194	1 509
2009	1 505	1 895	1 085	362	107	576	248	1 510	1 266	174	1 449
2010	1 583	2 018	1 152	374	109	604	262	1 537	1 266	178	1 394
2011	1 955	1 902	1 530	316	105	695	190	1 368	1 304	214	1 154
2012	1 675	2 046	1 466	369	110	648	263	1 475	1 393	152	1 262
2013	1 707	2 164	1 517	378	113	671	276	1 529	1 423	157	1 297
2014	1 741	2 231	1 563	384	116	693	287	1 566	1 443	158	1 303
2015	1 789	2 252	1 607	389	118	712	299	1 601	1 471	160	1 308
2016	1 838	2 262	1 644	394	121	730	311	1 634	1 501	162	1 312
2017	1 879	2 282	1 682	397	123	748	322	1 664	1 525	163	1 312

المصدر: قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك قطاعات غير اقتصادية مثل الادارات والمرافق العامة تمتص نسبة كبيرة من اليد العمالة، بالإضافة الى نسب كبيرة من التوظيف في القطاع الفلاحي، كما نلاحظ ضعف التوظيف في القطاع المالي، حيث يتميز الجهاز المالي والمصرفي في الجزائر بالضعف وصعوبة اداء المعاملات فيه، حيث لم يكن داعما للتنمية الاقتصادية في البلد ،ويرجع ذلك أساسا الى سيطرة القطاع العمومي عليه، والإجراءات الإدارية والتشريعية التي تحد من نشاط هذا القطاع، مما كان عائقا أمام تنمية هذا القطاع وتطوره. ، كذلك ضعف التوظيف في السياحة والمطاعم رغم أهميته الاقتصادية لما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات سياحية غير، فرغم الجهود الكبيرة المبذولة من اجل تنمية هذا القطاع الا أن واقع الحال يشير الى ضعف كبير فيه، وتكم اهمين قطاع السياحة

أساسا في جدب العملة الصعبة المتأتية من الوافدين الأجانب، بالإضافة الى امتصاص الأعداد الكبيرة من السياح الجزائريين الذين تكون وجهتهم الى دول أخرى، حيث ووجب توفير المتطلبات الأساسية لتشجيع السياحة المحلية.

ويمثل الشكل التالي نسب اليد العاملة حسب القطاعات المذكورة في الجدول السابق:

شكل رقم(3-9): التوزيع النسبي لليد العاملة حسب أهم الأنشطة في الجزائر لسنة 2017

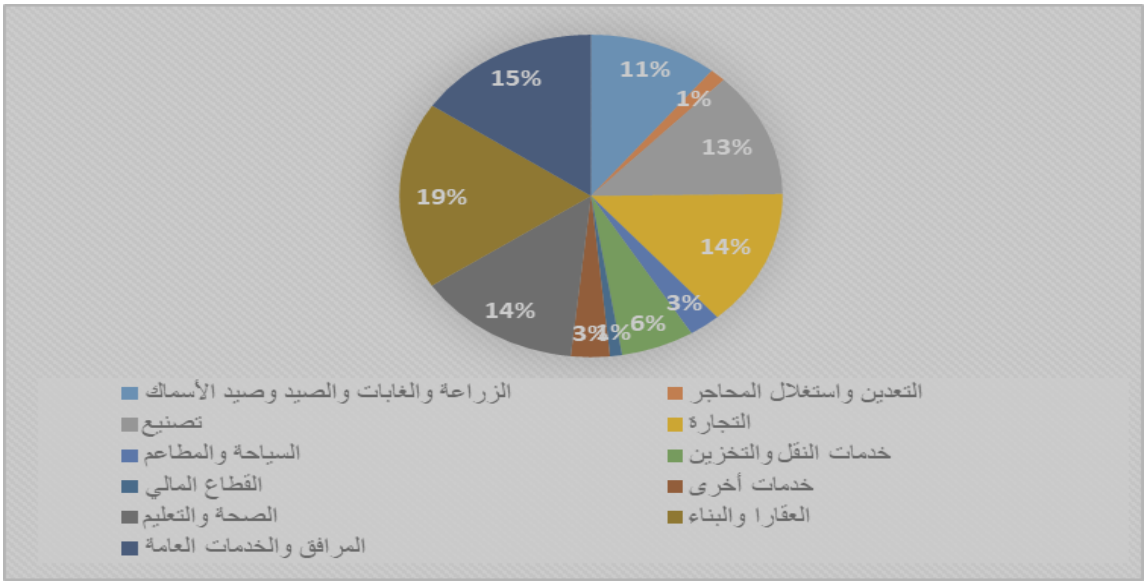

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجول السابق

يمثل الشكل السابق توزيع الوظيف على أهم الانشطة في الجزائر لسنة 2017، حيث قطاع يسيطر البناء والعقارات على نسبة 19% من اجمالي اليد العاملة، فيما مثل قطاع المرافق والخدمات العامة نسبة 14% و قطاع التعليم والصحة نسبة 14%. لقد شكل مجموع القطاعات السابقة نسبة 47% وهي قطاعات غير منتجة باستثناء قطاع البناء، كما أن هذه القطاعات في الحقيقة لا تخلق قيمة مضافة في الاقتصاد الجزائري.

نلاحظ من خلال هذا التوزيع أن مختلف الخطط والآليات التي استحدثها الجزائر في مجال تشغيل الشباب ومساعدة حاملي المشاريع لم يكن لها أثر يذكر على اجمالي التوظيف في الجزائر، ولم تمتص يد عاملة بالقدر المطلوب، بسبب فشل الكثير منها، أو بسبب عدم توسعها بالشكل الذي يؤدى الى زيادة توظيف عمال جدد فيها، ويمثل الجدول ادناه قيم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجائر خلال الفترة 2000-2015

جول رقم(3-12): قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنويع التوظيف في الجزائرية خلال الفترة 2000-2017

السنوات	قيمة المؤشر
2000	0,1027
2001	0,1012
2002	0,1023
2004	0,1055
2005	0,0966
2006	0,0924
2007	0,0890
2008	0,0854
2009	0,0835
2010	0,0868
2011	0,0874
2012	0,0911
2013	0,0876
2014	0,0884
2015	0,0888
2016	0,0884
2017	0,0877

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ أن قيم مؤشر التنويع الاقتصادي خلال السنوات 2000 و2001 و2002 كانت في حدود 0.1، أما باقي السنوات فهي لم تصل لهذه القيمة وهذا يدل على أن الجزائر تسجل مؤشر جيد في مجال التوظيف حيث تقترب قيمته من الصفر. وهو يدل على وجود درجة كبيرة من التنويع في التوظيف. ويرجع هذا التنوع الى مساهمة بعض القطاعات الغير منتجة، ولكن فغن التوظيف في كل الحالات يؤدي الى زيادة الطلب الكلي، مما يؤدي الى الدفع بقيام جهاز انتاجي لتلبية هذا الطلب، وهو ما يفسر أهمية التوظيف حتى في القطاعات غير المنتجة، ويمثل الشكل التالي تمثيل الجدول السابق:

شكل رقم (3-10): تطور قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان للتوظيف في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2017

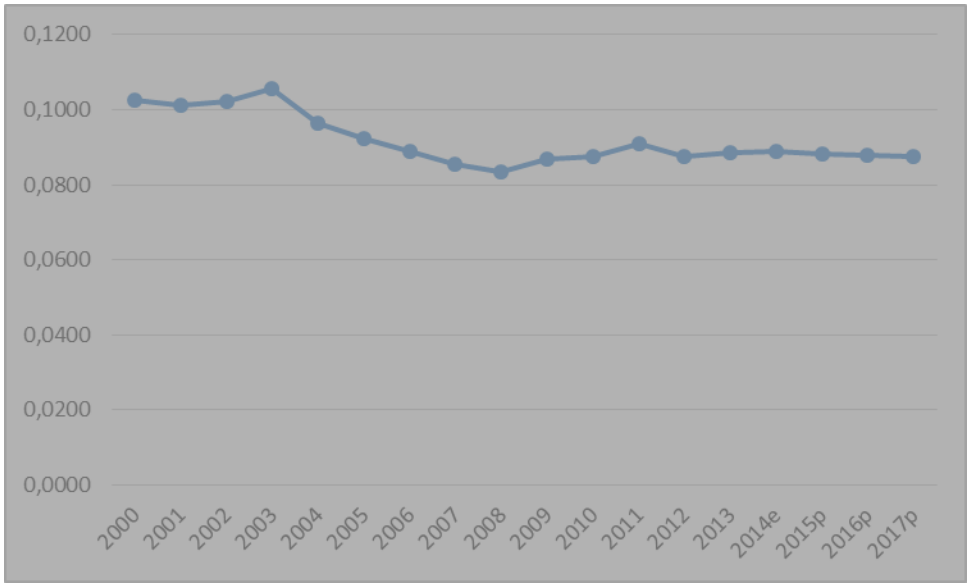

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ أنه ابتداء من سنة 2001 كان مؤشر التنويع أقل من 0.1 أي 10% كنسبة للتركيز في التوظيف وهي نسبة جدية في هذا المجال، ويرجع ذلك الى عدة أسباب أهمها ما جاءت به برامج التنمية خلال الفترة 2000-2017 من خطط وسياسات هدفت الى الحد من البطالة وتوظيف عدد كبيرة من طالبي العمل خاصة للشباب حاملي الشهادات، وبهذا تكون برامج التنمية التي نفذتها الجزائر قد نجحت في تحقيق تنويع في مجال التوظيف، حيث من المفترض أن يؤدي ذلك الى تحسين مؤشر التنويع في الاقتصاد العمومي.

المطلب الخامس: المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في الجزائر:

من أجل قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر وجب الحكم على مجموعة من المتغيرات في الاقتصادي الوطني حتى يكون الحكم عليه أكثر دقة، فلا يكفي قياس التنويع في التوظيف مثلا ليكون الاقتصاد منوعا، بل وجب حدوث تغيرات على الكثير من المستويات. ولهذا تم اعداد مؤشر مركب يتكون من الأربعة مؤشرا السابقة والمتمثلة في مؤشر تنويع الصادرات التي تعد عاملا فعالا في الاقتصاد الوطني لسيطرة قطاع النفط على نسبة كبيرة من الصادرات، وتنويع الواردات والتي تدلنا على التغير في الهيكل الإنتاجي الوطني الذي يتطلب الكثير من المدخلات التي لا ينتجها الاقتصاد الوطني[1]، بالإضافة الى التنويع في التوظيف حيث تطمح الخطط والبرامج المعتمد

[1] - محمد كريم قروف، **مرجع سبق ذكره**، ص658.

.في الجزائر دائما الى خلق أكبر عدد من الوظائف، بالإضافة الى التنويع في الناتج الذي يشير الى حجم النشاط الداخلي ومدى مساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية فيه. لقد تم حساب مؤشر مركب للتنويع الاقتصادي وذلك بحساب المتوسط الحسابي السنوي للمؤشرات الأربعة السابقة. والشكل الموالي يمثل قيم المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي.

شكل رقم(3-13): قيم للمؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

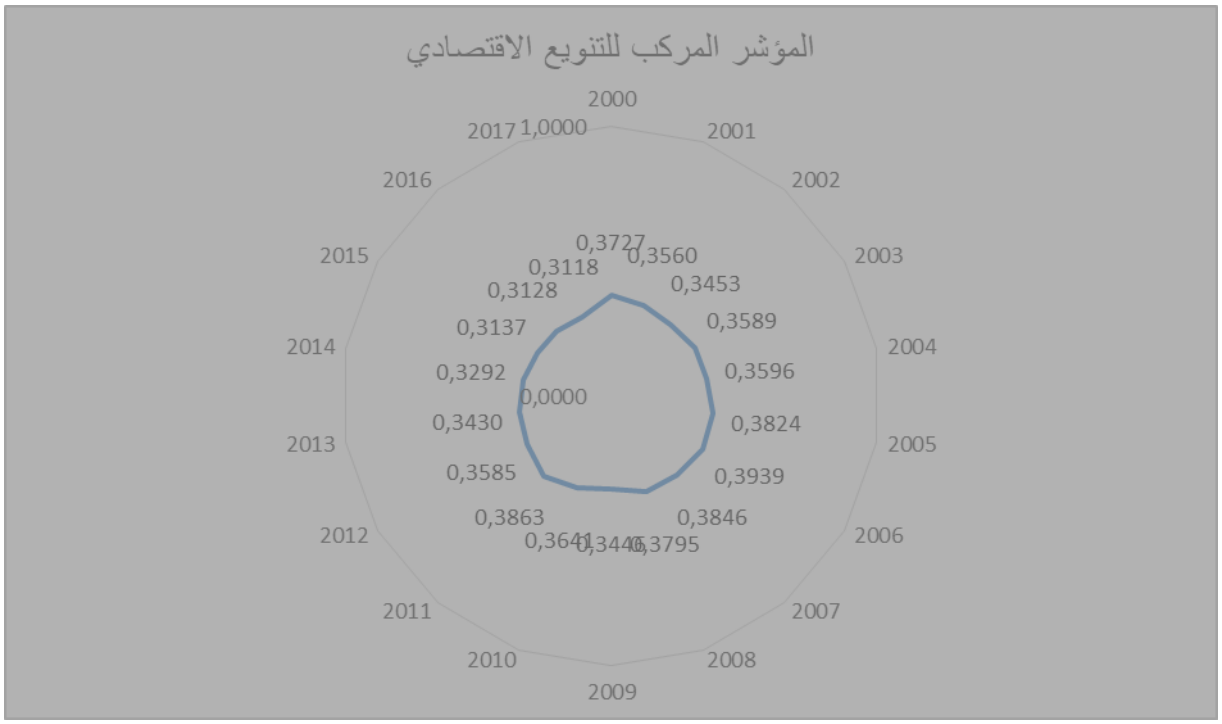

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن قيم المؤشر تتراوح بين 0.31 و 0.39 ، حيث انخفض من 0.3727 سنة 2000 الى 0.3453 سنة 2000، ثم عاد بالارتفاع الى أن وصل 0.3939 سنة 2006، واستمر في التراجع الى أن بلغ 0.3430 سنة 2013، ثم استقر في حدود 0.31 سنوات 2015، 2016، 2017 . خلال الفترة 2000 الى 2017 كانت أقل قيم هذا المؤشر هو في الثلاث سنوات الأخيرة والتي صادفت انخفاض أسعار البترول في المقابل، وعلى اعتبار أن هذا الأخير كان ولا يزال محرك كل السياسات الاقتصادية في الجزائر فقد تم مقارنة تطور أسعاره مع التغير في المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي وذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(3-12): قيم المؤشر المركب للتنويع وأسعار البترول في الجزائر 2000-2017

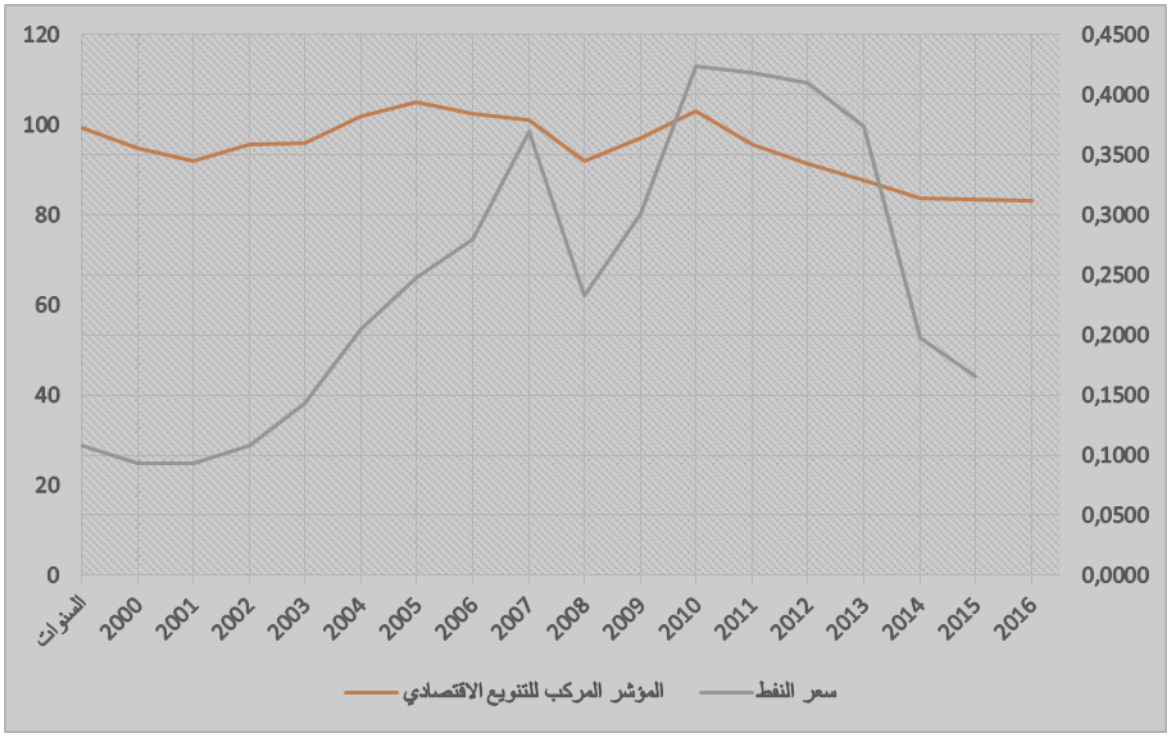

المصدر: بالاعتماد على المعطيات السابقة بالنسبة للمؤشر المركب.

وقاعدة بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بالنسبة لتطور أسعار البترول من الموقع:

http://oapecdbsys.oapecorg.org:8080/apex/f?p=101:34:::NO:RP: تاريخ الدخول: 2018/03/21.

نلاحظ أنه خلال الفترة من 2000 الى 2008 انتقلت أسعار البترول من 23.724 الى 98.6 دولار للبرميل قابله ثبات في قيمة مؤشر التنويع في حدود 37% لينخفض سنة 2008 الى 62.163 دولار للبرميل في المقابل تراجع قيمة مؤشر التنويع الى 0.3446 ثم ارتفع سعر البترول ابتداء من سنة 2010 الى غاية 2013 حيث انتقل سعر البترول من 80.235 الى 112.89 سنة 2011 و109.441 دولار للبرميل سنة 2013 وكانت قيمة مؤشر التنويع في تراجع خلال هذه الفترة حيث تراجعت من 0.36 الى 0.34، وابتداء من سنة 2014 التي عرفت انخفاض كبير في أسعار البترول وصل سنة 2014 الى 44.20 كمتوسط سعر سنوي ادي ذلك الى تراجع في قيمة مؤشر التنويع الى حدود 0.31.

لقد أدى انخفاض أسعار البترول في غالب الأحيان الى زيادة في درجة التنويع، وأدت زيادتها الى تراجع في درجة التنويع، وهذا دليل على أن الاعتماد على البترول كمورد رئيسي للاقتصاد الوطني كان من أكبر العوائق أمام التنويع، وان وجود وفرات مالية متأتية من الصادرات البترولية يصرف النظر عن التوجه نحو باقي النشاطات في

المقابل في حال قلت هذه الفرات يدفع صانعي القرار الى التوجه الى تشجيع باقي القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها قطاعات الفلاحة والصناعة والسياحة. وهذا ما يبرر وجوب انتهاج سياسة اقتصادية غير لا تبنى على الانفاق العمومي، وربما يكون لخطة عمل الحكومة الجديدة التي أطلق عليها " النموذج الجديد للنمو" المخرج الى تحقيق تغيير هيكلي في الاقتصاد الوطني.

لقد تم خلال هذا المبحث قياس درجة التنويع في كل من الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، والواردات والتوظيف حيث نلاحظ أن مؤشر التنويع للناتج يتراوح بين القيمة 0.33 سنة 2008 و 0.091 سنة 2017 أي أن الاقتصاد الجزائري يتمتع بتنويع كبير في هذا المتغير، وان الجزائر استطاعت تنويه من خلال برامج التنمية. أما بخصوص الصادرات فنلاحظ أن مؤشر التنويع لها يسجل قيم كبيرة تراوحت بين 0.9 كأكبر قيمة و 0.83 كأدنى قيمة، حيث يدل ذلك على تركيز أكبر للصادرات الجزائرية، حيث لايزال قطاع المحروقات هو المسيطر على الصادرات الجزائرية، وبالنسبة للواردات فان قيم المؤشر تراوحت بين 0.2 كأصغر قيمة و 0.29 كأكبر قيمة، أي أن الواردات الجزائرية ترف تنوعا أكبر، وهذا ما يفسره ارتفاع فاتورة الواردات الجزائرية، حيث تستورد الجزائر الكثير من المنتجات ولا تصنع محليا الا جزءا صغير من حاجياتها، وهو ما أدى بها الى اتباع سياسة من أجل الحد من التزايد المستمر للواردات، وذلك بمنع استيراد بعض المنتجات، وفتح المجال لإنتاجها محليا. وبخصوص التنويع في التوظيف فقد لاحظنا أنه تراوح بين القيمتين 0.1 و0.8 وهو دليل على أن التوظيف يعتبر متنوعا بشكل مقبول بين القطاعات الاقتصادية رغم سيطرة التوظيف في القطاع العام على ذلك، حيث نجد الجزائر تشجع الشباب أصحاب المشاريع على تنفيذ مشايعهم من اجل امتصاص العدد الكبير من اليد العاملة والحد من الضغوط على القطاع العام. ومن خلال اعداد مؤشر مركب للتنويع الاقتصادي في الجزائر حيث تراوحت قيمته بين 0.39 و0.31 وهي تعتبر نسبة مقبول للتنويع عموما حيث أديت معدلات التنويع المرتفعة في كل من التوظيف والناتج الى هذه النسب المقبولة، ولكنها تبقي أقل من المعدلات المرجوة والتي رسمت لها الحكومة الجزائرية الكثير من الخطط والبرامج، حيث كما ذكر سابقا وجب اتباع سياسات أكثر فعالية على شاكلة النموذج الجديد للنمو الذي بني على تشجيع خلق المؤسسات وتحسب مناخ ممارسة الاعمال، وتحسين النظام البنكي وتطوير سوق رأس المال، واعماد سياسة جديدة في مجال المناطق الصناعية، حيث يبنى هذا النموذج على زيادة تمكين القطاع الخاص و التطور التكنولوجي كمحركات رئيسية لعملية التنمية.

المبحث الثالث: أثر بعض المتغيرات على التنويع الاقتصادي

تناولت الكثير من الدراسات سواء بالتحليل أو بالقياس أهمية دور الأفاق العمومي في النمو الاقتصادي، ففي سنة 1989 نشر اوشير دراسة قياسية حول أثر الاستثمار العمومي في البنى التحية على الإنتاجية في الاقتصاد، كما نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2009 دراسة جاء فيها أن الإنفاق العام على البنى التحتية يحفز الإنتاج الاقتصادي على المدى البعيد[1].

المطلب الأول: النمو الاقتصادي

تناولت الكثير من الدراسات علاقة النمو الاقتصادي بالتنويع الاقتصادي، حيث أثبتت هذه الدراسات أن النمو الاقتصادي له أثر إيجابي ومحفز لعملية التنمية، فهو يؤدى الى زيادة الطلب على المنتجات على تشجيع القطاع الإنتاجي على التنوع، وأن التخصص في النشاطات يؤثر سلبا على النمو، كما أن هناك مستوى معين من نصيب الفرد من الدخل يكون عبارة عن نقطة تحول في التنويع الاقتصادي فالدول وكانت هذه المستويات في الدول النامية الافريقية منخفضة مما أدي الى تقليل فرص نجاح المراحل السابقة من التنويع الاقتصادي فيها، حيث بلغت هذه النقطة 1667 دولار[2]. والجدول التالي يمثل العلاقة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على التنويع الاقتصادي في الجزائر في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (3–14): نصيب الفرد والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2017

المتغير/السنوات	2000	2005	2010	2012	2015	2017
مؤشر التنويع الاقتصادي	0,2581	0,3170	0,2190	0,1666	0,0964	0,0917
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دج) *	135170	230162	333302	432313	417939	476338

* **SOURCE**: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2018, disponible sur cite: https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2018/01/weodata/index.aspx le 20 mai 2018.

1 - محمد ميداني، كمال محلي، **الانفاق العام في البنى التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجار)، المجلد 211، العدد 1، 2018، ص 26.

2- Commission économique pour l'Afrique et Union Africaine (2007), **Rapport économique 2007 : Accélérer le développement par la diversification**, Addis-Abeba, Éthiopie.2007, P 151.

نلاحظ الارتفاع المستمر لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة مقابل تذبذب في مؤشر التنويع الاقتصادي، ويبين المنحى التمثيل البياني للجدول السابق.

شكل رقم(3-13): تطور كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و التنويع الاقتصادي للجزائر للفترة 2017/2000

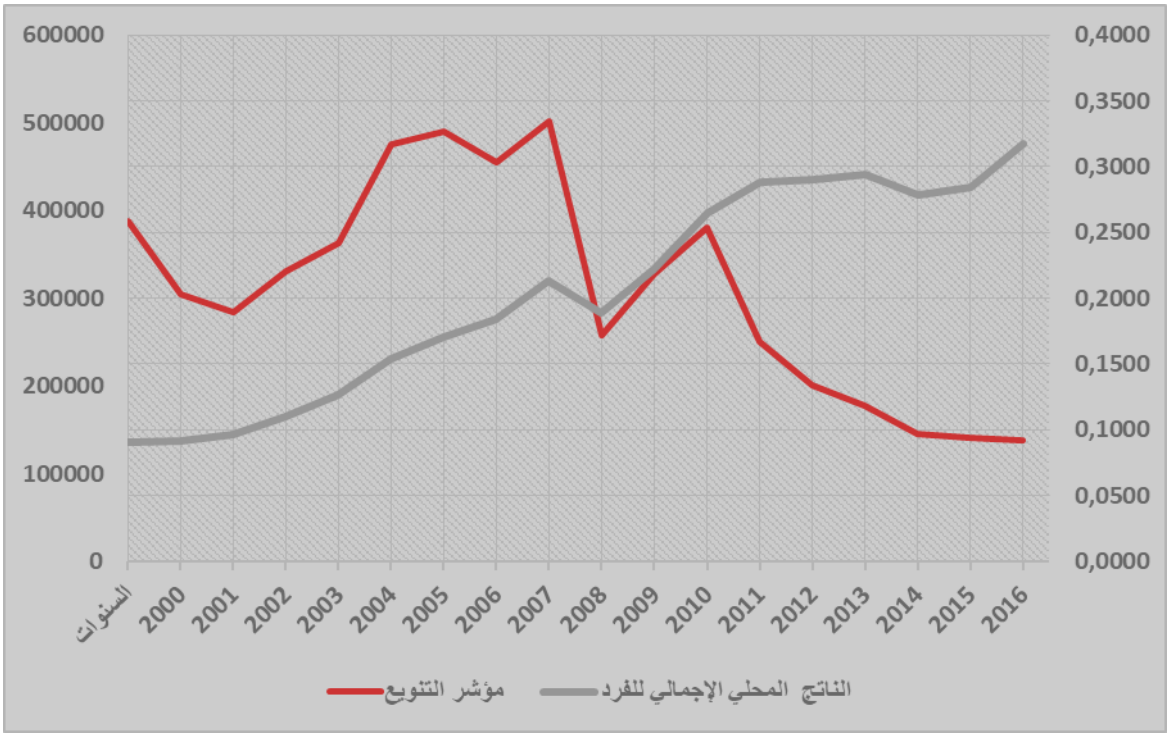

المصدر: من اعدا الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نستنتج من المنحى أن الزيادة المسترة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قابله اتجاه منحنى التنويع للتراجع عموما، حيث انتقل المؤشر من 0.25 سنة 2000 الى 0.09 سنة 2017، قابلة زيادة مطردة في نصيب الفرد من الناتج، حيث يرجع ذلك الى عدة أسباب أهمها زيادة عوائد الصادرات البترولية في الجزائر خلال الفترة.

يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أهم العوامل المؤثرة بشكل إيجابي على التنويع الاقتصادي. حيث يؤدي مستوى الرفاه الاقتصادي الكبير للأفراد الى زيادة الطلب على جميع السلع والخدمات التي لم تكن موجودة، وهو ما يؤدي بالمستثمرين ووراد الاعمال الى العمل على تلبية الزيادة على الطلب محليا. لكن يمكن أن يؤدي ذلك الى زيادة في معدلات الاستيراد لتلبية هذه الطلب التزايد خاصة في حل وجود صعوبات في انتاج هذه السلع محليا، ومن أجل اتجهت الجزائر الى تشجيع الإنتاج المحلي واتباع مجموعة من الإجراءات للحد من الاستيراد.

المطلب الثاني: المتغيرات النقدية والمالية

هناك مجموعة من المتغيرات المؤثرة في التنويع الاقتصادي يمكن ادراجها ضمن المؤثرات المالية والنقدية، تتمثل في كل من معدلا التضخم، والسياسات الضريبية، بالإضافة الى الانفاق العمومي، وهي العوامل التي لها علاقة بالمالية العامة للدولة والتي من خلالها تنفذ الدولة سياساتها الاقتصادية، ولها الأثر الكبير على التنويع الاقتصادي من خلال:

أولا: معدل التضخم

يلعب التضخم دورا مهما في النشاط الاقتصادي، حيث يكون له دور كبير في تحدد حجم الطلب الكلي والاستثمار والانفاق بالإضافة الى علاقته المباشرة بالنقود، وتشكل معدلا التضخم العالية تحد للتنويع الاقتصادي، حيث تدفع الى مزيد من التركيز والضعف في نمو القطاعات الجديدة، كما يؤدي الى تقليل تنافسية المنتجات المحلية خاصة في الأسواق الصغيرة، بحيث يعد التنويع من أهم السياسات التي تحمي الاقتصاد من الآثار السلبية للتضخم[1]. كما يؤدي كذلك الى تآكل الالتزامات الحكومية فالأموال المنفقة من طرف الحكومة سواء على شكل أجور ومرتبات، أو على شكل استثمارات عمومية تقل قيمتها الحقيقية بما يصعب تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الانفاق[2]. ويبين الجدول الموالي أثر معدلا التضخم على التنويع الاقتصادي:

الجدول رقم (3–15): معدل التضخم والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2016

المتغير/السنوات	2000	2004	2011	2013	2015	2017
مؤشر التنويع الاقتصادي	0,2581	0,2419	0,2189	0,1334	0,0964	0,0917
معدل التضخم	0.3	3.97	4.5	3.25	4.78	5.59

SOURCE: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2018

تسجل الجزائر معدلا تضخم مرتفعة عادة منذ سنة 2000 حيث كانت 0.3 لترتفع في سنة واحدة الى 4.5 سنة 2001 ثم الى 3.97 سنة 2004 حيث نلاحظ ان هذه المعدلات في ارتفع مستمر، ويرجع ذلك الى الأموال الضخمة التي تضخها الجزائر في الاقتصاد الوطني من خلال برامج التنمية المعتمدة خلال الفترة 2000–

[1] - IBID,P 153.

[2] - James M, et autres, **Inflation and Taxation with Optimizing Governments,** Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 22, No. 1. (Feb., 1990), P 06 sur cite http://links.jstor.org/sici?sici=0022 2879%28199002%2922%3A1%3C1%3AIATWOG%3E2.0.CO%3B2-C le 18/07/2017

2017. كما يلعب سعر الصر للدينار الجزائري دورا مهما في زيادة معدلا التضخم، حيث يؤدي انخفاضه الى زيادة الأسعار في كثير من الأحيان بسبب زيادة تكلفة السلع والمنتجات المستوردة، ويمثل البيان التالي أثر معدل التضخم على مؤشر التنويع الاقتصادي خلال فترة الدراسة:

شكل رقم(3–14): تطور كل من معدل التضخم و مؤشر التنويع الاقتصادي للجزائر للفترة 2017/2000

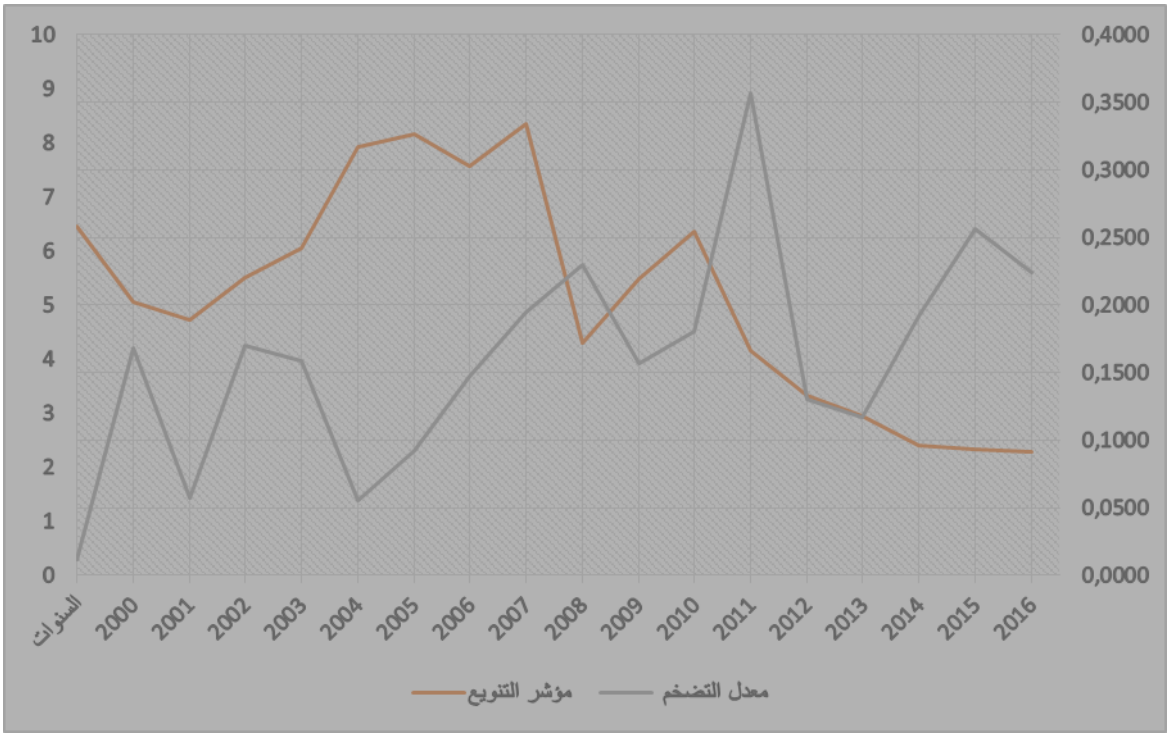

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نستنتج من خلال المنحنى السابق الزيادة في معدلا التضخم والتي تراوحت بين 6.34 كأكبر نسبة سنة 2006 و1.38 سنة 2004 باستثناء سنة 2000 التي سجل معدل التضخم فيها قيمة 0.4، لم يؤدي ذلك الى مزيد من التخصص الي تراجع في قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي. وعليه لم تؤدي مستويات تضخم مرتفعة في الجزائر الى مزيد من التخصص، كما لم يكن الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا عند مستويات منخفضة من التضخم.

ثانيا: السياسة الضريبية

للسياسة الضريبية دور فعال في النشاط الاقتصادي عموما، والتنويع الاقتصادي خاصة، فهي تعد دافعا للمستثمرين في حال كان الاقتصاد يتمتع بحوافر ومعدلات ضريبية منخفضة، في المقابل بعد زيادة معدل الضغط الضريبي أهم العوائق الاقتصادية التي تنفر الاستثمار الخاص، وتصعب في مناخ ممارسة الاعمال، كما تؤدي

الأنظمة الضريبية الفعالة الى قيام جهاز انتاجي قوي ذو تنافسية قوية، لما يتمتع به من ميزة خفض تكاليف السلع[1]. لقد اعتمد حاصل الضرائب خارج قطاع المحروقات **FISC** كمؤشر معبر عن السياسة الضريبة، ويمثل الجدول التالي قيم كل من مؤشر التنويع الاقتصادي، والجباية العادية

الجدول رقم (3-16): الجباية العادية والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2016

المتغير/السنوات	2000	2004	2011	2013	2015	2017
مؤشر التنويع الاقتصادي	0,2581	0,2419	0,2189	0,1334	0,0964	0,0917
الجباية العادة (مليار دينار)	349.502	580.408	1527,093	2031,019	2354,648	1979,081

المصدر: بالاعتماد على تقارير وزارة المالية من الموقع http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

نلاحظ الارتفاع المستمر للجباية العادية خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت من 349.502 مليار دينار سنة 2000 الى 1979.081 سنة 2017، وتميزت السنوات الأخيرة من الدراسة بنسب زيادة أكبر في معدلا التحصيل الضريبي خارج المحروقات مقارنة بالسنوات الأولى للدراسة، والشكل الموالي للتمثيل البياني للمتغيرين خلال الفترة 2000-2017

شكل رقم(3-15): تطور كل من الجباية العادية ومؤشر التنويع الاقتصادي للجزائر للفترة 2000/2017

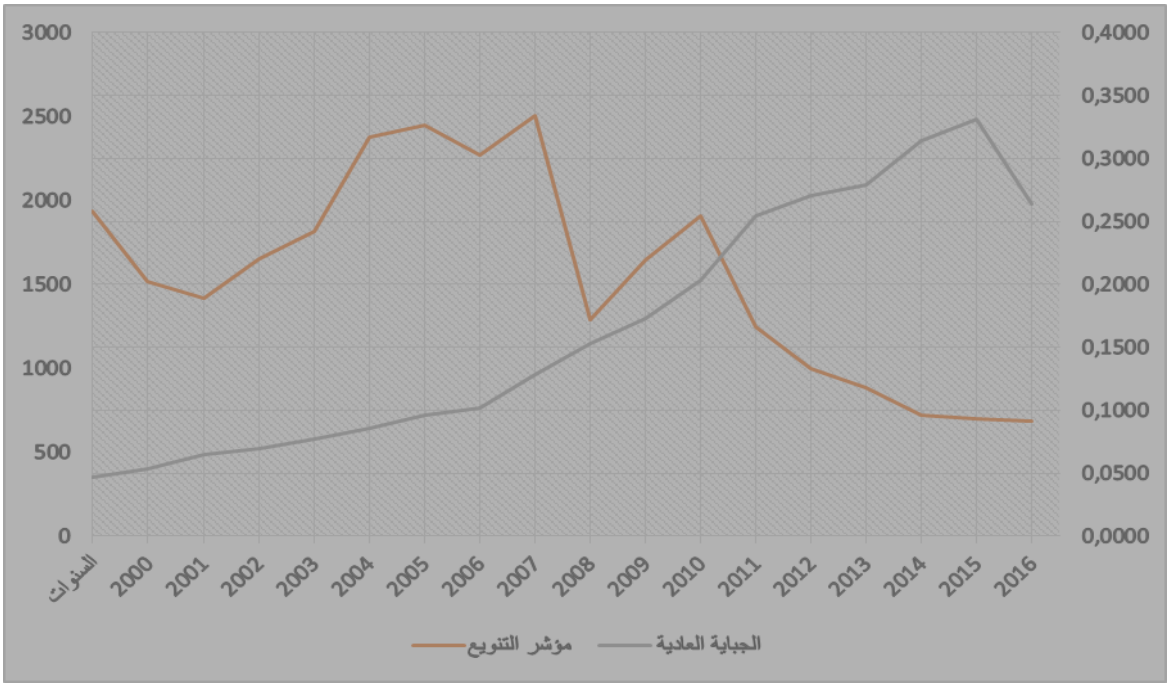

المصدر: من اعدا الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية الجزائرية من الموقع http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective.

[1]- محمود جمام، **النظام الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010، ص 71.

نلاحظ من خلال تحليل المنحنى السابق أن الجباية العادية في ارتفاع مستمر منذ سنة 2000 الى غاية سنة 2017، مقابل تراجع في قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي. على الرغم من أن الأدبيات التي تناولت أثر الضرائب على النمو الاقتصادي استنتجت أن هذا الأخير يتأثر سلبا بالضرائب، ويرجع هذه العلاقة الطردية في هذه الدراسة الى أن الجباية العادية تتأتى من النشاطات خارج قطاع المحروقات، حيث تكون كل زيادة في تنويع الاقتصاد الوطني من خلال نمو نشاطات جديدة تؤدي الى تحصيل ضريبي أكبر وبالتالي تكون العلاقة طردية بين المتغيرين، في المقابل نلاحظ أن مزيد من الاجراءات الجبائية الجديدة على هذه النشاطات تؤدي تراجع درجة التنويع الاقتصادي.

ثالثا: الانفاق العمومي

تعتبر سياسة الميزانية بشقيها الإيرادات والنفقات أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والتنموية سواء في المدى البعيد أو المدى القريب، ومن بين الأهداف التي تبنى على أساسها الميزانية العامة للدولة تحقيق هدف التنويع الاقتصادي، حيث يمكن اتباع مجموعة من السياسات والإجراءات التي تحقق هذا الهدف، أهمها من جانب الإيرادات نجد بعض الدول تقر حزمة من الإجراءات الضريبية لتشجيع قطاع معين والحد من نمو قطاعات أخرى. كما يستعمل جانب النفقات لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة من خلال زيادة الانفاق أو الحد منه على القطاعات المستهدفة.

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت أثر الساسة المالية عموما والانفاق خاصة على التنويع والنمو الاقتصادي خلصت الى أن الانفاق العمومي يساهم في الدفع بالنمو الاقتصادي. في المقابل ثبتت دراسة DERMECHI Deriel سنة 2017 أن التوسع في الانفاق العام يؤثر سلبا على درجة التنوع الاقتصادي ووجب

مرافقة الانفاق العام بإجراءات مرافقة تزيد من فعالية الانفاق العام[1]. كما وجب استخدام الايرادات النفطية وفق قواعد وأسس واضحة وشفافة، بالإضافة الى تحسين ادرة السيولة قصد مناخ ملائم للتنويع الاقتصادي[2].

من جهته ينشر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير سنويا بعنوان "تقرير التنافسية العالمية" حيث تناول مؤشرا يمكننا من الحكم على فعالية استخدام الانفاق العمومي سمي بمؤشر إهدار الإنفاق الحكومي (Wastefulness of government spending) يهتم هذا المؤشر بالتأكد من أن النفقات العمومية تم صرفها في الأوجه التي اعتمدت من أجلها ويقيس حجم تبذير المال العام، فكلما زادت نسبة الاهدار أو التبذير في الانفاق العمومي دل ذلك على عدم فاعليته في تحقيق مختلف الأهداف، وفيما يلي جدول يوضح معدل الجزائر وترتيبها العالمي وفق هذا المؤشر خلال الفترة من 2010 إلى 2016:

الجدول رقم (3–17): ترتيب الجزائر حسب مؤشر إهدار الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2010 – 2016

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تطور الانفاق العمومي (مليار دينار)	3.22	3.184	2.82	2.54	2.94	3.88	3.17	2.29
معدل اهدار الانفاق الحكومي	3.3	3.0	2.4	2.8	3.1	3.1	3.1	3.0

Source: World Economic Forum, The Global Competitiveness, Geneva, Reports (2010 - 2011 – 2012 – 2013 – 2014 – 2015 – 2016-17), Are availables in the site: http://www.weforum.org/, on 01-03-2017

يدل هذا المؤشر مقدار التبذير في الانفاق العمومي فكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على اهدار اقل (تبلغ قيم المؤشر بين 0 و7) وكلما قلت قيمته دل على اهدار أكثر. ومن خلال معطيات الجول نلاحظ ارتفاع في التبذير في الانفاق العمومي حيث بلغت قيمته سنة 2012 قيمة 2.4 وهي أقل قيمة دليل على تبذير اكثر، ويرجع الارتفاع في حجم التبذير في النفقات العمومية إلى ارتفاع حجم هذه الأخيرة، حيث أن الزيادة الكبيرة التي

[1] -DERMECHI Feriel et ZAKANE Ahmed, les Facteurs Budgétaires Et Financiers Pour Une Diversification Economique Solide (cas De L'Algérie), Revue Finance & marchés ,Volume 4, Numéro 1, Pages 109.2017. disponible sur cite https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33253. Le 30/03/2018.

[2]- باهي موسى، كمال روينة، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، مقال منشور في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05، ديسمبر 2016، ص 149.

شملت نفقات التجهيز بفعل برنامج الاستثمارات العمومية (2010 – 2014) الذي خصصت له اعتمادات مالية قدرت بـ 286 مليار دولار أدت إلى ضعف التحكم الجيد والرقابة على هذه النفقات، وبالتالي زيادة الفساد المرتبط بالانفاق العمومي، وقد عاد معدل الاهدار في الانفاق الحكومي إلى الارتفاع ابتداءً من سنة 2015 ليصل في 2016 إلى 3.1، وذلك بسبب انخفاض النفقات العمومية بعد انخفاض أسعار البترول.

ويقودنا معدل الاهدار في الانفاق العمومي الى أن يكون الأثر المترتب من برامج التنمية على التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث يتوقع أن يكون هذا الأثر ضئيلا مقارنة بحجم الأموال المنفقة. وفي الجدول التالي نستعرض تطور كل من اعتمادات الدفع ومؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر

جدول رقم(3–18): تطور كل من اعتمادات الدفع ومؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2017

المتغير/السنوات	2000	2005	2011	2012	2015	2017
مؤشر التنويع الاقتصادي	0,2581	0,3170	0,2539	0,1666	0,0964	0,0917
اعتمادات الدفع (مليون دينار)	346	1047.7	3184.1	2820.4	3885.8	2291.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء بالنسبة لمؤشر التنويع، وقوانين المالية بالنسبة لاعتمادات الدفع للسنوات (2000–2017)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن الارتفاع المستمر في قيمة اعتمادات الدفع بداية من سنة 2000 الى غاية 2011، حيث ارتفعت القيمة من 346 مليون دينار الى 3184.1 مليون دينار، ويرجع ذلك الى المخصصات المالية الضخمة لبرامج التنمية خلال هذه الفترة. وقد قابل هذه الزيادة تذبذب في قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي، وقد سجل ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2005 الى 2008، أي ان هذه الفترة تميزت بتراجع في التنويع الاقتصادي مقارنة بالفترة السابقة رغم الزيادة المستمرة في الانفاق العمومي. كما نلاحظ تراجع في الانفاق العمومي لسنوات 2014.2013.2012 قابله انخفاض في قيمة مؤشر التنويع، أي زيادة في درجة التنويع. الشكل الموالي يبين الانفاق العمومي والتنويع الاقتصادي

شكل رقم(3-16): تطور كل من اعتمادات الدفع و مؤشر التنويع الاقتصادي للجزائر للفترة 2017/2000

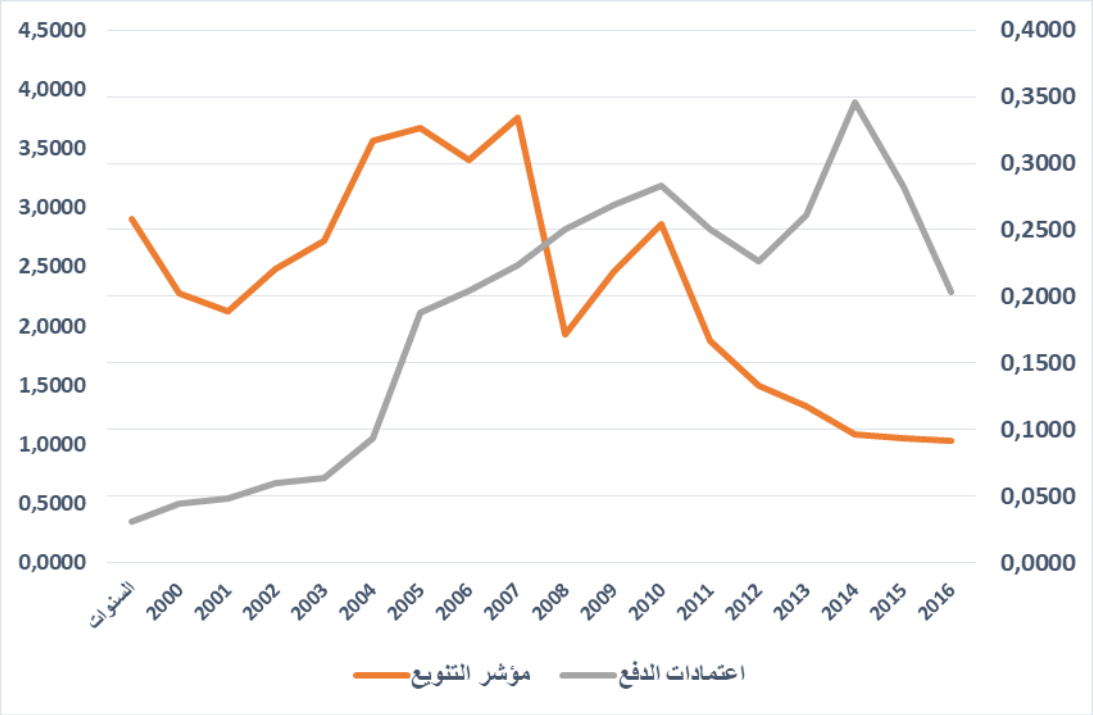

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء بالنسبة لمؤشر التنويع، وقوانين المالية بالنسبة لاعتمادات الدفع

نلاحظ من خلال الاتجاه لمنحنيي التنويع الاقتصادي والانفاق العمومي الممثل باعتمادات الدفع أن الزيادة المستمرة في الانفاق العمومي كانت في بعض الفترات تؤدي الى انخفاض في قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي أي زيادة في درجة التنويع، في المقابل نسجل ارتفاع لقيمة مؤشر التنويع مثل سنوات 2008 و2010 رغم الاستمرار في الزيادة في الانفاق العمومي. عموما لقد انخفض مؤشر التنويع الاقتصادي من 20% سنة 2000 الى 9.1% سنة 2017 ، كما ارتفع خلال الفترة من 2005 الى 2008 الى قيم أكثر من 30% وهذا يدل على أن الاستمرار في الانفاق العمومي لم يؤدي تسجيل انخفاض في قيمة مؤشر التنويع.

يعتبر تأثير المتغيرات السابقة بالغ الأهمية في الاقتصاد الجزائري خاصة الانفاق العمومي الذي تستعمله الجزائر كوسيلة لتحقيق التنويع الاقتصادي، ورغم المبالغ المالية المنفقة في هذا المجال الا ان ذلك لم يأتي بالنتائج المرجوة، حيث يبقى الاقتصاد الجزائري مبني بنسبة عالية على الصادرات البترولية، وبالتلى فانه يمكن القول أن

الانفاق العمومي بهذه الطرية لا يحقق التنويع الاقتصادي، بحيث وجب ضبط ذلك بالشكل الذي يقلل من الإهدار منه.

المطلب الثاني: المتغيرات التجارية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم المتغيرات الدالة على وجود التنويع الاقتصادي، حيث يرتبط هذا المتغير ارتباطا وثيقا بالتغيرات في أسعار الصرف التي تلعب دور مهما في تحديد قيم وتكاليف الواردات، ولهذا تم اعتماد كل من الانفتاح التجاري ، وأسعار الصرف ضمن هذه المتغيرات.

أولا: الانفتاح التجاري

لا يمكن لاقتصاد أي دولة أن يكون في حالة نشاط بمعزل عن العالم الخارجي، بل وجب على الاقتصاد أن يكون أكثر تعاملا مع العالم الخارجي، لما يوفر ذلك من فرض يمكن أن يستفاد منها البلد، فبالإضافة الى توفير السلع والخدمات التي لا تنتج محليا، يساعد الاندماج في الاقتصاد الدولي في نقل الخبرات والمعرف الى البلد بما يساعد في تطوير أساليب الإنتاج المحلي، بالإضافة الى ذلك تعتمد الكثير من الاقتصاديات على تصدير المنتجات المحللة. فقد تزايد دور التجارة الخارجية في الاقتصادات الحديثة حيث يعتبر من أكبر الدلائل على درجة متانة الاقتصاد مدى تعامله مع الخارج ومقدرته على امتصاص الصدمات والأزمات الخارجية. وتعمل الدول النامي على زيادة مساهمتها في الاقتصاد الدولي من خلال الرفع من قدراتها التصديرية، حيث تعاني هذه الدول في غالب الأحيان من ترجح كفة التبادل التجاري نحو الخارج أي أنها تعاني من عجز مستمر في موازينها التجارية.

لا يجب مراجعة مقدرة البلد على التصدير فقط حتى نحكم عليه بالقوة أي الضعف تجاه العلم الخارجي، حيث توجد الكثير من المؤشرات الأكثر أهمية من مؤشر التصدير، فقد تناولت الكثير من الدراسات أهمية مؤشر الانفتاح التجاري في الاقتصاد الوطني أهمها دراسة NDJAMBOU سنة 2013 في تحقيق التنويع الاقتصادي في البلد.

يعرف الانفتاح التجاري أو معامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني على أنه حالة الاقتصاد الوطني التي يكون فيها أكثر تحررا على العالم الخارجي، خاصة ما يتعلق بدرجة حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال

من والى الخارج دون التعرض الى قيود او عقبات[1]، ويقاس الانفتاح التجاري بالكثير من المؤشرات أهمها الصيغة التالية[2]:

Ratio d'ouverture commerciale = (Exportations + Importations/Produit Intérieur Brut) *100

من خلال دراسة NDJAMBOU فإن درجة الانفتاح الاقتصادي تؤثرا سلبا على التنويع الاقتصادي، حيث يحد من التوسع في النشاط الإنتاجي المحلي، وعلى اعتبار أن الانفتاح التجاري يقاس بالنسبة للناتج المحلي الخام فإن ذلك يعني أن النشاط الاقتصادي يساهم فيه قطاع التجارة الخارجية بنسبة كبيرة، وهو ما يدل على تراجع في النشاطات الإنتاجية المحلية، ويؤدي الى التخصص في تصدير المواد الخام.

كما خلصت دراسة للجنة الاقتصادية والمالية لإفريقيا الوسطى سنة 2017 الى انه في كثير من الدول الافريقية أدت زيادة درجة الانفتاح التجاري الى زيادة درجة التنوع ويرجع ذلك الى استيراد هذه الدول لمعدات وأدوات ساهمت في تدعيم الجهاز الإنتاجي المحلي، ودعمت مسار التنمية، ويمثل الجدول الموالي أثر درجة الانفتاح التجاري في الجزائر على مؤشر التنويع الاقتصادي

الجدول رقم (3–18): درجة الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2016

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
درجة الانفتاح	61%	60%	59%	57%	56%	51%	56%	40%
التنويع الاقتصادي	0,2190	0,2539	0,1666	0,1335	0,1179	0,0964	0,0935	0,0917

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات الديوان الوطني للإحصاء

من خلال أول ملاحظة من الجدول نستنتج الاتجاه التنازلي لقيم مؤشر الانفتاح التجاري مقارنة حيث انخفضت القيمة من 61% سنة 2010 الى 40% سنة 2017 وهذا يدل على استمرار في التراجع في مساهمة قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري في صادراته على قطاع المحروقات حيث سجل خلال هذه الفترة تراجعا من حيث الكمية والقيمة المالية المحصلة، حيث تثير احصائيات OAPEC الى تراجع صادرات البترول الجزائري من 780 ألف برميل يوميا سنة 2010 الى 541 ألف برميل يوميا سنة 2016،.

[1]- دليلة طالب، **الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980–2013)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015، ص: 71.

[2] _ Paterne Ndjambou ;Op-cit ;P 2016.

حيث رافق هذا التراجع تراجع في قيمة الموارد المالية المحصلة[1]. كما نجد أن الجزائر قامت بإجراءات للحد من الواردات وتشجيع الصادرات خاصة بعد تراجع أسعار البترول بداية من سنة 2014. وهذا ما أدى الى التراجع في قيمة الانفتاح التجاري، أو ما يطلق عليه معامل التجارة الخارجية، والشكل أدناه يبين التمثيل البياني للمتغيرين:

شكل رقم(3-17): مؤشرا التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1995-2017

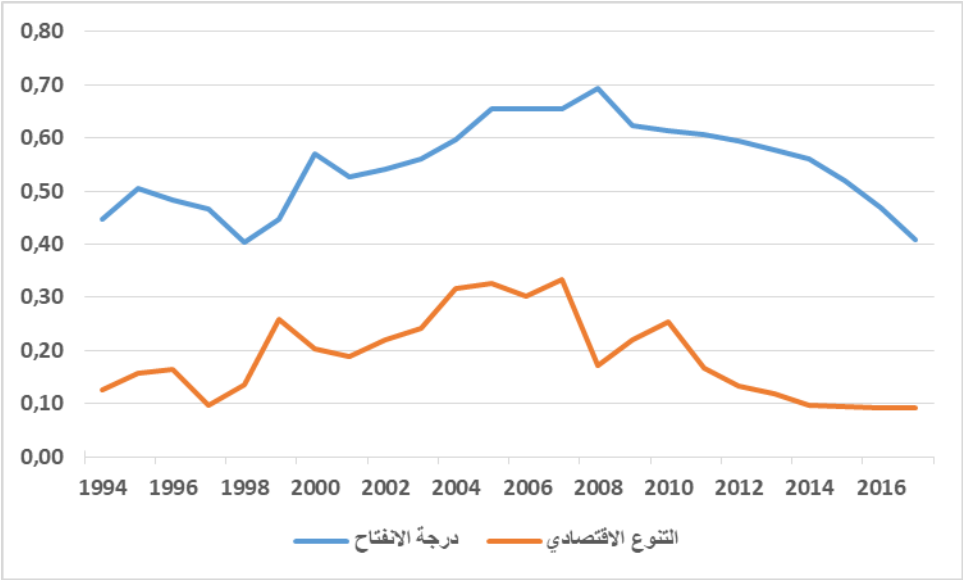

المصدر: من اعدا الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال البيان السابق نلاحظ أن كلا من المؤشران لهما نفس الاتجاه تقريبا، مما يوحى الى أن هناك علاقة طردية بين مؤشري الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي. حيث يتميز الاقتصاد الجزائري بحاجته الكبيرة للاعتماد على الخارج في امداده بالسلع والخدمات اللازمة لسيرورته خاصة ما يتعلق بالسلع ذات التكنولوجيا العالية، والسلع الرأسمالية. كما تعتبر المواد المالية المحصلة من الصادرات البترولية أحد أهم مكونات مؤشر الانفتاح التجاري، حيث تساهم هذه الأموال في تنفيذ برامج الحكومة لتحقيق التنويع الاقتصادين عن طريق انفاق هذه الأموال في قطاعات خارج البترول.

ثانيا: أسعار الصرف

يعتبر سعر الصرف من بين العوامل الأساسية المحركة للنشاط الاقتصادي في البلد خاصة ما تعلق بالتجارة الخارجية، حيث يعتمد النظام الإنتاجي للبلد على مدخلات في عملية الإنتاج يتم استيرادها من الخارج، لإنتاج

[1]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول من الموقع: oapecdbsys.oapecorg.org:8080/apex/f?p=101:8 تاريخ الدخول مارس 2018.

سلع وخدمات تستهلك محليا أو تصدر يكون لأسعار الصرف دور مهم في تحديد أسعار المنتجات النهائية. وهذا ما يؤدي كذلك الى تحديد درجة تنافسية القطاعات والنشاطات الاقتصادية الوطنية، وبالتالي تشجيع هذه القطاعات على النمو أو الحد من نموها، فالرفع من قيمة سعر الصرف تؤدي الى الحد من ربحية المنتجات المصدرة ما يؤدي الحد منها والتوجه نحو قيام صناعات جديدة، كما أن ثبات أسعار الصرف وعدم تعرضها للتقلب باستمرار له دور مهم في التنويع الاقتصادي وهذا ما يقودنا الى وجود تأثير لأسعار الصرف على التنويع الاقتصادي[1].

ويبين الجدول التالي تطور كل من سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ومؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2017

الجدول رقم (3–20): سعر الصرف والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2016

المتغير/السنوات	2000	2005	2011	2012	2015	2017
مؤشر التنويع الاقتصادي	0,2581	0,3170	0,2539	0,1666	0,0964	0,0917
سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي	75,34	73,38	76,06	78,10	107,13	114,93

المصدر: بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء، وقاعة بيانات البنك الدولي من الموقع: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2018

نلاحظ من خلال الجدول الارتفاع المستمر في سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000 الى 2003، ثم استقرار نسبي لسعر الصرف خلال الفترة 2003 الى 2010 حيث كان الارتفاع في قيمة الدولار قليلة جدا حيث تراح بين 69.83 و 74.74 دج مقابل الدولار قابلة زيادة في قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي ثم تراجع. وخلال الفترة 2011 الى 2017 نلاحظ الزيادة المستمرة لسعر الصرف مقابل تراجع في قيمة مؤشر التنويع. والشكل الموالي يمثل قيم الجدول السابق خلال الفترة 2000 الى 2017

[1]- Manuel R. Agosin et aoutre, **Determinants of Export Diversification around the World: 1962-2000**, The world Economy, Blackwell Publishing, P 13,2011.

شكل رقم(3-18): مؤشرا التنويع الاقتصادي و سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

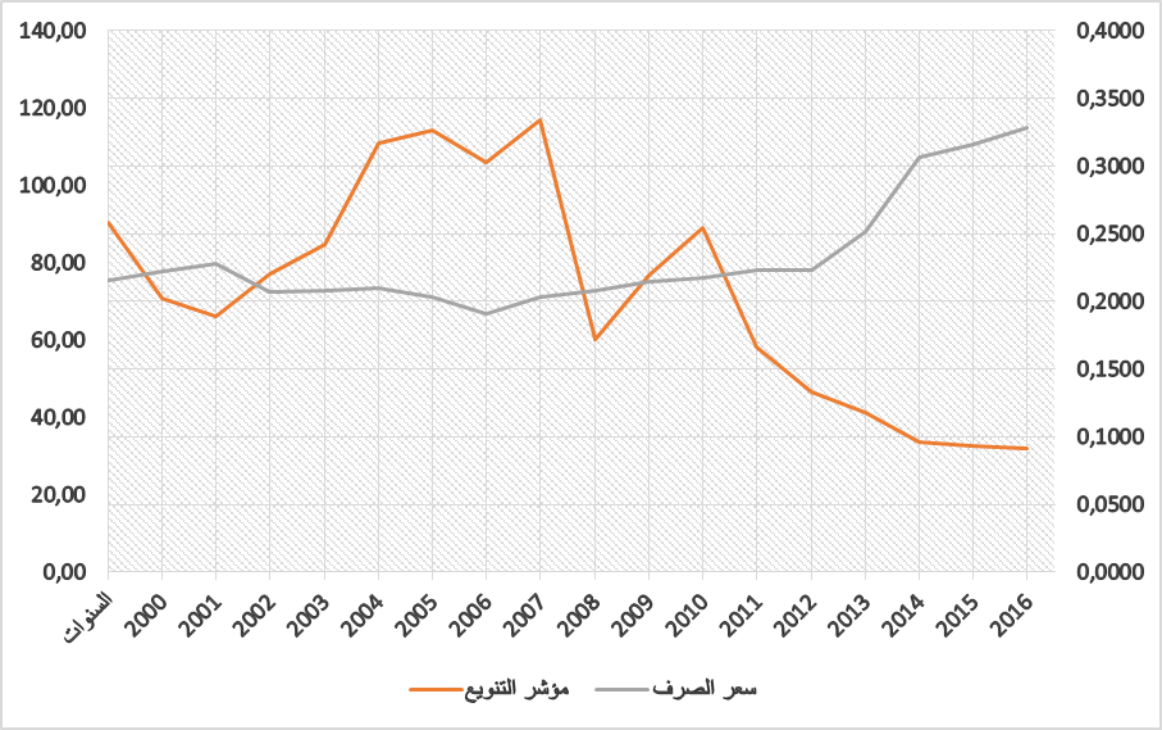

المصدر: بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء، وقاعة بيانات البنك الدولي من الموقع: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2018

نلاحظ من خلال التمثيل البياني للمتغيرين التذبذب الكبير في قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي مقابل ثبات أكثر لقيمة سعر الصرف، كما نلاحظ أنه خلال الفترة التي كانت فيها زيادة أسعار الصرف بقيم قليلة جدا والتي تدل على ثبات في أسعار الصرف وهي الفترة من 2000 الى 2003 و من 2006 الى 2010 لاحظنا انخفاض في قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي، أما خلال الفترة من 2010 الى 2017 فقد سجلنا زيادة مطردة في سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري قابله انخفاض في قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي وعلية يمكن القول أن ثبات أسعار الصرف لها تأثير إيجابي على التنويع الاقتصادي، كما أن الزيادة الكبيرة فيها يؤدي الى التراجع في درجة التنويع.

المطلب الثالث: معدل البطالة

تناولت الكثير من الدراسات موضوع البطالة كمتغير له تأثير متبادل مع النمو الاقتصادي، حيث تعتبر البطالة عامل مثبط للنشاط الاقتصادي عموما، ففي حالات الأزمات نسجل نسب بطالة مرتفعة مقارنة مع حالة الازدهار الاقتصادي، في المقابل قليل من تناول الأثر المتبادل بين البطالة والتنويع الاقتصادي، هذا الأخير يدل على زيادة نشاط القطاعات الاقتصادية خارج القطاع السائد وهو ما يدل على تقليل في معدلات

البطالة، والهدف من دراسة العلاقة بين المتغيرين في هذا البحث هو معرفة مدى مواكبة التراجع في معدلات البطالة المسجلة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 للتنويع الاقتصادي ، و هل هذا التراجع دل على نمو بعض القطاعات الاقتصادية أم لا. ويبين الجدول الموال تغير معدلات البطالة والتنويع الاقتصادي في الجزائر.

الجدول رقم (3-21): معدل البطالة والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2016

السنوات	2000	2004	2005	2010	2016	2017
معدل البطالة	29,49	17,65	15,26	9,96	10,49	11.70
مؤشر التنويع الاقتصادي	0,2581	0,2419	0,3170	0,2190	0,0935	0,0917

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات الديوان الوطني للإحصاء

نلاحظ تراجع مستمر في معدلات البطالة يقابله تراجع في قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي، حيث يؤدي هذا الأخير الى امتصاص الكثير من اليد العاملة في جميع المجالات، وقد شهدت الجزائر ابتداءا من سنة 1999 عمليات توظيف كبيرة تظمنتها برامج التنمية وهو ما قابله تحسن في مؤشر التنويع الاقتصادي. وعليه فالتوظيف في الجزائر يلعب دورا مهما في تحقيق التنويع، رغم أن نسب كبيرة من عدد الأشخاص الذين تم توظيفهم يشغلون مناصب في القطاعات العامة غير المنتجة، وحتى في هذه الحالة فإن التوظيف مهما كانت طبيعته فهو داعم لعملية التنويع الاقتصادي.

شكل رقم(3-19): تطور كل من معدلات البطالة ومؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

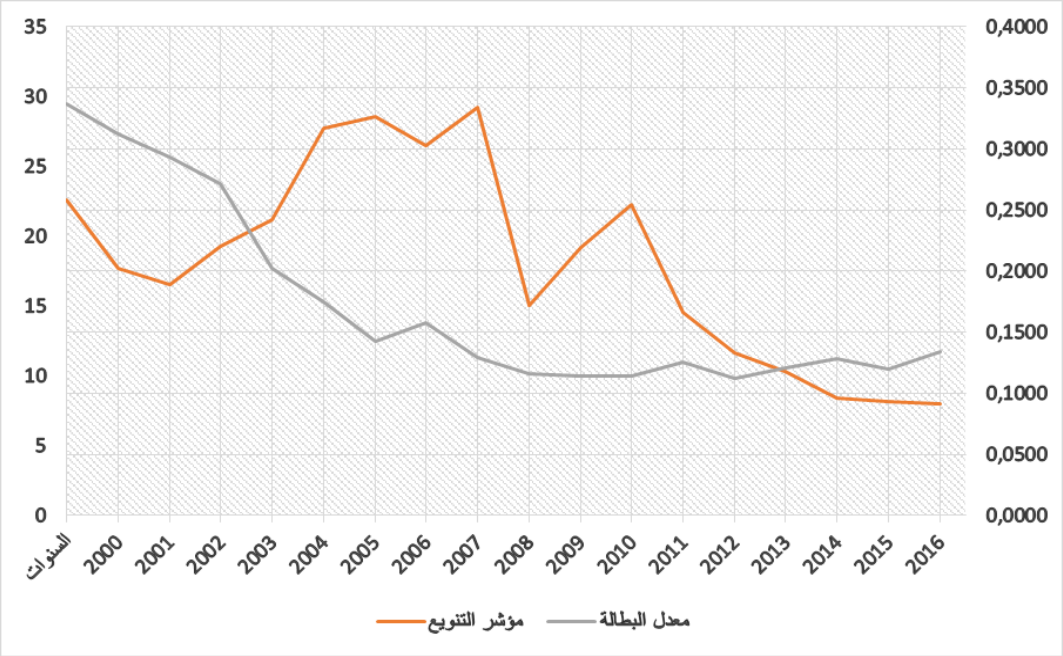

المصدر: بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من خلال المنحنى التراجع المستمر لمعدلات البطالة خلال فترة الدراسة وهذا ناتج عن جملة الاجراءات التي اتخذتها الجزائر للحد من البطالة والمتمثلة أساسا في مجموعة من الهياكل المستحدثة لهذا الغرض مثل الوكالة الوطنية لدعم التشغيل، لكن هذا التناقص لم يكن مزامنا مع التراجع في مؤشر التنويع فخلال الفترة من 2002 الى 2006 تراجع معدل البطالة من 25.64% الى 12.51% في المقابل ارتفع مؤشر التنويع من 0.18 الى 0.32 الي أن الحد من البطالة لم تكن ناجمة عن زيادة النمو في باقي القطاعات، فالتوظيف في القطاع العمومي هو من يساهم بنسب كبيرة في عملية التوظيف.

لقد كان لجميع المتغيرات السابقة تأثير مباشر أو غير مباشر على التنويع الاقتصادي، كما أن هذا التأثير كان بنسب متفاوتة، لكن الأكيد هو أن الانفاق العمومي لم يؤدي هدفه بالشكل المطلوب، فاعتماد برامج تنموية على مدار فترة زمنية طويلة تضمن حجم كبير جدا من الأموال المنفقة كان لو نفذ بطريقة أكثر فعالية أن يحقق نتائج أكثر مما تم الوصول اليه.

المبحث الرابع: قياس أثر برامج التنمية على التنويع الاقتصادي

تعتبر الدراسات القياسية من أهم المناهج المتبعة في دراسة الظواهر الاقتصادية بطريقة علمية ممنهجة، حيث تتم ترجمة هذه الظواهر وتحليلها عن طريق القياس من أجل معرفة العلاقة الحقيقية بين متغيرات الظاهرة المراد دراستها، وتكمن أهمية الدراسات القياسية في أهمية علم الاقتصاد القياسي الذي يربط ثلاثة نظريات مهمة في نفس الوقت وهي النظرية الاقتصادية، والنظرية الإحصائية والنظرية الرياضية.

تناولنا في المبحث السابق تحليل أثر برامج التنمية على بعض المتغيرات الاقتصادية، والتي أظهرت ترابط بين هذه المتغيرات والمتغير المستقل، ولكن هناك أثر لا يمكن معرفته من خلال الدراسات التحليلية للظواهر الاقتصادية، حيث يقوم الاقتصاد القياسي ببيان وتفسير هذه الآثار خاصة في المدى البعيد والتأثير المتبادل بين المتغيرات. ولهذا سوف نتناول في هذا المبحث دراسة قياسية لأثر برامج التنمية على التنويع الاقتصادي من خلال دراسة الأثر الناتج عن العلاقة المتداخلة بين متغيرات الدراسة التي تم حصرها في ثمانية متغيرات أساسية ومهمة يتوقع أن يكون لها أثر على المتغير التابع والمتمثل في مؤشر التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الانحدار التدريجي لتحديد أثر المتغيرات الاقتصادية على التنويع الاقتصادي

من خلال ما تم تناوله في المباحث السابقة، تم بناء تصور عن مجموعة المتغيرات المؤثرة في التنويع الاقتصادي، والتي يمكن دراسة أثرها قياسيا عليه. لقد تم تحديد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في النموذج وهي:

1- **التنويع الاقتصادي**: تم الإشارة له بالرمز HHI حيث يعتبر متغير تابع، وتم حسابه من خلال مؤشر هيرفندال-هيرشمان.
2- **الانفاق العمومي**: تم الإشارة له بالرمز DEPCP حيث تم الاعتماد على اعتمادات الدفع لهذا المتغير.
3- **الناتج الداخلي الخام**: تم الإشارة له بالرمز PIBP وهو يمثل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.
4- **الاستثمار**: تم الإشارة له بالرمز INVIS وهو يمثل حيث تم الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
5- **التضخم**: تم الإشارة له بالرمز INF
6- **الضرائب**: تم الإشارة له بالرمز FISCO حيث تم الاعتماد على الجباية العادية لهذا المتغير.
7- **سعر الصرف**: تم الإشارة له بالرمز EXR وهو يمثل صعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي الدفع لهذا المتغير.

8- **البطالة:** تم الإشارة له بالرمز CHOM.

9- **الانفتاح التجاري:** تم الإشارة له بالرمز ROC.

وبسبب كثرة المتغيرات المؤثرة في التنويع الاقتصادي، مقابل قصرة مدة الدراسة التي حددت ب 23 سنة فإن أحسن منهجية لقياس العلاقة بين المتغيرات هي الانحدار التدريجي. حيث يعتبر من الأساليب الإحصائية التي يلجئ اليها البحث من أجل تحديد المتغيرات المستقلة التي يكون لها أكبر أثر على المتغير التابع في حالة وجود عدد كبير من المتغيرات.

يهدف كذلك هذا الأسلوب الى ابعاد المتغيرات التي ليس لها أثر على المتغير التابع، تحديد درجة قوة تأثير كل متغير، فقد تم اعتماد أسلوب تحليل الانحدار التدريجي في الدراسة من أجل تحديد المتغيرات التي لها تأثير معنوي على التنويع الاقتصادي، ومعرفة ترتيبها في النموذج، نظرا للعدد الكبير للمتغيرات المستقلة (ثمانية متغيرات)، و باستخدام برنامج SPSS تحصلنا على المخرجات التالية:

أولا: القدرة التفسيرية للنموذج:

من خلال الجدول أدناه الذي يبين القدرة التفسيرية للنموذج المقدر، نجد أن من خلال التقدير نتج لدينا خمسة نماذج، أي تم ادراج خمسة متغيرات مستقلة مؤثرة في التحليل، إذ نجد أن معامل الارتباط المتعدد انتقل من 0.83 في النموذج الأول إلى 0.98في النموذج الخامس، نفس الأمر ينطبق على معامل التحديد الذي كان 0.67 بعد إدراج متغير تفسيري واحد لينتقل إلى 0.96 بعد إدراج خمسة متغيرات تفسيرية مما يدل على زيادة القدرة التفسيرية للنموذج وهي نسبة قوية جدا، أما معامل التحديد المصحح هو الأخر في زيادة وهو ذليل على أهمية كل متغير مدرج في النموذج.

جدول رقم (3–22): القدرة التفسيرية للنموذج

Récapitulatif des modèles[f]					
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,823[a]	,678	,663	,04571746	
2	,930[b]	,864	,851	,03041935	
3	,960[c]	,921	,908	,02384012	
4	,971[d]	,943	,930	,02079245	

5	,981[e]	,962	,951	,01746414	1,962
a. Prédicteurs : (Constante), ROC					
b. Prédicteurs : (Constante), ROC, INVIS					
c. Prédicteurs : (Constante), ROC, INVIS, EXR					
d. Prédicteurs : (Constante), ROC, INVIS, EXR, CHOM					
e. Prédicteurs : (Constante), ROC, INVIS, EXR, CHOM, FISCO					
f. Variable dépendante : HHI					

المصدر: مخرجات برنامج .SPSS.

نلاحظ أن اختبار Durbin-Watson في النموذج الخامس يقترب من القيمة 2 وهو يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج.

من خلال الجدول السابق نلاحظ وجود خمسة نماذج مقدرة بين التنويع الاقتصادي والمتغيرات المستقلة، حيث كان لدرجة الانفتاح التجاري أكبر أثر على التنويع الاقتصادي بقدرة تفسيرية أكثر من 82% ، وفي النموذج الثاني عند ادخال الاستثمار كمتغير مؤثر صارت القدرة التفسيرية للنموذج لكل من الانفتاح التجاري والاستثمار تفسر نسبة 93% من التغير في التنويع الاقتصادي. وفي النموذج الثالث مع ادخال المتغير المؤثر الثالث المتمثل في سعر الصرف صارت هذه المتغيرات الثلاثة تفسر 96% من التغير في التنويع، أما النموذج الرابع الذي شمل بالإضافة الى المتغيرات السابقة معدلا البطالة فقد ارتفعت نسبة تفسير التغير في المتغير التابع الى 97% وفي النموذج الخامس الذي شمل جميع المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في التنويع الاقتصادي صارت نسبة تفسير التغير في المتغير التابع 98.1% أما باقي المتغيرات التي لم تظهر في النموذج فهي تعتبر متغيرات ليس لها أثر على التنويع الاقتصادي، والباقي من التفسير 1.9% يعود الى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

ثانيا: المعنوية الكلية للنموذج:

المعنوية الكلية هي تعبر عن الصياغة الدالية للنموذج التي يفترض أنها خطية أي معنوية النموذج ككل، ويتم الحكم على المعنوية الكلية للنموذج ومن خلال اختبار فيشر الذي يظهره جدول تحليل التباين في الجدول الموالي، وبالنظر إلى مستوى المعنوية للنماذج الخمسة المقدرة نجد أنها بلغت (0,000) وهي أقل من 0,05 مما يؤكد لنا معنوية كل النماذج المقدرة.

جدول رقم (3–23): تحليل التباين من أجل إختبار المعنوية الكلية

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,092	1	,092	44,229	,000[b]
	Résidus	,044	21	,002		
	Total	,136	22			
2	Régression	,118	2	,059	63,667	,000[c]
	Résidus	,019	20	,001		
	Total	,136	22			
3	Régression	,126	3	,042	73,626	,000[d]
	Résidus	,011	19	,001		
	Total	,136	22			
4	Régression	,129	4	,032	74,338	,000[e]
	Résidus	,008	18	,000		
	Total	,136	22			
5	Régression	,131	5	,026	86,001	,000[f]
	Résidus	,005	17	,000		
	Total	,136	22			
a. Variable dépendante : HHI						
b. Prédicteurs : (Constante), ROC						
c. Prédicteurs : (Constante), ROC, INVIS						
d. Prédicteurs : (Constante), ROC, INVIS, EXR						
e. Prédicteurs : (Constante), ROC, INVIS, EXR, CHOM						
f. Prédicteurs : (Constante), ROC, INVIS, EXR, CHOM, FISCO						

المصدر: مخرجات برنامج .SPSS.

ثالثا: المعنوية الجزئية

و يقصد بها معنوية المعلمات المقدرة في النموذج و يتم الحكم على المعنوية الجزئية للنموذج من خلال اختبار ستيودنت وحسب الجدول أدناه نجد أن كل المتغيرات المدرجة في النماذج الخمسة لها معنوية احصائية، وذلك بالنظر الى مستويات المعنوية (Sig) التي كانت اقل من 05%، باستثناء الثابت الذي لم يكن معنوي إلا في الثلاثة الأولى.

ومن خلال قيم معامل تضخم التباين (VIF) التي تعتبر قيمها مقبولة، والتي تدل على عدم وجود مشكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، إذ يمكن القول أن أول متغير يساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر هو درجة الانفتاح التجاري، ثم معدل الاستثمار، وسعر الصرف، والبطالة، والجباية العادية على التوالي.

جدول رقم (3–24): المعلمات المقدرة في النموذج

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Intervalle de confiance à 95,0% pour B		Statistiques de colinéarité	
		B	Ecart standard	Bêta			Borne inférieure	Borne supérieure	Tolérance	VIF
1	(Constante)	-,250	0,067		-3,721	0,001	-,389	-0,110		
	ROC	,008	0,001	,823	6,650	0,000	,005	0,010	1,000	1,000
2	(Constante)	-,133	0,050		-2,666	0,015	-,237	-0,029		
	ROC	,008	0,001	,849	10,292	0,000	,007	0,010	,996	1,004
	INVIS	-,004	0,001	-,432	-5,238	0,000	-,005	-0,002	,996	1,004
3	(Constante)	-,239	0,049		-4,922	0,000	-,340	-0,137		
	ROC	,009	0,001	,942	13,576	0,000	,008	0,011	,867	1,154
	INVIS	-,006	0,001	-,754	-6,934	0,000	-,008	-0,004	,352	2,840
	EXR	,002	0,001	,407	3,683	0,002	,001	0,003	,342	2,923
4	(Constante)	,054	0,119		,458	0,652	-,195	0,304		
	ROC	,007	0,001	,738	7,534	0,000	,005	0,009	,330	3,027
	INVIS	-,009	0,001	-1,107	-6,758	0,000	-,012	-0,006	,118	8,467
	EXR	,002	0,000	,407	4,223	0,001	,001	0,003	,342	2,923
	CHOM	-,004	0,002	-,444	-2,642	0,017	-,008	-0,001	,112	8,890
5	(Constante)	,093	0,101		,920	0,370	-,120	0,305		
	ROC	0,006	0,001	,647	7,351	0,000	,004	0,008	,289	3,463
	INVIS	-0,007	0,001	-,886	-5,639	0,000	-,010	-0,005	,091	11,036
	EXR	,002	0,000	,489	5,708	0,000	,002	0,003	,305	3,279
	CHOM	-,006	0,002	-,649	-4,118	0,001	-,010	-0,003	,090	11,116
	FISCO	-4,966E-5	0,000	-,478	-2,918	0,010	,000	0,000	,083	11,985

a. Variable dépendante : HHI

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

من خلال نتائج تحليل الانحدار التدريجي يتبين أن النموذج له معنوية كلية وذلك ما دل عليه جدول تحليل التباين، وأن المتغيرات المدرجة في النماذج الخمسة المقدرة تحظى بمعنوية جزئية، كما بلغت القدرة التفسيرية بعد ادراج المتغيرات الخمسة المفسرة للتنويع الاقتصادي 98.1% ، وتبين خلو النموذج من مشاكل القياس

(الارتباط الذاتي للأخطاء والتعدد الخطي) مما يؤكد قبول النموذج من الناحية الإحصائية والقياسية، وأن المتغيرات الأكثر تأثير على التنويع الاقتصادي في الجزائر هي : درجة الانفتاح التجاري، و معدل الاستثمار، وسعر الصرف، والبطالة، والجباية العادية على التوالي، فيما تم استبعاد باقي المتغيرات من النموذج (أنظر الملاحق).

فرغم أنه تم الاثبات من خلال الدراسة التحليلية والدراسات السابقة عن وجود تأثير متوقع لهذه المتغيرات على التنويع الاقتصادي، الا أنه من خلال هذا النموذج تم حذف هذه المتغيرات، حيث لم يكن لها أي تأثير على التنويع الاقتصادي.

المطلب الثاني: تقدير النموذج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

من أجل معرفة العلاقة بين المتغيرات الداخلة من النموذج من خلال اختبارات الانحدار التدريجي، حيث يوجد اختلاف بين الأثر في الاجل القصير والاجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، تم اللجوء الى بناء نموذج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، حيث أن جميع شروط هذا النموذج متوفرة في المتغيرات محل الدراسة، و من أجل تقدير نموذج ARDL نتبع المراحل التالية:

- دراسة استقرارية السلاسل.
- تقدير نموذج ARDL.
- اجراء الاختبارات التشخيصية.
- تقدير معاملات الأجل الطويل.
- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM.
- اجراء اختبارات الاستقرار الهيكلي.

أولا: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية

إن الاستقرارية لها أهمية بالغة وكبيرة، ولأجل معالجة أي عملية قياسية يستلزم ضمان استقرارية سلاسل المتغيرات المدروسة، فإن انعدام هذه الخاصية يؤدي إلى نتائج واستنتاجات خاطئة غير واقعية، ومن خلال هذه

المرحلة نستعين بدراسة خصائص السلسلة الزمنية، وذلك من خلال اختبار وجود جذر الوحدة، بالاعتماد على اختبارا ديكي فولار المطور(**ADF**). وذلك بالاستعانة ببرنامج Eviews10 و يتم تحليل نتائج اختبار المتغيرات عند المستوى و الفرق الأول، وذلك وفق الفرضية التالية:

$$\begin{cases} \textbf{Prob} > 0.05 & \text{العدم فرضية} : \quad H_0: \phi=0 \\ \textbf{Prob} < 0.05 & \text{البديلة الفرضية} : \quad H_1: \phi\neq 0 \end{cases}$$

تدل فرضية العدم على وجود جذر الوحدة وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة، الفرضية البديلة تدل على عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة مستقرة، وتم الحصول على النتائج المدرجة في الملاحق وتم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول(3–25): نتائج اختبار ديكي فولار المطور ADF على السلاسل

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		CHOM	EXR	FISCO	HHI	INVIS	ROC
At Level							
With Constant	t-Statistic	-5.0303	-1.3377	-5.3481	-1.6825	-0.5705	-0.7468
	Prob.	*0.0006*	*0.5931*	*0.0005*	*0.4258*	*0.8583*	*0.8144*
		***	n0	***	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.5110	-2.0812	-5.5450	-1.7536	-3.9653	0.2423
	Prob.	*0.0011*	*0.5273*	*0.0017*	*0.6921*	*0.0271*	*0.9965*
		***	n0	***	n0	**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.5916	-1.5333	-3.1701	-0.7011	0.8342	-0.5451
	Prob.	*0.0010*	*0.1149*	*0.0032*	*0.4015*	*0.8842*	*0.4692*
		***	n0	***	n0	n0	n0
At First Difference							
		d(CHOM)	d(EXR)	d(FISCO)	d(HHI)	d(INVIS)	d(ROC)
With Constant	t-Statistic	-6.6976	-5.2083	-4.1973	-5.2636	-3.6459	-3.6441
	Prob.	*0.0000*	*0.0004*	*0.0054*	*0.0004*	*0.0153*	*0.0136*
		***	***	***	***	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.6070	-5.0780	-2.0984	-5.4404	-3.9941	-4.2464
	Prob.	*0.0002*	*0.0029*	*0.5103*	*0.0014*	*0.0290*	*0.0156*
		***	***	n0	***	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.6526	-5.0174	-3.8892	-5.3863	-4.0746	-3.7195
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0006*	*0.0000*	*0.0003*	*0.0008*
		***	***	***	***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

المصدر: مخرجات Eviews10

من خلال اختبار ADF نقبل الفرضية البديلة $H_1:\phi\neq 0$ للمتغيرات FISCO و CHOM أي عدم وجود جذر الوحدة أي أن هذه المتغيرات مستقرة عند المستوى، أما باقي المتغيرات فإنه عند المستوى نقبل فرضية العدم $H_0: \phi=0$ أي وجود جذر الوحدة، وعند المرور الى الاختبار عند الفرق الأول نجد أن هذه المتغيرات

تحقق الفرضية البديلة أي $H_1: \phi \neq 0$ أي عدم وجود جدر الوحدة. وهذا يعني أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول باستثناء متغير الجباية العادية FSCO و البطالة CHOM فهما مستقرين عند المستوى.

ثانيا: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

من مميزات الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL أنه يمكن تطبيقه على السلاسل الزمنة المستقرة، بشرط ألا تكون متكاملة من الدرجة الثانية و ان يكون المتغير التابع مستقر عند الفرق الاول، ولا يهم ان كانت جميها مستقرة عند المستوى، أو متكاملة من الدرجة الأولي، حيث يمكن ان تكون خليط من الاثنين، كما أنه يحلل العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل والقصير ضمن معادلة واحدة، بالإضافة الى ذلك فإنه يمكن أن يطبق على عينات صغيرة الحجم[1].

وبالاعتماد على Pesaran, Shin, and Smith يمكن صياغة نموذج ARDL لهذه الدراسة كما يلي[2]:

$$d(HHI_t) = c + \beta_0 HHI_{t-1} + \beta_1 EXR_{t-1} + \beta_2 CFISCO_{t-1} + \beta_3 INVIS_{t-1} + \beta_4 ROC_{t-1} + \beta_5 CHOM_{t-1} + \sum_{i=1}^{k1} a_0 * d(HHI_{t-1}) + \sum_{i=0}^{k2} a_1 * d(EXR_{t-1}) + \sum_{i=0}^{k3} a_2 * d(FISCO_{t-1}) + \sum_{i=0}^{k4} a_3 * d(INVIS_{t-1}) + \sum_{i=0}^{k5} a_4 * d(ROC_{t-1}) + \sum_{i=0}^{k6} a_5 * d(CHOM_{t-1}) + \varepsilon_t$$

t

حيث:

c يمثل الحد الثابت

β_0 ، β_1، β_2 ، β_3 ، β_4 ، β_5 تمثل معلمات العلاقة في الأجل الطويل.

a_0 ، a_1 ، a_2 ، a_3 ، a_4 ، a_5 تمثل معلمات العلاقة في الأجل االقصير.

$k6, k5, k4, k3, k2, k1$ تمثل فترات الابطاء للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة على التوالي.

$\varepsilon t =$ حد الخطأ العشوائي.

---

[1] - بن ختو يوسف، **العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد القياسي المالي والبنكي، جامعة أبو بكر بن قايد تلمسان، 2016، ص 141.

[2] - أنظر: عماد الدين أحمد المصبح، **تقدير الحجم الأمثل للإنفاق في سوريا باستخدام منحنى آرمي و أسلوب ARDL**، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد6، العدد1، جامعة القصيم، نوفمبر 2013، ص 49.

لقد تم تقدير علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL وتم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم(3–26): تقدير النموذج باستخدام ARDL

Dependent Variable: HHI
Method: ARDL
Date: 11/24/18 Time: 21:43
Sample (adjusted): 1997 2017
Included observations: 21 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): CHOM EXR FISCO INVIS ROC
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 486
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 0, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
HHI(-1)	-0.031824	0.130165	-0.244487	0.8139
CHOM	-0.008001	0.002716	-2.945806	0.0215
CHOM(-1)	0.003817	0.003059	1.247794	0.2522
CHOM(-2)	-0.005820	0.002252	-2.583831	0.0363
EXR	-0.000604	0.001523	-0.396319	0.7037
EXR(-1)	0.004407	0.001515	2.908779	0.0227
EXR(-2)	-0.001970	0.001040	-1.893643	0.1001
FISCO	-5.90E-05	3.14E-05	-1.877316	0.1026
FISCO(-1)	-0.000188	8.38E-05	-2.248765	0.0593
FISCO(-2)	0.000179	8.51E-05	2.099341	0.0739
INVIS	-0.005897	0.001325	-4.449844	0.0030
ROC	0.007508	0.000980	7.661556	0.0001
ROC(-1)	-0.002761	0.001800	-1.533851	0.1689
C	0.284192	0.113647	2.500656	0.0410

R-squared	0.991300	Mean dependent var	0.196792
Adjusted R-squared	0.975142	S.D. dependent var	0.080681
S.E. of regression	0.012721	Akaike info criterion	-5.656472
Sum squared resid	0.001133	Schwarz criterion	-4.960123
Log likelihood	73.39295	Hannan-Quinn criter.	-5.505346
F-statistic	61.35108	Durbin-Watson stat	3.018132
Prob(F-statistic)	0.000006		

المصدر: مخرجات Eviews10

تظهر النتائج أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، كما نلاحظ أن R= 0.99 مما يدل على أن له قدرة تفسيرية كبيرة جدا بلغت بنسبة 99%. وأن النموذج كليا معنوي وذلك ما دلت عليه قيمة اختبار فيشر حيث بلغت 61.35، ومستوى المعنوية 0.0000 وهي أقل من مستوى معنوية 1%.

كذلك من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج عدد فترات الإبطاء والتي كانت ARDL(1.2.2.2.0.1) ، وهذا معناه أن التنويع الاقتصادي يدخل بفترة ابطاء واحدة، فيما، يدخل كل من سعر الصرف، والبطالة، والضرائب بفترتي ابطاء، أما الاستثمار لا يوجد له فترات ابطاء، والانفتاح التجاري بترة ابطاء واحدة (أنظر الملاحق).

ثالثا: الاختبارات التشخيصية للنموذج

يتم اجراء مجموعة من الاختبارات تتمثل في الاختبارات التشخيصية من خلال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، اختبار ثبات تباين البواقي، و اختبار التوزيع الطبيعي.

1- الارتباط الذاتي للأخطاء

يتم اختبار وجود مشكل ارتباط ذاتي بين الأخطاء من عدمه للنموذج من خلال الجدول التالي

جدول رقم(3-27): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للنموذج المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	3.347217	Prob. F(1,6)	0.1171
Obs*R-squared	7.520051	Prob. Chi-Square(1)	0.0061

المصدر: مخرجات Eviews10

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى المعنوية بلغ 0.1171 وهو اكبر من مستوى المعنوية 5% مما يدل على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء في النموذج المقدر.

2- ثبات تباين البواقي

يتم اختبار وجود ثبات في تباين البواقي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(3-28): اختبار الثبات في تباين البواقي للنموذج المقدر

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	3.538549	Prob. F(13,7)	0.0504
Obs*R-squared	18.22647	Prob. Chi-Square(13)	0.1491
Scaled explained SS	1.251396	Prob. Chi-Square(13)	1.0000

المصدر: مخرجات Eviews10

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى المعنوية بلغ 0.0504 وهو اكبر من مستوى المعنوية 5% مما يدل على وجود ثبات في تباين البواقي في النموذج المقدر.

3- اختبار التوزيع الطبيعي:

يوضح الشكل التالي نتائج الاختبار للتوزيع الطبيعي:

شكل رقم(3-20): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

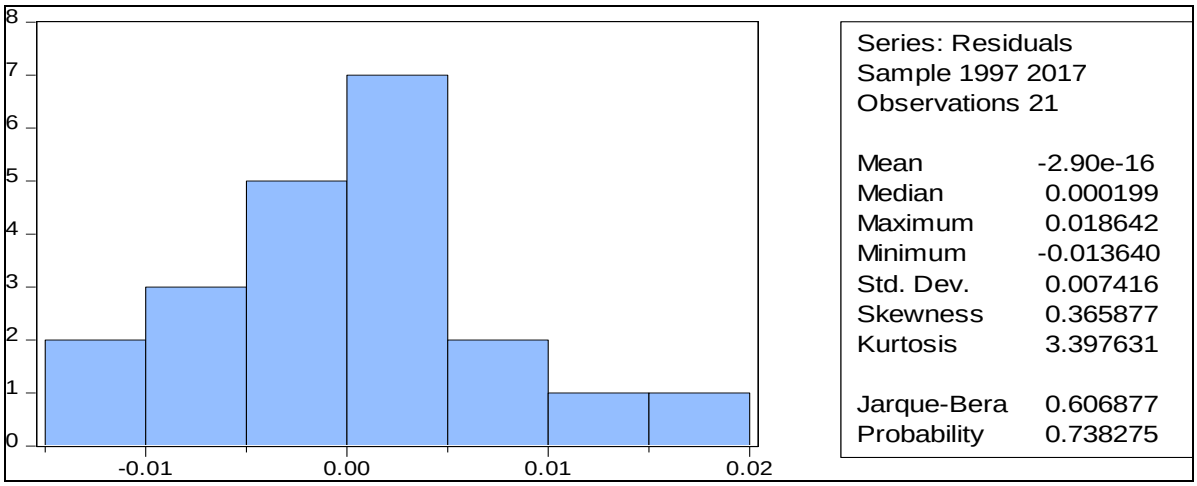

المصدر: مخرجات Eviews10

يتضح أن قيمة Jarque-Bera في هذا النموذج هي 0.60 واحتمالها الاحصائي قدر ب 0.73 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يعني أن توزيع الأخطاء في النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

رابعا: اختبار الحدود للتكامل المشترك

يتم اختبار التكامل المشترك وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة نضع الفرضية التالية:

فرضية العدم : عدم وجود تكامل مشترك $H_0 : \beta_0 \quad \beta_5 = \beta_4 = \beta_3 = \beta_2 = \beta_1 = 0$

الفرضية البديلة : وجود تكامل مشترك $H_1 : \beta_i \quad \beta_5 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_2 \neq \beta_1 \neq 0$

يبين هذا الاختبار على وجود علاقة للتكامل المشترك من عدمه من خلال اختبار الحدود كما هو موضح في الشكل التالي:

جدول رقم(3-29): اختبار الحدود لعلاقة التكامل بين المتغيرات

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	16.73855	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: مخرجات Eviews10

من خلال الجدول أعلاه نستخلص وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعتمد هذا الاختبار على توزيع F ونلاحظ أن قيمة f=16.73 حيث أنها خارج مجال حدود أكبر من الحد الأعلى عند مستوى معنوية 5% والتي تساوي 3.38 ، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك، وبالتالي يمكن القول أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

خامسا: نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل

جدول رقم(3-30): تقدير المعاملات طويلة الأجل للنموذج

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHOM	-0.009696	0.002147	-4.515955	0.0027
EXR	0.001777	0.000828	2.147149	0.0689
FISCO	-6.66E-05	2.54E-05	-2.627659	0.0340
INVIS	-0.005715	0.001339	-4.266617	0.0037
ROC	0.004601	0.001260	3.651145	0.0082
C	0.275427	0.126004	2.185861	0.0651

EC = HHI - (-0.0097*CHOM + 0.0018*EXR -0.0001*FISCO -0.0057*INVIS + 0.0046*ROC + 0.2754)

المصدر: مخرجات Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أسعار الصرف غير معنوية في النموذج طويل الأجل حيث بلغت قيمها 0.689 وهي أكبر من 5% أي أنه لا يوجد أثر طويل الأجل لأسعار الصرف على التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث يؤدي عدم استقرار أسعار الصرف الى عدم التأثير على التنويع، بينما نجد أن كل من البطالة لها والضرائب والاستثمار معنوية في النموذج ولهم أثر سلبي على التنويع الاقتصادي، في المقابل نجد أن درجة الانفتاح التجاري له أثر إيجابي على التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل.

حيث يمكن صياغة معادلة الأجل الطويل للتنويع الاقتصادي كما يلي:

$$HHI = - 0.0097*CHOM + 0.0018*EXR – 0.0001*FISCO - 0.0057*INVIS + 0.0046*ROC + 0.2754$$

سادسا: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

يهدف نموذج تصحيح الخطأ ECM الى تقدير معاملات قصيرة الأجل للنموذج للعلاقة بين المتغيرات المفسرة والتنويع الاقتصادي، و قد تم الحصول على النتائج التالية

جدول رقم(3–31): نتائج نموذج تصحيح الخطأ لنموذج التنويع الاقتصادي

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(HHI)
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 0, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/24/18 Time: 22:35
Sample: 1995 2017
Included observations: 21

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHOM)	-0.008001	0.001335	-5.994484	0.0005
D(CHOM(-1))	0.005820	0.001275	4.566004	0.0026
D(EXR)	-0.000604	0.000418	-1.443127	0.1922
D(EXR(-1))	0.001970	0.000450	4.382779	0.0032
D(FISCO)	-5.90E-05	1.42E-05	-4.152769	0.0043
D(FISCO(-1))	-0.000179	2.44E-05	-7.308562	0.0002
D(ROC)	0.007508	0.000570	13.17557	0.0000
CointEq(-1)*	-1.031824	0.069948	-14.75131	0.0000

R-squared	0.984401	Mean dependent var	-0.003093
Adjusted R-squared	0.976002	S.D. dependent var	0.060255
S.E. of regression	0.009334	Akaike info criterion	-6.227900
Sum squared resid	0.001133	Schwarz criterion	-5.829987
Log likelihood	73.39295	Hannan-Quinn criter.	-6.141543
Durbin-Watson stat	3.018132		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات Eviews10

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة CointEq(-1) معنوية وسالبة وتساوي 1.0318224 - أي ان معامل تصحيح الخطأ معنوي، وهذا يدل على أن 103% من الاخصاء والصدمات يمكن تصحيحها على المدى الطويل، وأن جميع المتغيرات لها معنوية إحصائية عند مستوى 05% باستثناء أسعار الصرف التي لم تكن معنوية في النموذج، أي انه لا يوجد أي اثر لها في الأجل القصير.

تشير نتائج تقدير تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل الى أن جميع المتغيرات معنوية في النموذج بقدرة تفسيرية بلغت 97%، وأن جميع المتغيرات معنوية عند 05% باستثناء أسعار الصرف التي لم تكن معنوية ولم يكن لها أي أثر في النموذج،

سابعا: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL

من أجل معرفة استقرار هيكل النموذج اخباري المجموع التراكمي للبواقي، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM و CUSUMQ حيث يجب أن يقع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة فنقول أن المعاملات المقدرة في النموذج مستقرة هيكليا، و أن هناك استقرار في متغيرات الدراسة، حيث يقع الشكل البياني الموالي لهذا النموذج عند معنوية 5% حيث نلاحظ أن تمثيل التمثيل الهيكلي للنموذج يقع داخل الحدود الحرجة.

شكل رقم(3-21): المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي

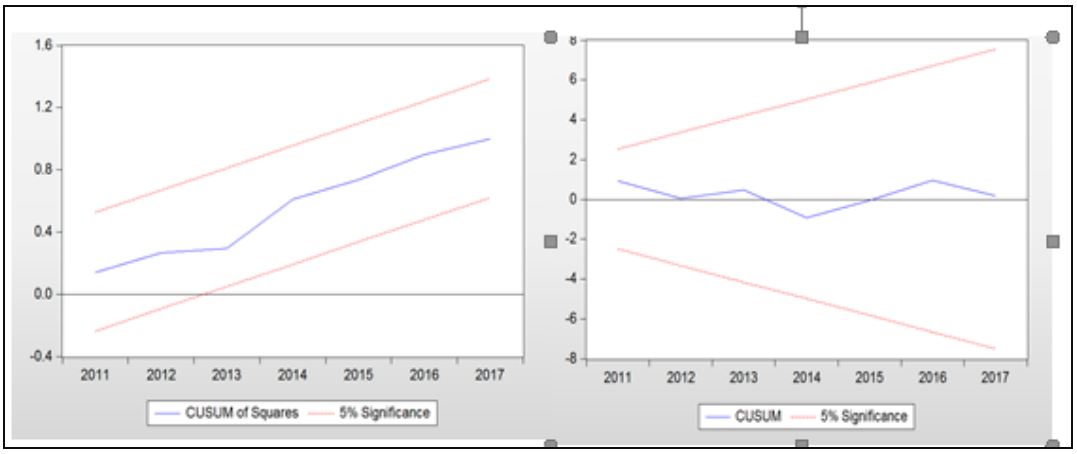

المصدر: مخرجات Eviews10

يوضح الشكل أعلاه ان التمثيل البياني لكل من المجموع التراكمي لتكرار البواقي والمجموع التراكمي لمربعات مجموع البواقي هي عبارة عن خطوط وسطية تقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني استقرار معلمات العلاقات في الأجلين القصير والطويل، وعليه فإن هناك استقرار هيكلي للنموذج خلال فترة الدراسة.

في العلاقة قصيرة الأجل: يشير النموذج الى أن المتغيرات المأثرة في التنويع الاقتصادي هي كل من البطالة، وأسعار الصرف، والضرائب ودرجة الانفتاح التجاري بقدرة تفسيرية بلغت 98%. حيث تؤثر معدلات البطالة للسنة الماضية، والسنة الحالية حيث ظهر من خلال النموذج أن العلاقة تختلف بين متغير التنويع الاقتصادي، ومتغير البطالة بين الفترتين، حيث كان الأثر سلبي للسنة الحالية، بينما كان الأثر إيجابي للبطالة للسنة الماضية ويرجع ذلك الى أن صانعو القرار في الجزائر تدفعهم الزيادة في معدلات البطالة الحالية الى تسطير خطط للسنة القادمة تقلل من هذه النسب عن طريق السياسة المالية والمتمثلة في الميزانية العامة للدولة مثل التوسع في دعم مشاريع الشباب ودعم المشاريع الصغيرة عن طريق مختلف الصيغ المتوفرة ، كما أن أثر معدلات أسعار الصرف يكون غير معنوي للسنة الحالية، بينما يكون للسنة الماضية أي بدرجة ابطاء تساوي سنة واحدة يكون اثره ايجابي، بالإضافة الى ذلك فان التنويع يتأثر بالجباية العادية للسنة الحالية وبدرجة ابطاء تساوي 1 بأثر سلبي حيث يؤدي المزيد من التحصيص الضريبي الى الحد من التوسع في المشاريع القائمة، ويعيق قيام مشروعات جديدة، وكذلك درجة الانفتاح التجاري تكون لها أثر ايجابي على التنويع الاقتصادي، حيث يزيد انفتاح الاقتصاد الجزائري على الخارج في زيادة درجة التنويع الاقتصادي على المدى القصير من خلال تزويد الاقتصاد الوطني بالمستلزمات التي يحتاجها من الخارج في العملية الإنتاجية للمشاريع القائمة.

أما في النموذج طويل الاجل: نجد أن أسعار الصرف غير معنوية في النموذج وليس لها اثر في الأجل الطويل على التنويع الاقتصادي، فيما كانت البطالة و الاستثمار، والجباية معنوية في النموذج ويؤثر سلبيا على التنويع الاقتصادي حيث، كان للاستثمار تأثر سلبي على التنويع من خلال هذا النموذج وهذا يرجع الى سيطرة الاستثمارات العمومية بنسبة كبيرة على اجمال الاستثمار المنفذ في الجزائر حيث تنفذ هذه الاستثمارات على مشاريع البنى التحتية، أو على مشايع غير منتجة عموما، كذلك تؤدي الجباية العادية الى تقليل درجة التنويع

الاقتصادي، حيث تفرض هذه الضرائب على النشاطات خارج المحروقات، ومن خلال الدراسة التحليلية نلاحظ الزيادة المستمرة في اجمالي الضرائب، حيث سجلت معدلات نمو أكبر من معدل نمو الجباية البترولية في مساهمتا في اجمالي إيرادات ميزانية الدولة، وهذا يعنى اتجاه الدولة الى الزيادة في تمويل ميزانيتها عن طريق الجبلية العادية مقابل عدم وجود تعديل في هيكل الإنتاج، حيث يكون زيادة في التحصيلات الضريبية لنفس النشاط تقريبا، مما يؤدي الى الحد من التوسع في النشاط الإنتاجي خارج المحروقات، أما بخصوص درجة الانفتاح التجاري فقد كان له أثر إيجابي على التنويع الاقتصادي حيث كل زيادة في درجة الانفتاح ب.4% تؤدى الى زيادة في درجة التنويع الاقتصادي ب 01%.

المطلب الخامس: تفسير نتائج النموذج القياسي

ومن خلال تحليل نتائج الدراسة القياسية، نلاحظ أن النفقات العامة لم تكن لها أثر على عملية التنويع الاقتصادي حيث من خلال نموذج الانحدار التدرجي تبين أنه لا يوجد علاقة بين متغيري الانفاق العام والتنويع الاقتصادي، فتم استبعاده من النموذج.

كما تم كذلك استبعاد كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم، ولم تظهر لها أي علاقة بالتنويع الاقتصادي في الجزائر، رغم أن الكثير من الدراسات أثبتت أن لكل هذه المتغيرات آثار على التنويع الاقتصادي.

تهدف سياسة الانفاق في الجزائر خلال فترة الدراسة الى تشجيع الطلب المحلي، الذي بدور كان من المتوقع أن يدفع الى زيادة في النشاطات الإنتاجية، لكن ما نتج عن هذه السياسة هو زيادة الاستيراد لتغطية الزيادة في الطلب، ولم يكن دافعا الى تعزيز النشاطات الإنتاجية، كما أن سياسة الانفاق هذه ذهبت جزء كبير منها في نشاطات غير إنتاجية وغير مدرة للدخل، حيث كان لقطاع البناء والأشغال العمومية النصيب الأكبر من هذه الموارد، بالإضافة الى قطاعات التعليم والصحة، رغم أهمية هذه القطاعات في النشاط الاقتصادي.

أن التنويع الاقتصادي يتحقق عن طريق قيام الاستثمار الخاص بجميع أشكاله، وهذا ما لم يتحقق في الجزائر لعدة أسباب منها، أن ما كانت تستهدفه البرامج التنموية من دعم للمشاريع الصغيرة، ودعم الشباب في

انشاء مؤسسات خاصة لم يتحقق حيث منيت معظم هذه المشاريع بالفشل بسبب الإجراءات البيروقراطية، وقلة خبرة أصحاب المشاريع، وعدم توفر مرافقة حقيقية من الدولة لهم.

كذلك لم تكن الكثير من هذه المشاريع المحدثة في إطار مختلف الصيغ، لم تكن مشاريع إنتاجية، حيث غلب عليها توجه أصحاب المشاريع الى قطاع الخدمات خاصة النقل، حيث أدى ذلك الى تشبع قطاع النقل الخاص الممول من طرف الدول وهو لم يكن عامل مساعد في التنوع الاقتصادي.

كما أن الحجم الكبير للاستثمارات العمومية كان عائقا امام الاستثمار الخاص والمنتج منه خاصة، حيث اتجه معظم المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال نحو الاستفادة من المشاريع الضخمة التي أقرتها الجزائر، وعلى اعتبار أن الربح هو الدافع الرئيسي لهم، لإن مساهمتهم في تنفيذ البرامج المسطرة من طرف الحكومة كان أكثر فائدة من إقامة نشاطات منتجة في اقتصاد يتميز بصعوبة أداء الاعمال خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية والتشريعية، أو ما تعلق بالنظام الضريبي، حيث يشكل الضغط الضريبي عبئ كبيرا عليهم.

تم استبعاد كذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم من النموذج، فالأول كان من المتوقع أن يكون له أثر إيجابي على التنويع الاقتصادي، حيث يدفع الي قيام نشاطات إنتاجية محلية لتغطية الزيادة في الطلب المتوقع نتيجة زيادته، لكن هذا لم يحث ولم تكن هناك نشاطات إنتاجية محلية وبالتالي لم يكن هناك تنويع اقتصادي، وقد ادى ذلك الى زيادة في معدلات الواردات وتنوعها، وهو ما يقودنا الى تفسير عدم دخول متغير التضخم كذلك في النموذج حيث يكون لهذا الأخير التأثير على التنويع الاقتصادي في حال كان للقطاع الخاص دور مهم لكن بسبب عدم وجود قطاع خاص نشط في الاقتصاد الجزائري فإنه لن يكون هناك أثر للتضخم على التنويع الاقتصادي.

أما بخصوص معدلات البطالة، والاستثمار الأجنبي المباشر والجباية العادية فقد كان لها أثر سلبي على التنويع الاقتصادي، حيث تدل معدلات البطالة المرتفعة على عدم وجود نمو في النشاط الاقتصادي، حيث لم تساهم القطاعات الاقتصادية في امتصاص العدد الكبير من طالبي العمل، كما أن الاستثمار الذي غلب علية الطابع العمومي عاملا مثبطا للتنويع الاقتصادي، حيث أدى التوسع في الاستثمارات العمومية الى الحد من

الاستثمار الخاص الذي يعتبر المحرك الأساسي للتنويع الاقتصادي، فقد سجلت الجزائر تراجع في معدلات الاستثمار المحلي الخاص، والاستثمار الأجنبي، وهو المبرر لكون الاستثمار كان أثره سلبيا على التنويع الاقتصادي، كما أن الارتفاع في التحصيل الضريبي العادي خارج المحروقات يقلل من درجة التنويع الاقتصادي، وذلك بسبب زيادة قيمة المدفوعات تتحملها المشاريع الإنتاجية لدرجة تكون فيها هذه المشاريع غير مربحة لأصحابها، وبالتالي التخلي عن هذه النشاطات، وهو ما يؤدي الى تراجع مؤشر التنويع الاقتصادي.

في المقابل كان لدرجة الانفتاح التجاري أثر إيجابي على التنويع الاقتصادي وذلك من خلال مساهمة التجارة الخارجية في تدعيم الأنشطة الإنتاجية المقامة في الجزائر خاصة عن طريق تزويدها بمستلزمات الإنتاج المستوردة، فكثير من المشاريع تحتاج الى مكونات لا تنتج محليا، وقد زاد من أهمية هذا المتغير أنه يدخل في حسابه قيمة كل من الواردات والناتج المحلي الإجمالي الذي يعرف نموا مستمرا بسبب حجم الانفاق الكبير خلال فترة الدراسة.

خلاصة الفصل

تناولانا في هذا الفصل بالتحليل والقياس أثر البرامج التنموية على التنويع الاقتصادي، حيث ومنذ بداية سنة 2000 الى غاية 2017 تم تسطير أربعة برامج تنموية رئيسة هدفت الى دفع عجلة التنمية وتغيير الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد الوطني، وتم التركيز في هذه البرامج على اتباع سياسة التوسع في الإنفاق العمومي كدافع للنمو، ومن خلال هذه النفقات الغير مسبوقة من حيث الحجم تم العمل على تنويع الاقتصاد الوطني والتحرر من التبعية لقطاع المحروقات.

من خلال تحليل آثار الإنفاق العام على الاقتصاد الجزائري فإن هذه البرامج لم يكن أثرها على المتغييرات الاقتصادية بقدر حجم هذه النفقات، فقد كان هناك تحسن طفيف في المؤشرات الاقتصادية المعنية بموضوع التنويع، كما لم تساهم هذه النفقات في تنويع الصادرات الجزائرية حيث مازالت مركزة في قطاع المحروقات فقط.

لقد أدت هذه البرامج الى معدلات نمو ظرفية في مختلف الاقطاعات الاقتصادية، ولم يكن اثرها طويل الأجل، فبمجرد التقليل من حجم الانفاق يؤدى الى تراجع في معدلات النمو، حيث يمكن القول أن الانفاق العمومي في الجزائر هدف الى تحقيق الاستقرار في المدى القصير، ولم يكن له أثر على المدى البعيد.

ترتبط النفقات العامة مع النمو خارج قطاع المحروقات بعلاقة طردية حيث أن التوسع في هذه النفقات كان قد استهدف تنمية هذه القطاعات ولكن لم يساهم في تغيير الهيكل الاقتصادي، وهذا بسبب أن جل القطاعات لم تصل الى درجة من التطور والنمو تجعل الهيكل الاقتصادي يتجه نحو مجالات أخرى من النشاطات المنتجة، بل أن الهيكل القائم الذي يوصف بالضعف الشديد يحتاج الى تطوير نفسة أولا، وكمثال على ذلك نجد أن القطاع الفلاحي يحتاج الى تجديد الحضيرة الخاصة به من آلات ومعدات، حيث يمتلك مجموعة من الآلات القديمة، بالإضافة الى أن طريقة الزراعة المتبعة والتطور السكاني والعمراني تؤدي الى تراجع المساحات المستغلة وبالتالي فإن تنمية القطاع الفلاحي تهدف الى الحد من استنزاف الأراض عن طريق برامج الاستصلاح و الدعم للفلاحين بالآلات الفلاحية.

ومن خلال تحليل مؤشر التنويع الاقتصادي تم ملاحظة أن الصادرات الجزائرية، تتميز بدرجة كبيرة من التركيز وفق مؤشر قياس التنويع هيرفندال-هيرشمان، حيث قيمة المؤشر من أكبر قيلة له، فقد بلغت 0.94 من 1 وهذا يعتبر تركيز كبير جدا، لا يعكس توجهات الحكومة الجزائرية وبرامج التنمية الهادفة الى تدعيم الإنتاج المحلي والتوجه الى الاستيراد قصد الحد من الاعتماد المتزايد على صادرات المحروقات، في المقابل أدت برامج التنمية الى تنويع أكثر في الواردات.

لا يعتبر تنويع الواردات أمرا سيئ في كل الأحوال، فقد يدل ذلك على التوسع في النشاط و حجم الاقتصادي، وزيادة في عدد الأنشطة الإنتاجية التي تحتاج الى مدخلات يتم استيرادها، لكن في الحالة الجزائرية لم يكن الامر كذلك في غالب الأحيان فقد كان للإنفاق العمومي الدافع لزيادة الاستيراد الذي لم يكن مرتبطا بأي نشاط انتاجي بكل كان في أغلبه ذو طابع استهلاكي، خاصة في حالات لما نسجل ارتفاع في أسعار البترول، الذي يحقق وفرات مالية كبيرة، تؤدي الى التراخي في النشاط الإنتاجي المحلي والتوجه الى الاستيراد لكونه أسهل وسيلة لتلبية الطلب المحلي.

لقد أدت البرامج التنموية الى مزيد من التنويع في مجال التوظيف، حيث توزعت اليد العاملة على الكثير من النشاطات سواء كانت إنتاجية أو غير إنتاجية، فرغم الدور الكبير للقطاع العام في عملة التوظيف الا أنه لم يكن لها أثر حقيقي على التنويع الاقتصادي، ولم تدفع هذا النمط من امتصاص البطالة في أن يكون له أثر على تعديل هيكل الطلب الكلي.

لم تحقق الجزائر تنويعا اقتصاديا خاصة في مجال الصادرات عن طريق التوسع في الإنفاق العام لعدة أسباب أخرى منها تراجع دور القطاع الخاص الذي لا يمكن تحقيق تغيير هيكل في الاقتصاد بدونه، حيث تلعب هذه السياسة دورا منفرا للاستثمار في القطاعات المنتجة، وتؤدي بالمستثمرين الى الاتجاه نحو القطاعات غير المنتجة التي تكون فيها عائدا أكبر بالنسبة لهم، حيث يتجه الكثير منهم الى قطاع البناء والأشغال العمومية الذي ترصد له الدولة مبالغ كبيرة، بدل اتجاههم الى انشاء مشروعات إنتاجية، حيث تعاني هذه المشروعات من التعقيدات الإدارية والجبائية التي تجعلها غير جاذبة للمستثمرين، حيث تتميز بيئة الأعمال في الجزائر بالتعقيد في الاجراءات الإدارية والتنظيمية، بالإضافة الى إشكالية الضغط الضريبي المرتفع، الذي تعتبر عاملا غير مساعدا للقطاع العام.

من خلال تحليل أثر برامج التنمية على التنويع الاقتصادي في الجزائر عن طريق معرفة ما يترتب عنها على كل من النمو خارج المحروقات، والنمو في القطاعات الاقتصادية، ومؤشرات التنويع، نلاحظ أنه يوجد أثر قليل جدا لهذه البرامج على التنويع الاقتصادي، حيث يدل ذلك على أن سياسة الإنفاق العمومي كمدخل لتنويع اقتصاد الجزائر لم تكن سياسة ناجحة، حيث لا يمكن تحقيق تنويع اقتصادي عن طريق توجيه السياسة المالية، بل وجب أن تواكب هذه السياسة مجموعة أخرى من الإجراءات والخطط لم تكن قد أدرجت في برامج التنمية.

اما من الناحية القياسية والتي تم فيها قياس الأثر المترتب على برامج التنمية على التنويع الاقتصادي، وبعد استبعاد المتغيرات التي ليس لها أثر على التنويع الاقتصادي، كان أهم متغير تم استبعاده هو الانفاق العمومي، حيث تم استنتاج أن برامج التنمية لم يكن لها أي أثر يذكر للتنويع الاقتصادي في الجزائر، بل حققت هذه البرامج توجها عاما نحو مزيد من التركيز بسبب الطبيعية الريعية لهذه البرامج، بالإضافة الى أن الانفاق في الجزائر لم يكن له هدف طويل الأجل، حيث توجه الاقتصاد الجزائري الى استخدام هذه الأموال بشكل استهلاكي دون توجيهها الى القطاعات الاقتصادية المنتجة، كما أن أهم العوامل التي تؤثر في التنويع الاقتصادي في الجزائر هي كل من معدلات البطالة، والاستثمار، والجباية العادية.

الخاتمـــــة

الخـاتمة العامة

بسبب الوقائع التاريخية في سوق الطاقة العالمية، استنتجت الدول المصدرة لهذا المورد عدم جدوى الاعتماد المستمر على هذا المور خاصة الدلو التي تعتمد علية بنسبة كبيرة في تمويل الاقتصاد، وذلك لعدة أسباب أهمها أن سوق هذه المادة غير مستقر على المدى البعيد بسبب الهزات التي يتعرض لها، بالإضافة الى توجه هذه المادة الى التناقص والنضوب مع الوقت.

كما ان أنماط الاستغلال الحالية للموارد الطاقية التقليدية تؤدى الى استنزافها بشكل سريع، حيث تحقق مكاسب كبير في للأجيال الحالية بالشكل الذي يقلل من نصيب الأجيال القادمة في هذه الموارد، حيث تعتبر هذه الموارد غير مستدامة وغير اقتصادية.

أن هذا الاستغلال الكثيف لهذا المورد لا تتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة، فهو يؤدي الى استنزاف للموارد الطبيعية، وتلويث خطير للبيئة ورفع درجة حرارة الأرض وتلويث البحار والمحيطات، حيث أدى ذلك الى أثار بيئية خطيرة أدت الى أثار اقتصادية سلبية مثل ارتفاع درجة الحرارة والتناقص في الثروة الحيوانية والسمكية التي تعتمر مصدر مهما للغذاء، وتراجع المساحات الصالحة للزراعة، وبالتالي فإن مورد الطاقة غير مستدام.

رغم أن هذه تصدير المحروقات يحقق عوائد مالية كبية جدا، استطاعت الدول أن تمول بها مشاريع تنموية كبيرة أدت الى تحقيق معدلا نمو مقبولة، إلا أنها لم تنعكس في تنمية حقيقية، حيث لم يؤدي ذلك الى تغيير في الهيكل الاقتصادي للدول، بل بقيت متركزة في معظم الحالات في القطاع الأولي ولم تشهد نمو باقي القطاعات الاقتصادية بقدر نمو قطاع المحروقات، الا في حالات نادرة. كما لم ينعكس ذلك على تحسين المستوى المعيشي للسكان حيث تسجل الدول المصدرة للموارد الطاقوية معدلا منخفضة في مؤشرا التنمية البشرية والاجتماعية خاصة في الدول التي تشهد عدد سكان كبير.

كانت هذه الدول مضطرة الى التوجه نحو اقتصاديا تقلل من اعتمادها الى صادرات المحروقات، وزيادة مساهمة باقي القطاعات في الناتج، بالشكل الذي يجنب الدول الأثار السلبية المذكور سابقا، وبناء اقتصاد مستدام يؤدي الى تنمية اقتصادية وبشرية حقيقية. فقد اعتمدت الدول هدف تنويع اقتصادها كإستراتيجية تنموية للخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

من خلال ما جاء في الإطار النظري للدراسة نستنتج الأهمية الملحة لتنويع الاقتصاد والوطني كإستراتيجية فعالة لتحقيق تنمية مستدامة. وتكمن أهمية التنويع الاقتصادي في الآثار الإيجابية التي تحقق الدول، ففي المدى القريب يؤدى التنويع الاقتصادي الى تحقيق نسب نمو متقاربة في جل القطاعات الاقتصادية خاصة تلك التي تتمتع فيها الدول بمقومات مساعدة للنمو فيها، كما له أثار ايجابية على المستوى الاجتماعي من خلال الحد من البطالة، وزيادة مستويات التعليم والتدريب، وتكوين يد عاملة مؤهلة. وفي الجاب البيئي تقلل من استنزاف الموارد الطبيعية والتحول الى العامل التكنولوجي كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية وتقلل تزيد من المساحات المستغلة في الزراعة والتربية الحيوانية.

في المدى البعيد يؤدي التنويع الاقتصادي الى تعديل الهيكل الاقتصادي بالشكل الذي يكون اكثر تنويع و اكثر مساهمة للقطاعات الاقتصادية في الناتج، بالإضافة الى التوجه نحو طاقات نظيفة وضمان حقوق الأجيال المستقبلية من هذه الموارد الطبيعية، كما يؤدي الى توجيه التكوين والتدريب في هذه المجالات، وتكييف اليد العاملة مع هذا الهيكل. كما يؤدي الى استدامة النمو الاقتصادي بالشكل الذي لا يكون هذ الأخير يعمد على موارد محدودة، حيث يكون النمو في هذه الحالة أكثر مرونة و الظروف الاقتصادية السائدة.

هناك مجموعة من الدلائل التي يمكن من خلالها معرفة إن كان اقتصاد البلد منوعا أم لا، أهمها مكونات أو هيكل الاقتصاد، حيث يستدل على ذلك من خلال نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي. وفي حالة الجزائر وجب معرفة مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات خاصة القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بمقومات يمكن أن تساعد على نموها مثل القطاع الفلاحي والسياحي والقطاع الخدمي، حيث تبقى مساهمة هذه القطاعات ضئيلة جدا في الناتج، كذلك وجب أن تكون هذه المساهمة طويلة الاجل حتى نستبعد التغيرات الظرفية للنمو في هذه المتغيرات، فمثلا يمكن أن نسجل خلال سنة معينة نسبة نمو كبيرة في القطاع الفلاحي لكن في الحقيقة كان هذا النمو بسبب التساقط الكبير للأمطار خلال الموسم الفلاحي ولم تكن بسبب تنمية هذا القطاع.

كما يمكن معرفة درجة تنوع الاقتصاد الوطني من خلال مكونات الإيرادات العامة للدولة فكلما كان هذه الإيرادات محصلة من مجموعة كبيرة من القطاعات دل على درجة تنويع كبيرة، حيث وجب أن تكون هذه الإيرادات محصلة من القطاعات الاقتصادية المنتجة، بالإضافة الى ذلك وجب معرفة مساهمة القطاع الرئيسي الرائد في الاقتصاد، حيث ينطوي التنويع الاقتصادي على التقليل على الاعتماد علية والاتجاه الى زيادة مساهمة باقي

القطاعات، نلاحظ في حالة الاقتصاد الجزائري أن مساهمة قطاع المحروقات في الايرادات العامة للدولة والمتمثلة في الجباية البترولية في تراجع مستمر مقارنة مع مساهمة الجباية العادية، لكن ذلك لا يعكس وجود تنويع في الاقتصاد الوطني لعدة أسباب أهمها أن مصادر الجباية العادية تتمثل في الضرائب والرسوم بنسبة كبيرة، ولا تعني نمو كبيرا في القطاعات الاقتصادية المنتجة.

يعتبر مكونات هيكل الصادرات أحد أهم الدلائل على درجة تنوع الاقتصاد، حيث يجب معرفة عدد المنتجات المصدرة فكلما كان عددها كبيرا دل على تنويع أكبير، بالإضافة الى ذلك وجب أن تكون حجمها كذلك حتى لا يكون عددا كبير ويسيطر عليها منتج واحد بينما تكون باقي المنتجات ضئيلة فهذا لا يعكس وجود تنويع. بالإضافة الى ذلك من مؤشرا التنويع في الصادرات وجود عدد كبير من الأسواق التصديرية للسلع وعلية يمكن الحكم على التنويع في الصادرات من خلال عدد الأسواق التي يصلها المنتج، وهذا ينطوي على تنافسية الاقتصاد الوطني فكلما كان يتمتع بتنافسية أكبر مكن ذلك للولوج لعدد أكبر من الأسواق.

كذلك يعتبر توزيع اليد العملة بين القطاعات الاقتصادية مؤشرا على تنوع الاقتصاد الوطني، فكلما زاد هذا التوزيع دل على تنويع أكثر، حيث يعني زيادة التوظيف في القطاعات الاقتصادية خصوصا خارج القطاع المسيطر يعني زيادة الإنتاج في هذه القطاعات وبالتالي زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. وفي الجزائر ومن خلال ما تم تناوله سابقا فإنه من خلال مؤشر قياس التنويع في التوظيف، تتمتع الجزائر بدرجة كبيرة من التنويع في هذا المقياس، حيث نجد أن اليد العاملة متوفرة في جميع القطاعات الاقتصادية سواء كانت منتجة أو غير منتجة، وتساهم هذه العمالة في بعض المؤشرات الاقتصادية بصفة إيجابية من خلال تشجيع الطلب الكلي،كذلك دفع الضرائب، في المقابل هناك بعض المؤشرات لا تعكس الصفة الإيجابية لهذا التنويع في التوظيف خاصة من خلال عدم مساهمتها الكبير في تنويع الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الإنتاج، بسبب وجود عدد كبير من اليد العاملة في قطاعات غير منتجة.

الجزائر كباقي البلدان اعتمدت منذ سنة 2000 مجموعة من البرامج التنموية الهادفة الى تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، وتحقيق تنمية اقتصادية وبشرية حقيقية تتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة. فقد اعدت برامج انفاقية عمومية تم توزيعها على القطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية لبناء اقتصاد لا يعتمد على النفط ويكون أكثر تنوعا.

ومن خلال تحليل آثار هذه البرامج على المؤشرات الاقتصادية نلاحظ أنها حققت بعض النتائج الإيجابية في الكثير من المجالات، حيث أدت الى زيادة ولو قليلة للنمو في القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، بالإضافة الى تطوير البنية التحتية التي تعتبر عاملا دافعا للتنويع الاقتصادي، كما أدى الى زيادة حجم الواردات اللازمة لبرمج التنمية مثل السلع الرأسمالية. في المقابل لم يكن لهذه البرامج الأثر المرغوب في زيادة حجم الصادرات وتنويعيه، حيث بقي القطاع المسيطر على الصادرات الجزائرية هي المحروقات. كما أدت هذه البرامج الى زيادة معدلات التوظيف التقليل من معدلات البطالة، لكن يبقى هذا الأثر قليل جدا مقارنة مع الأهداف، والخطط المرسومة والمبالغ المنفقة خلال فترات البرامج.

من خلال نتائج الدراسة التحليلية، نلاحظ أن الانفاق العمومي في الجزائر يزيد من حجم النشاط الاقتصادي، دون احداث تغييرات هيكلية فيه، حيث تعتبر نسبة مساهمته القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في الناتج ضعيفة جدا رغم جهود الدولة، ويرجع ذلك للكثير من الأسباب أهمها اختلال هيكل الاقتصاد الوطني حيث يعتمد على الواردات بنسبة كبيرة بالإضافة الى عدم قدرة القطاع الخاص على الاستثمار بقوة فيه نظرا للتعقيدات المالية والتشريعية التي تصاحب أي قيام أي مشروع جديد، كما لم بسجل الاستثمار الأجنبي الهدف المرجو منه نظرا لعدم جاذبية الاقتصاد الوطني لمثل هذه الاستثمارات. في المقابل نجد أن الواردات الجزائرية تتميز بتنوع كبير، حتى خلال الثلاث سنوات الأخيرة التي شهدت الجزائر فيها أزمة مالية بسبب انخفاض أسعار البترول والتي أدت بالحكومة الى تقييد عملية الاستيراد. كما يلعب الفساد الإداري والمالي دورا كبير ا في الحد من تأثير الانفاق العمومي على الاقتصادي الوطني، فمن خلال مؤشر الإهدار في الانفاق العمومي نجد أن الأموال المنفقة في الاقتصاد الوطني لا تذهب كلها الى المجالات المستهدفة حيث يتم اهدار جزء كبير منها.

تلعب أسعار البترول دورا مهما في الاقتصاد الوطني، حيث تعتبر العوائد المالية المتأتية من هذا القطاع مهمة جدا في تمويل الاقتصاد الوطني، في المقابل إن اعتماد الجزائر الكبير على هذا المورد كان عائقا في وجه تحقيق تنويع اقتصادي، حيث سجل تراجع لمؤشر التنويع خلال الفترات التي ترتفع فيها أسعار البترول في الأسواق الدولية. ويرجع ذلك الى أن توفر أموال بطريقة سهلة متأتية من تصدير البترول يدفع الى عدم البحث من مصادر أخرى للدخل تكون أكثر صعوبة وتتطلب أكبر جهد وتنظيم في الاقتصاد، في حين تؤدي الفترات التي يتراجع فيها سعر البترول الى البحث عن مصادر دخل جديدة وتنمية باقي القطاعات الاقتصادية وهو ما يؤدي الى درجة تنويع أكبر.

عموما لم تؤدي البرامج الانفاقية في الجزائر الى تعديل هيكل الاقتصاد الجزائر وتنويع مصادر الدخل بما لا يجعلها ترتهن بقطاع المحروقات وتكون أكثر تحرر منه بزيادة مساهمة باقي القطاعات، حيث هدفت هذه البرامج الى تحقيق الاستقرار في المدى القصير من خلال زيادة التوظيف والانفاق على الجبهات الاجتماعية قصد الحد من المطالبات والاحتجاجات الشعبية، حيث تعمد الدولة الجزائرية في كل مرة الى العمل على تحقيق مطالب اجتماعية على حساب الأهداف الاقتصادية المرجوة من هذه البرامج.

اختبار الفرضيات:

1- تم افتراض أن التنويع الاقتصادي أحسن استراتيجية للتنمية المستدامة في الجزائر.

من خلال التطرق الى موضع التنمية والتطور التاريخي لهذا المفهوم الى غاية مفهوم التنمية المستدامة، التي تؤكد على ضرورة الحد من استنزاف الموارد الطبيعية، وتوجيه الاقتصاد الى أن يكون مستداما، وعدم اعتماده على مورد وحدي، وبالنظر الى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعمد بنسب كبيرة على مورد البترول الذي يعتبر موردا ناضبا، فإن التنويع الاقتصادي هو أحسن استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، فهو يؤدي الى الحد من الاعتماد على مورد واحد والتوجه نحو اقتصاد يعتمد على كثير من القطاعات، حيث يقلل من الاعتماد على مورد البترول الناضب. وعليه نقبل فرضية أن التنويع الاقتصادي هو أحسن استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائ.

2- تبنت الجزائر مجموعة من البرامج التنموية تجسدت في الإنفاق العام أدى الى تشجيع النشاط الاقتصادي كالزيادة في الصادرات والنمو خارج المحروقات.

برمجت الجزائر خلال فترة الدراسة 2000-2017 مجموعة من الخطط التنموية التي احتوت على حجم ضخم من الأموال المنفقة التي هدفت من خلال مكونات البرامج الى التقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات، ودعم النمو خارج هذا القطاع، فقد كانت هذه البرامج موجهة الى عدد كبير من القطاعات، كما كان لها أهداف اجتماعية بما يدعم مسار التنمية في الجزائر، وكانت هذه البرامج عبارة عن مدخل مهم من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث يعتبر الانفاق العام من بين الوسائل التي تتبعها الدول من أجل دعم النمو الاقتصادي، الذي يؤدي بدوره الى تحقيق تنويع اقتصادي من خلال زيادة الطلب الكلي.

3- أدت البرامج التنموية إلى تنويع الاقتصاد الوطني الذي ساهم بدوره في دعم مسار التنمية المستدامة خاصة بزيادة الاعتماد على القطاعات البديلة للبترول.

على الرغم من أن أهداف ومبادئ البرامج التنموية كانت مبنية وفق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة، إلا أن نتائجها لم تذهب في ذلك الاتجاه، بسبب ضعف هذه البرامج التي شهدت اهدار كبير للموارد المالية المرصودة دون تحقيق أثر إيجابي في مجال التنمية المستدامة، وتطوير القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات. وبالتالي لم تؤدي برامج التنمية ال تحقيق الاستدامة في الاقتصاد الوطني ببقائه مرهونا بقطاع المحروقات، ولم تتمكن من تنويع الأنشطة الاقتصادية خارج المحروقات.

حيث لم تصل الجزائر الى تحسين في مؤشر التنويع الاقتصادي سواء في الناتج أو التصدير، أو التوظيف، وبقي الاقتصاد الجزائري مرهون بالتقلبات في أسعار النفط العالمية، كما ان اتباع سياسة مالية منفردة من اجل تحقيق التنويع الاقتصادي لم تكن سياسة ناجعة. وبالتالي لم تؤد هذه البرامج الى تحقيق التنويع الاقتصادي الداعم للتنمية المستدامة. وبقي الاقتصاد الجزائري مرهون بقطاع الصناعات الاستخراجية، وبقاء المالية العامة للدولة تعتمد بنسبة كبيرة على تمويلها من طرف الجباية البترولية.

من خلال هذه الدراسة نستنتج أن القصور الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري لا يتمثل في قلة الموارد المالية، بقدر ما يتمثل في عدم الكفاءة في تسيير هذه الموارد، فقد كانت هناك الكثير من الممارسات التي أدت الى تبديل الأموال العمومية المخصص في برامج التنمية، سواء عن طرق الفساد المالي والكسب غير الشرعي، أو بسبب عدم الكفاءة في التسيير التي تلازم الكثير من المكلفين بسير هذه الموارد. كما نلاحظ أن هذا الاشكال المتمثل في اهدار المال العام يتزايد بدرجة كبيرة مع الزيادة في معدلات الاتفاق، وهذا ما يجعل الجزائر تحتل مراتب متقدمة في مؤشر الاهدار في الانفاق العمومي.

يمكن للجزائر تحقيق تنويع اقتصادي حقيقي بناء على ما جاء في نموذج النمو الجديد اذا تم اعتماد إجراءات صارمة، خاصة ما يتعلق بتمويل المالية المحلية، عن طريق إيجاد مصادر بديلة للجباية البترولية، فقد بدئ الاتجاه فعلا الى زيادة نسبة مساهمة الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية في موازنة الدولة. بالإضافة الى الاتجاه الى مصادر جديدة للطاقة تكون أكثر فاعلية وأكثر توافق مع مبادئ التنمية المستدامة.

الاقتراحات:

من خلال هذه الدراسة يمكن أن نقدم بعض الاقتراحات التي يمكن ان تؤدي الى تنويع اقتصادي في الجزائر، أهمها:

– الحد الاعتماد على الانفاق العمومي في برامج التنمية، والصرامة في تطبيق ما جاء في نموذج النمو الجديد الذي يعبر نموذجا واعدا.

– السيطرة وزيادة الكفاءة في الانفاق العام وتوجيهه بالشكل الذي يحقق أهدافه، ويقلل من التبذير، عن طري تفعيل آليات إدارية وتشريعية للرقابة أكثر فعالية، مع التأكيد على الا تشكل هذه الآليات عائقا أما لتنفيد برامج الانفاق المبرمجة.

– زيادة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، من خلال تسهيل ولوجه الى النشاط في مختلف القطاعات الاقتصادية.

– تعتبر المقاولتية، ودعم الشباب حاملي المشاريع من بين المخارج التي تؤدي الى تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، لما تحمله هذه المشاريع من أفكار مستمدة من الواقع المعاش، ومواكبة للتطور الفكري والتكنولوجي.

– التخفيف من الإجراءات الإدارية، والتشريعية، التي تتصعب من دور القطاع الخاص، بالإضافة الى تخفيف الإجراءات الضريبية.

– التوجه نحو عملية الخصخصة بشكل عقلاني يقلل من التكاليف التي تتحملها المالي العامة للدولة في الكثير من النشاطات.

– الاستفادة من ريادة قطاع المحروقات من أجل إقامة صناعة تحويلية مرافقة لهذا القطاع تكون داعة للصادرات الصناعية.

أفاق الدراسة

من خلال الاطلاع على واقع النشاط الاقتصادي في الجزائر خاصة مع توجه الدولة الجزائرية الى دعم قيام نشاطات صناعية محلة ذات حجم كبير من اجل الحد من الصادرات، وبعد تنفيذ الكثير منها على أرض الواقع،

بالإضافة الى توجه الجزائر الى إعادة احياء الكثير من المناطق الصناعية. فإنه من المهم معرفة درجة التنويع الجغرافي للاقتصاد الجزائري، عن طريق دراسة التنويع الاقتصادي من خلال الأقاليم الاقتصادية في الجزائر.

من خلال الدراسة التحليلية لاحظنا أن الزيادة في العوائد المالية من قطاع المحروقات خاصة في حالة زيادة الأسعار في الأسواق الدولية تؤدي الى غض النظر عن موضوع التنويع، وللتأكد من الأثر السلبي لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات على التنويع الاقتصادي، حيث يؤدي ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية الى تراجع مؤشر التنويع الاقتصادي، يمكن دراسة الأثر المترتب عن التغير في أسعار البترول على التنويع الاقتصادي في الجزائر.

قائمة
المراجع

1- الكتب:

1- إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق، الأردن، 2000

2- أسامة الخولي، **البيئة وقضايا التنمية و التصنيع، دراسة حول الواقع البيئي في الوطن العربي و الدول النامية**، 3- سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2002،

4- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاديات التنمية**، دار أسامة، عمان 2011

5- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، الكويت، 1989،

6- باتر محمد وردم، **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، ط1 ، دار الأهلية للنشر، الأردن، 2003،

7- جمال علاوة، علي صالح، **مدخل الى عالم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن 2010

8- خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ

9- خبابة عبد الله و بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية**، المؤسسة الجامعية، 2009

10- رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، **البيئة ومشكلاتها**، عالم المعرفة، الكويت، 1990

11- سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي-المفاهيم والنظريات الأساسية**، الكتاب الثاني، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر، 1994

12- صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي** ، دار المعارف ، القاهرة ، 1986

13- عبد الله خبابة، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2009

14- عبد الهادي عبد القادر سويفي، **أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جامعة أسيوط، 2008

15- عثمان محمد غنيم، **ماجد أبو زنط، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2010، ط1

16- عيسى على إبراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي، **جغرافيا التنمية والبيئة**، دار النهضة العربية، لبنان، 2004

17- فرانسيس مورلاييه و جوزيف كولينز، **صناعة الجوع خرافة الندرة**، ترجمة أحمد حسان، علم المعرفة، الكويت1984

18- فرحان محمد علي الأهدن، **التنمية الاقتصادية من منضور شامل**، الطبعة الأولى، مؤسسة دار التعاون، القاهرة، 1994

19- كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1987

20- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، دار إثراي للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2010.

21- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد، 22- جامعة الاسكندرية، مصر 2000،

23- محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدارالجامعية، الاسكندرية، دون تاريخ

24- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، **نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر 2007، الأردن،

25- ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة د محمود حسن حسني و محمود حامد خليل ، دار المريخ للنشر الرياض 2009.

المنشورات والملتقيات:

26- المملكة الربية السعودية، **وزارة التعليم العالي، دليل المبتعثين الى مملكة النرويج**، ص 10، 2014. موجود على الموقع http://www.sacuof.org/files/g_norway.pdf تاريخ الدخول مارس 2017

27- إبراهيم محمد العنافي، **البيئة و الأبعاد القانونية والدولية**، العدد110، اكتوبر 1992،

28- أحمد آل درويش و آخرون، المملكة العربية السعودية، **معالجة التحيات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو**، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، واشنطن، 2005

29- العربي عطية، **التنمية وتلوث البيئة بالمدينة الجزائرية – مدينة بسكرة نموذجا**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، مارس2010، العدد18،

30- بوعشة مبارك، **التنمية المستدامة–مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008

31- حسن عبد اللطيف كاظم، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، جامعة الكوفة، العراق، 2010. بحث منشور على الموقع : http://hasnlz.com/permalink/3393.htmlتاريخ الدخول مارس 2017.

32- حمادي نبيل، عبادي فاطمة الزهراء، **مقومات تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي: أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، منشورات مخبر السياسات و الاسنراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة 2010

33- خبابة عبد الله، **التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانييرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008

24- خميس عبد الرحمان رداد، **المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة**، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني.ليبيا،

35- ربيع نصر، **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، 2004

36- زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009/2001**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ،العدد السابع، جوان 2010،

37- سامية مقداش، **تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP دراسة حالة ماليزيا خلال الفترة 1995–2011**، مقال منشور في مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد13، ديسمبر 2015

38- سحر قدور الرفاعي، **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق،المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة"التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"** ،أوراق عمل المؤتمر العربي الختامي للإدارة البيئية، تونس2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية2007

39- شكراني الحسن، **من مؤتمر ستوكهولم 1987 الى ريو +20 لعام 2012، مدخل الى تقييم السياسات البيئية العامة**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 63 و64 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013

40- صالح عمر فلاحي، **التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد3، 2004، جامعة سطيف، 2004

41- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، **التنويع الاقتصادي مفهومه وابعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مقال منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثامن، العدد31، جامعة الكوفة، العراق 2013

42- عبد القادر النيال، **التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية، المؤتمر القومي العربي**، بحث منشورفي مجل المستقبل العربي، الامارات العربية المتحدة،2015 موجود على الموقع https://platform.almanhal.com/Reader/Article/78151 :تاريخ الدخول مارس 2016.

43- عبد الله عبد الواحد مصلح الخولاني، مقال منشور في الموقع.http://econ.to-relax.net/t733-topic ، تاريخ الدخول: 2016/04/06.

44- عبيرات مقدم و بلخضر عبد القادر، **الطاقة و ثلوث البيئة و المشاكل البيئية العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.العدد7، 2007، سطيف.2007،

45- علي محمد احمد، حالوب كاظم معلمة، **الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية**، مجلة المنصور، جامعة بغداد، العدد 24، العراق

46- عماد الدين احمد المصبح، **قياس مخزون رأس المال القطاعي في سوريا**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 67، السعودية 2014

47- عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، ، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008

48- لجنة الخبراء الحكومية الدولية المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا، الاجتماع السادس عشر، **وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، المغرب، 2001

49- لطرش ذهبية، **متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، ، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008

50- لورنس يحي صالح، فاطمة محسن محمد، **النفط العراقي بين جولات التراخيص والتنمية المستدامة– مع إشارة الى تجربة النرويج**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 49، جامعة بغداد، العراق 2016

51- مايح شبيب الشمري، **ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق**، بحث منشور في مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 24، 2016

52- محمد كريم قروف، **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980–2014)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 9، العدد 2، 2016، جامعة غرداية

53- محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مقال منشور في مجلة الباحث، عدد10، 2012، جامعة ورقلة

54- محمد ميداني، كمال محلي، **الانفاق العام في البنى التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية(مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجار)، المجلد 211، العدد 1، 2018

55- ممدوح عوض الخطيب، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد18، عدد 2، جامعة الكويت، ماي

56- ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو ففي الاقتصاد السعودي**، أوراق المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، جامعة الملك سعود، الرياض 2004

57- موسى دليلة و كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، مقال منشور في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد05، ديسمبر 2016

2- التقارير:

58- المنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **مؤشرات التنمية المستدامة لمصايد الأسماك البحرية الطبيعية**. موجود على الموقع : http://www.fao.org/tempref/docrep/fao/004/x3307a/x3307a10.pdf تاريخ الدخول جوان 2016.

59- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001

60- احصائيات وزارة المالية موجودة على الموقع- http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/pib2017.pdf تاريخ الدخول مارس 2018 :

61- الاتحاد الدولي لحماية البيئة الطبيعية، المكتب الإقليمي لغرب آسيا/الشرق الأوسط، **تقرير حول مستقبل الاستدامة في العلم العربي**، مكتبة الإسكندرية، 2008.

62- الديوان الوطني للإحصاء من الموقع http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH14-COMPTES_ECONOMIQUES1_Arabe.pdf تاريخ الدخول مارس 2018.

63- الجمعية العامة للأمم المتحدة، **برنامج مواصلة تنفيذ أجندة القرن 21**، سبتمبر 1997

64- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2004**.

65- المعهد العربي للتخطيط، **التعريف بمفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته**، موجود على الموقع- http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2014/221_P14017-1.pdf تاريخ الدخول: ديسمبر 2017 :

66- المنظمة العالمية للتجارة، من الموقع http://stat.wto.org/CountryProfile/WSDBCountryPFView.aspx?Language=E&Country=NO تاريخ أكتوبر 2017.

67- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لسنة 2015**، ص 39. موجود على الموقع : http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr15.shtml

68- **بيان اجتماع مجلس الوزراء** بتاريخ 24 ماي 2010، موجود على الموقع- http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf تاريخ الدخول ماي 2015. :

69- تقارير وزارة المالية من الموقع http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

70- **تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية**، المجلد الأول، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك 1993

71- تقرير التنمية البشرية، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، 2010

72- **تقرير شركة أرقام الاستثمارية** من الموقع : https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/523290 تاريخ الدخول مارس 2018

73- **قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** من الموقع : http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx تاريخ الدخول مارس 2018

74- **قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** موجود على الموقع http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx تاريخ الدخول جوان 2017

75- لجنة التنمية المستدامة، **إعلان ريو بشأن البيئة و التنمية–التطبيق والتنفيذ**e/cn.17/1997/8 –، افريل1997

76- مصالح الوزير الأول، **مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي** ، موقع إلكتروني :http://www.mf.gov.dz/economie/pib.htm تاريخ الدخول للموقع:2011/08/30.

77- مصالح الوزير الأول، **مخطط العمل من أجل تنفيذ** برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017

78- مصالح الوزير الأول، **مخطط عمل الحكومة لسنة 2017**. موجود على الموقع-http://www.premier : ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf تاريخ الدخول مارس 2018.

79- مصالح رئيس الحكومة، **مشروع برنامج الحكومة**، الجزائر ماي 2006

80- مكتب العمل الدولي، **التنمية المستدامة والعمل اللائق و الوظائف الخضراء**، القرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي الدورة 2013/2012، ط1، جنيف 2013

81- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول من الموقع: oapecdbsys.oapecorg.org:8080/apex/f?p=101:8 تاريخ الدخول مارس 2018.

82- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول من الموقع: ::http://oapecdbsys.oapecorg.org:8080/apex/f?p=101:34:::NO:RP تاريخ الدخول: 2018/03/21.

83- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، من الموقع-http://www.fao.org/sustainable-development : goals/goals/ar/ تاريخ الدخول جانفي 2017.

84- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية موجود على الموقع http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx تاريخ الدخول جوان 2017.

85- هيئة الأمم المتحدة، **تقرير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو دي جانيرو البرازيل 2012**، نيويورك 2012

86- هيئة الأمم المتحدة: **تقرير التنمية البشرية لسنة 2005**

87- هيئة الأمم المتحدة، **اتفاق باريس**، من الموقع

88- هيئة الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية** لسنة2009

89- هيئة الأمم المتحدة، من الموقع http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/ :تاريخ الدخول 10/12/2016الساعة 10:00

90- هيئة الأمم المتحدة، **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**، جوهانسبورغ 2002.

92- وزارة المالية الجزائرية من الموقع http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

93- وزارة المالية موجودة على الموقع http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/commerce_exterieur/commext20171.pdf

3- المذكرات:

94- أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر–** أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2016

95- ايمان بوعكاز، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001–2011)**، أطروحة دكتورا، جامعة الحاج لخضر باتنة،2015.

96- بن ختو يوسف، **العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد القياسي المالي والبنكي، جامعة أبو بكر بن قايد تلمسان، 2016.

97- بلقة إبراهيم، **آلية تنمية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2008

98- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر،2010/2009،

99- بوراس عصام، **المياه والتنمية المستدامة–مع دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عنابة، 2009.

100- دليلة طالب، **الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980–2013)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015.

101- خطاري أحمد ولد بيه، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية دراسة حالة موريتانيا خلال الفترة 1985–2001–** مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2001

102- شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصاددي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، 2015

103- ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015،

104- عمر شريف، **استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة –دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر–** مذكرة دكتوراه غير منشورة. جامعة باتنة، 2007

105- كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامع أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013

106- محمد كنفوش، **الإقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، 2005.

107- محمود جمام، **النظام الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010،

108- محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،2009

109- هادي صادق، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية – دراسة مقارنة بين الجزائر و النرويج– خلال الفترة 2000–2012**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس 1 سطيف، 2014

110- وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية –دراسة مقارنة خلال الفترة 1990/2010**-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2014.

4- المراجع باللغات الأجنبية:

111- Adeel Malik, **Diversification of Middle Eastern Economies is More a Political than an Economic Challenge**, The Lebanese Center for Policy Studies, March 2016 Number 19

112- Alain Jounot, **100 questions pour comprendre et agir le développement durable**, Afnor, France,2004

113- Alan Gelb, **Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelles**, Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI Ressources naturelles, finance et développement, Alger, 4-5 novembre 2010

114- Banque africaine de développement, **Rapport sur le Développement en Afrique 2006 : Les ressources naturelles au service du développement durable de l'Afrique**, Éditions Economica, Paris, 2007

115- Catherine Aubertin et Franck Dominique Vivie, Le **Développement Durable Enjeux Politiques Économiques et Sociaux**, La documentation française, IRD Edition, Paris 2005.

116- Commission économique pour l'Afrique et Union Africaine (2007), **Rapport économique 2007 : Accélérer le développement par la diversification**, Addis-Abeba, Éthiopie.2007,

117- Christian Brodhag et autres, **Glossaire pour le développement durable**, Association pour l information, la communication et la gouvernance pour la développement durable, Agora21, version du 20 avril 2001, Ecole nationale supérieure des mines de Saint-Etienne, France, 2001.

118- Cristian ugarte, **weak links and diversification**, united nation conference on trade and development, jeneva 2014.

119- Dominik Hartmann, Andreas Pyka, "**Innovation, Economic Diversification and Human Development"**, CC Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65- 2013, FZID, University Hohenheim, Germany

120- Farid baddache, **Le développement durable tous simplement**, edition eyrolles, Paris 2008

121- feriel dermechi et ahmed zakane, **les facteurs budgétaires et financiers pour une diversification économique solide en Algérie**, article publier a revue finance et marches, volume 4, numéro 1, 2017, pp 109-110. disponible sur cite https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33253, le 27/3/2018

122- Finger, J. M. and M. E. Kreinin, **"A measure of 'export similarity' and its possible uses"** the Economic Journal Vol 89, No 356,1979

123- Fonds monétaire international, **Afrique subsaharienne ajustement budgétaire et diversification économique, perspectives économiques régionales : Afrique subsaharienne**, Washington, 2017

124- GIZ and UNIDO, **Enhancing the Quality of Industrial Policies** "EQULP", tool 4, "Diversification Domestic and Export Dimensions",avalable on website: http://www.equip-project.org/tool-4-diversification-domestic-and-export-dimensions/ 24-25, 2015

125- Hakim Ben Hammouda et autres , **la diversification, vers un nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique**, centre africain de politique commerciale, n°36 , juin 2006 .

126- International Monetary Fund, **World Economic Outlook Database**, April 2018.

127- James M, et autres, **Inflation and Taxation with Optimizing Governments, Journal of Money, Credit and Banking**, Vol. 22, No. 1. (Feb., 1990), P 06 sure cite http://links.jstor.org/sici?sici=0022 2879%28199002%2922%3A1%3C1%3AIATWOG%3E2.0.CO%3B2-C le 18/07/2017

128- Jean-Claude Berthélemy, **« Commerce international et diversification économique »**, Revue d'économie politique 2005/5 (Vol. 115),

129- Jean-Luc Dubois et François-régis Mahieu , **La dimension sociale du développement durable, Article publié dans développement durable**, Doctrines, pratique, évaluations, Editions, IRD, paris

130- Keith Griffin, **stratégies de développement**, éd : Economica, Paris 1989

131- louis Guay et autres, **les enjeux et les défis du développement durable connaire, décider, agie**, les presses de l'université Laval canada.2004.

132- Manuel R. Agosin et aoutre, **Determinants of Export Diversification around the World: 1962-2000**, The world Economy, Blackwell Publishing, P 13,2011.

133- Marie-Claude SMOUTS, **Le développement durable**. Cursus.2é edition.paris.2008

134- Martin Hvidt, **Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends**, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, University of Southern Denmark,2013

135- Matouk Belattaf, **Economie du dévloppement** , OPU, Alger 2010

136- Mélanie Hamel, **La Conciliation Des Objectifs Sociaux, Economiques Et Ecologiques D'initiatives Locales D'économie Sociale**, Mémoire Présente Comme Exigence Partielle De Maitrise En Sociologie, Université Du Québec A Montréal, Cahiers Du Centre De Recherche Sur Les Innovations Sociales (Crises), Janvier 2012, P 143 Valable Sure Cite : Www.Crises.Uqam.Ca le 18/10/2017.

137- Michael Chugozie Anyaehie, Anthony Chukwudi Areji, **Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria**, Open Journal of Political Science, Scientific Research Publishing, March 2015, P89, available in the site: http://www.scirp.org/journal/ojps, on 20/05/2017

138- norges bank investment management, **the government pension fund**, avalable in site : https://www.nbim.no/en/the-fund/about-the-fund/ on 25/10/2017

139- Olivier Cadot, et autres , **Export Diversification: What's behind the Hump**? Etudes et Documents 2009.34, CERDI (CNRS-Université d'Auvergne); foundation pour les etude et recherché sur le development international. متوفر على الموقع: http://www.ferdi.fr/fr/indicateur/indicateurs-de-diversification-des-exportations

140- paterne ndjambou**, diversification economique territoriale :enjeux, determinants, strategies, modalites, conditions et perspectives**, thèse de doctorat présentée à L'université du québec à chicoutimi, université du québec, october2013

141- Philippe hugon, **L'Economie du développement et de la pensée francophone**, agence universitaire de la francophonie, france, décembre 2008

142- Programme de soutien à la relance économique appui aux réformes

143- Raja Vinesh Sannassee et autres, **Diversification des exportations et croissance économique : le cas de Maurice**, OMC publications, disponible sur le site : https://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/cmark_chap1_f.pdf, Consulté le 27/02/2017

144- république algérienne démocratique et populaire, ministère des finances, **le nouveau modelé de croissance, (synthèse) juillet2016**, disponible sure cite : http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-be15d6d0e0ffa387bfb08d8f5d8698ab.pdf, le 20/06/2017

145- Robert Barbault et outres, **Johannesburg Sommet Mondial du Développement Durable 2002, Quels enjeux? Quelle contribution des scientifiques?**, Ministère des Affaires étrangères, France, Juillet 2002

146- Safaa tabit et Charaf-Eddine moussir, **Diversification des exportations et transformation structurelle au Maroc: Quel rôle pour les IDE?,** Université Mohammed V Rabat, OCP Policy Center, publier en MPRA Paper No. 76582 février 2017,P 06, disponible sur le site: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/76582/, Consulté le 27/02/2017

147- Services du chef du gouvernement, **Le plan de la relance économique 2001 - 2004, les composantes du programme**

148- State of Hawaï, departement of businss ; **economic devlopement &tourism researsh & economic analysis division**, December 2011, P05. موجود على الموقع http://files.hawaii.gov/dbedt/economic/data_reports/reports-studies/2011-12-diversification.pdf 2017 تاريخ الدخول مارس

149- Sultan Altowaim; **Financial development and export diversification in resource-rich developing countries**, PhD student, Department of Economics, University of Glasgow, October 2016

150- Tracey strange et Anne baley, **le développement durable**. OCED. France.2008

151- United Nations, **The concept of economic diversification in the context of response measures Technical paper by the secretariat**, may 2016

152- United Nations, **Unfccc Workshop On Economic Diversification, Frame Work Convention on Climate Change** , Secretariat Teheran, Islamic Republic Of Iran, 18 - 19 October 2003

153- World Economic Forum, **The Global Competitiveness, Reports (2010 - 2011 – 2012 – 2013 – 2014 – 2015 – 2016-17**), Geneva, Are availables in the site: http://www.weforum.org/, on 01-03-2017

الملاحـــق

ملحق رقم(01): المتغيرات التي تم استبعادها من النموذج

Variables exclues[a]								
Modèle		Bêta In	t	Sig.	Corrélation partielle	Statistiques de colinéarité		
						Tolérance	VIF	Tolérance minimum
1	DEPCP	-,398[b]	-3,865	,001	-,654	,867	1,153	,867
	PIBPP	,013[b]	,099	,922	,022	1,000	1,000	1,000
	INVIS	-,432[b]	-5,238	,000	-,760	,996	1,004	,996
	INF	-,107[b]	-,828	,417	-,182	,931	1,074	,931
	FISCO	-,401[b]	-4,455	,000	-,706	,999	1,001	,999
	EXR	-,209[b]	-1,739	,097	-,362	,968	1,033	,968
	CHOM	,394[b]	3,342	,003	,599	,743	1,346	,743
2	DEPCP	,201[c]	,866	,397	,195	,127	7,848	,127
	PIBPP	,145[c]	1,778	,091	,378	,921	1,085	,918
	INF	-,150[c]	-1,858	,079	-,392	,922	1,084	,922
	FISCO	,049[c]	,196	,847	,045	,114	8,735	,114
	EXR	,407[c]	3,683	,002	,645	,342	2,923	,342
	CHOM	-,444[c]	-1,924	,070	-,404	,112	8,890	,112
3	DEPCP	,224[d]	1,257	,225	,284	,127	7,857	,112
	PIBPP	,063[d]	,858	,402	,198	,797	1,254	,296
	INF	-,005[d]	-,060	,953	-,014	,597	1,676	,221
	FISCO	-,176[d]	-,875	,393	-,202	,104	9,585	,104
	CHOM	-,444[d]	-2,642	,017	-,529	,112	8,890	,112
4	DEPCP	,001[e]	,007	,995	,002	,091	11,011	,080
	PIBPP	,056[e]	,881	,391	,209	,796	1,256	,112
	INF	,045[e]	,582	,568	,140	,561	1,782	,093
	FISCO	-,478[e]	-2,918	,010	-,578	,083	11,985	,083
5	DEPCP	,240[f]	1,426	,173	,336	,074	13,457	,068
	PIBPP	,074[f]	1,425	,173	,336	,787	1,271	,082
	INF	,049[f]	,767	,454	,188	,561	1,783	,076

a. Variable dépendante : HHI

b. Prédicteurs dans le modèle : (Constante), ROC

c. Prédicteurs dans le modèle : (Constante), ROC, INVIS

d. Prédicteurs dans le modèle : (Constante), ROC, INVIS, EXR

e. Prédicteurs dans le modèle : (Constante), ROC, INVIS, EXR, CHOM

f. Prédicteurs dans le modèle : (Constante), ROC, INVIS, EXR, CHOM, FISCO

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ملحق رقم(02): درجات التأخير المثلى لنموذج **ARDL**

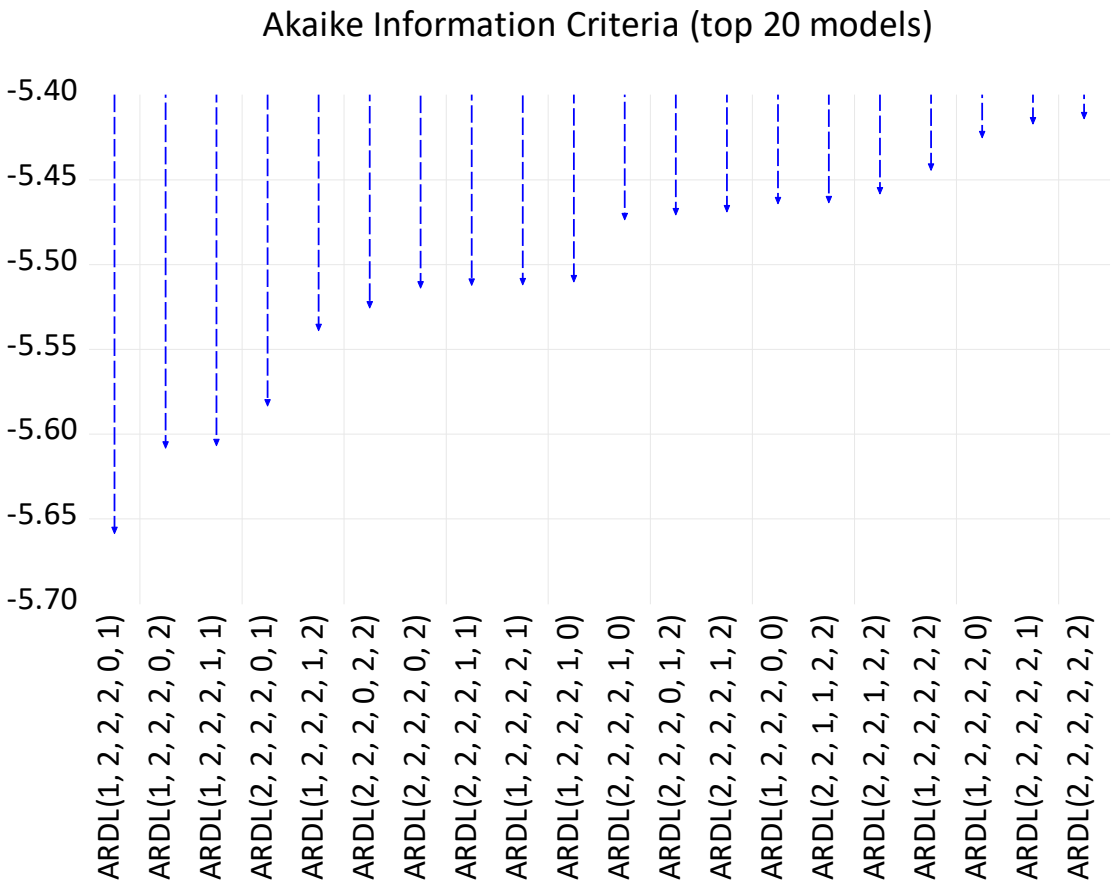

ملحق (03): حساب درجة الانفتاح التجاري

السنوات	الواردات (CAF)	الصادرات (FOB)	الناتج الداخلي الخام	درجة الانفتاح التجاري
1994	340 142,40	324 338,70	1 487 403,60	44,67
1995	513 192,50	498 450,80	2 004 994,70	50,46
1996	498 325,50	740 810,90	2 570 029,00	48,21
1997	501 579,90	791 767,50	2 780 168,10	46,52
1998	552 358,60	588 875,60	2 830 490,70	40,32
1999	610 673,00	840 516,50	3 238 197,50	44,81
2000	690 425,70	1 657 215,60	4 123 513,90	56,93
2001	764 862,40	1 480 335,80	4 257 047,60	52,74
2002	957 039,80	1 501 191,90	4 541 873,20	54,12
2003	1 047 441,40	1 902 053,50	5 266 821,90	56,00
2004	1 314 399,80	2 337 447,80	6 127 453,70	59,60
2005	1 493 644,80	3 421 548,30	7 498 628,00	65,55

2006	1 558 540,8	3979000,9	8 460 499,9	65,45
2007	1 916 829,1	4 214 163,1	9 352 886,4	65,55
2008	2 572 033,4	5 095 019,7	11 043 703,5	69,42
2009	2 854 805,3	3 347 636,0	9 968 025,3	62,22
2010	3 011 807,6	4 333 587,4	11 991 563,9	61,25
2011	3 442 501,6	5 374 131,3	14 526 608,3	60,69
2012	3 907 071,9	5 687 369,4	16 115 429,50	59,54
2013	4 368 548,4	5 217 099,8	16 569 270,8	57,85
2014	4 719 708,30	4 917 598,20	17 205 106,30	56,01
2015	5 193 460,00	3 526 311,60	16799214	51,91
2016	5 115 135,00	3 247 854,38	17795631	46,99
2017	4 204 248,00	3 897 867,64	19808015	40,90

ملحق (04): قيم متغيرات الدراسة القياسية

السنوات	مؤشر التنويع الاقتصادي	الاستثمار (نسبة من الناتج المحلي)
1995	0,12556	30,17
1996	0,15665	26,473
1997	0,16466	22,44
1998	0,09624	27,146
1999	0,13503	28,717
2000	0,25810	25,014
2001	0,20265	26,754
2002	0,18895	30,804
2003	0,22025	30,337
2004	0,24195	33,305
2005	0,31700	31,334
2006	0,32640	29,837
2007	0,30282	34,294
2008	0,33447	37,349
2009	0,17164	46,959
2010	0,21899	42,328
2011	0,25395	38,572
2012	0,16657	41,301
2013	0,13349	44,978
2014	0,11789	47,511
2015	0,09638	52,768
2016	0,09347	53,872
2017	0,09170	48,881

السنوات	الجباية العادية	الانفتاح التجاري
1995	241,992	50,46
1996	290,603	48,21
1997	314,013	46,52
1998	329,828	40,32
1999	314,767	44,81
2000	349,502	56,93
2001	398,238	52,74
2002	482,896	54,12
2003	524,925	56,00
2004	580,408	59,60
2005	640,472	65,55
2006	720,884	65,45
2007	766,75	65,55
2008	965,289	69,42
2009	1146,612	62,22
2010	1297,944	61,25
2011	1527,093	60,69
2012	1908,576	59,54
2013	2031,019	57,85
2014	2091,456	56,01
2015	2354,648	51,91
2016	2482,208	46,99
2017	1979,081	40,90

السنوات	سعر الصرف	معدل البطالة
1995	52,18	28,11
1996	56,19	27,99
1997	58,41	27,96
1998	60,35	28,02
1999	69,31	29,29
2000	75,34	29,50
2001	77,82	27,31
2002	79,72	25,66
2003	72,61	23,72
2004	72,61	17,66
2005	73,38	15,27

2006	71,16	12,51
2007	66,83	13,79
2008	71,18	11,33
2009	72,73	10,17
2010	74,94	9,96
2011	76,06	9,97
2012	78,10	11,00
2013	78,15	9,83
2014	87,90	10,60
2015	107,13	11,21
2016	110,53	10,50
2017	114,93	11,71

السنوات	اعتمادات الدفع	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم
1995	296 900 000	71453,671	29,8
1996	301 600 000	89967,094	18,7
1997	281 500 000	95720,434	5,7
1998	262 375 000	95926,075	4,95
1999	280 884 000	108399,716	2,6
2000	346 010 000	1351700,13	0,3
2001	503 600 000	136560,703	4,2
2002	548 978 000	143974,024	1,43
2003	669 424 000	1647260,36	4,259
2004	720 000 000	189986,405	3,972
2005	1 047 710 000	230162,837	1,382
2006	2 115 879 320	2549130,97	2,315
2007	2 294 050 360	276238,596	3,674
2008	2 519 002 500	319265,228	4,855
2009	2 813 317 100	282636,533	5,743
2010	3 022 861 000	333302,682	3,913
2011	3 184 120 000	397336,384	4,5
2012	2 820 416 581	432313,642	8,916
2013	2 544 206 660	434705,068	3,255
2014	2 941 714 210	440471,442	2,917
2015	3 885 784 930	417939,094	4,784
2016	3 176 848 243	4270320,26	6,398
2017	2 291 373 620	476338,826	5,591

الملخص

تتناول هذه الدراسة، أثر البرامج التنموية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017. حيث قامت الجزائر بوضع أربعة برامج تنموية احتوت على حجم ضخم من الانفاق العمومي، والذي أرادت من خلاله تنمية القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، للتقليل من الاعتماد على هذا الأخير، نظرا لطبيعة السوق الدولية للمحروقات التي تتميز بعدم الاستقرار، حيث تتعرض الى الكثير من الصدمات التي لها تأثير مباشر على الاقتصاد الوطني، ومن خلال تحليل نتائج هذه البرامج تم ملاحظة أن أثرها طفيف جدا على جميع المؤشرات الاقتصادية، ولا يعكس الأهداف المسطرة، ولا قيم المبالغ المالية المنفقة عليها، كما تباينت قيم مؤشرات التنويع فقد خلصت الدراسة الى تنويع كبير في مجال الواردات، قابله تركيز للصادرات وتميز الناتج الداخلي الخام بدرجة تنويع نسبية، ومن خلال قياس هذا الأثر تبين أن السياسة المالية التي تعكس برامج التنمية من خلال اعتقادات الدفع لم يكن لها أثر مباشر على التنويع الاقتصادي، حيث تعتبر السياسة المالية اذا تم اتباعها لوحدها لا تؤدي الى تعديل هيكل الاقتصاد الوطني، حيث تؤدي هذه النفقات الى تحقيق استقرار قصير المدي فقط.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة . التنويع الاقتصادي -الإنفاق العمومي -ARDL

Abstract :

This thesis try to study the effects of development programs on the economic diversification in Algeria during the period 2000-2017. Algeria has developed four development programs that contain a huge amount of public expenditure, through which it wanted to develop the economic sectors outside hydrocarbons, to reduce reliance on the latter. The nature of the international oil market, which is characterized by instability, where it is exposed to many shocks that have a direct impact on the national economy, and through analyzing of the effect of these programs have been observed that the impact is very slight to all economic indicators, and does not reflect the targets set, financial spent on them, The values of the diversification indicators varied. The study concluded with a large diversification in imports, and a concentration of exports, and a acceptable diversification of the gross domestic product. In addition, by measuring the effect of the fiscal policy that reflects the development programs through payment have had has no effect on economic diversification, where financial policy, if pursued alone, does not lead to the adjustment of the structure of the national economy, as these expenditures lead to short-term stability only

Keywords: Sustainable Development - Economic Diversification - Public Expenditure - ARDL